"أثر إلتزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية"

"The Impact of Jordainan External Auditor's Compliance with Analytical Procedures in Reducing Practices of Creative Accounting: A Field Study"

إعداد الطالب

علاء مصطفى أحمد نفاع

إشراف الدكتور

عاطف عقيل البواب

قُدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحُصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة جرش

آب ، 2015

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾

(البقرة: ٣٢)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

(الإسراء: ٨٥)

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "**أثر إلتزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية**"

وأجيزت بتاريخ ٨/١٨ /٢٠١٥ م.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
١- د. عاطف عقيل البواب/ مشرفاً ورئيساً	.....
٢- أ. د. تركي راجي الحمود/ جامعة اليرموك/ عضواً خارجياً	.....
٣- د. أكرم يوسف النجداوي/ عضواً	.....
٤- د. عادل صالح الراوي/ عضواً	.....

التفويض

أنا الطالب: علاء مصطفى أحمد نفاع، أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي المعنونة بـ :

"أثـر إلتـزام المـدقق الخـارجي الأردنـي بـالإجراءات التحليليـة فـي الحـد مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعية: دراسة ميدانية".

للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم، حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

إسم الطالب

علاء مصطفى أحمد نفاع

التوقيع :.....

التاريخ 18/ 8 /2015 م.

الشكر والتقدير

بَعدَ الشُكرِ لله عَزَ وجَل، أتقدمُ بِجزيل الشُكر والعِرفَان إلى أَستاذي العَزيز الدُكتور عَاطف البواب لِتَفَضُلهِ بِالإشرَاف على هَذِه الرِسالة، ومُتابَعتِه المُخلصة وتَوجِهَاتُه السَديدة التِى كَان لهَا أَكبرُ الأَثرِ في إنجاز هَذه الدِراسة وإخرَاجِهَا عَلى أَكملِ وَجه، فَلك منّي أُستاذي الفَاضل كُل المحَبة والإخلاص والتقدير.

كَما أَتقدمُ بِالشُكرِ وعَظيمِ الإمتنان إلى إدارة الصَرح العِلمي الكَبير جَامعةُ جَرش جَامعتي اَلتي أَعتزُ وأَفتخر أَنني أَحدُ طَلبَتِهَا، مُمثلةً بِرئِيّسها وعُمدَائِهَا وأَساتِذتِها وكلُ العَامِلينَ فِيهَاعَلى جُهُودِهم المُخلصة وأَخصُ بالذِكر الدُكتور جَمال العَفيف عَميدَ كُلية الإقتصاد والعُلوم الإدارية والدُكتور أَحمد الهَزايمة عَميدَ شُؤون الطَلبة الأسبق، والدُكتور إياد ملكاوي عَميد كُلية الإقتصاد والعُلوم الإدارية الأَسبق، كما أَشكرُ الأَسَاتذةِ أَعضاءَ لَجنةِ المُنَاقَشَة المُوقَرة عَلى تَفضُلهم بِقُبول مُنَاقَشةِ هَذهِ الرَسالة.

ولا يفُوتني أَن أَتقدمَ بِالشُكرِ الجَّزيل والعِرفَانِ الكَبير لأَعضَاءِ الهيئَة التدرِيسية وأَخصُ بِالذكر أَساتِذتَي الكِرام الأُستاذ الدُكتور سُليمان الدلاهمة والأُستاذ الدُكتور إبراهيم فَتوح والدُكتور سَاطع رَزوق والدُكتور طَلال جَريرة فَجزاكُم الله كُل خَير.

الإهداء

❁ إلى القمة الشامخة إلى معنى الطيبة والأصاله والعطاء .. **والدي الحبيب**

❁ إلى من أعطتنى بعد أمر الله روحاً من روحيها ودماً من دمها .. **أمي الغالية**

❁ إلى سند الظهر.. الأخوة الأبناء .. **عمار .. عامر.. محمد .. منى**

❁ إلى رفيقة الدرب وشقيقة الروح إلى من كانت جانبي دائماً وأبداً .. زوجتي الغالية .. **نور**

❁ إلى فلذات كبدي وزهرات عمري بناتي .. **عائده .. رغد .. سلمى**

❁ إلى أعمامي **علي رحمة الله .. د. محمد.. د.عبد السلام.. وأبناء عمومتي جميعاً**

❁ إلى الرجال الرجال.. يا من كنتم سنداً في أشد الظروف... **أخوالي الأعزاء .. أبراهيم .. خليل.. عمر.. عدنان.. عادل .. د.عوني .. د. محمد .. وأبناءهم جميعاً**

❁ إلى أنسبائى.. **علي.. عمر.. عثمان.. عبدالله .. محمد .. أحمد**

❁ إلى أصدقاء العمر الأخوة .. **ثامر خليل فياض .. فوزان فالح مصطفى**

❁ إلى الأخوة الزملاء في ديوان المحاسبة الأردني جميعاً، وأخص بالذكر زملائي الذين كانوا عوناً وسنداً لي لإكمال هذه الدراسة .. **ماهر ظواهرة (أبو ليث) .. إدريس الزعبي.. عبد المعطي الحراحشة .. ديانا طاشمان**

قائمة المحتويات

	الآيات القرآنية الكريمة	أ
	قرار لجنة المناقشة	ب
	التفويض	ج
	شكر وتقدير	د
	الإهداء	هـ
	قائمة المحتويات	و
	قائمة الجداول	ي
	قائمة الملاحق	م
	الملخص باللغة العربية	ن
	الملخص باللغة الإنجليزية	ع
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1:1	المقدمة	2
2:1	مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
3:1	أهداف الدراسة	5

4:1	أهمية الدراسة	6
5:1	الدراسات السابقة	7
6:1	الدراسة الحالية و ما يميزها عن الدراسات السابقة	27
7:1	فرضيات الدراسة	29
8:1	محددات الدراسة	30
9:1	المصطلحات الإجرائية	31
10:1	هيكل الدراسة	32
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة		
1:2	المبحث الأول: الإجراءات التحليلية	34
1:1:2	المقدمة	34
2:1:2	مفهوم وأهداف الإجراءات التحليلية	38
1:2:1:2	مفهوم الإجراءات التحليلية	38
2:2:1:2	أهداف الإجراءات التحليلية	40
3:1:2	أغراض وإستعمالات الإجراءات التحليلية	41
1:3:1:2	الإجراءات التحليلية كإجراءات تقييم للمخاطر	41
2:3:1:2	الإجراءات التحليلية كإجراءات تدقيق جوهرية	44
3:3:1:2	الإجراءات التحليلية كإجراءات لتكوين الإستنتاج الكلي حول البيانات المالية المدققة	44

4:3:1:2	نتائج التحقيق للإجراءات التحليلية	45
2:2	المبحث الثاني: التحليل المالي	47
1:2:2	المقدمة	48
2:2	الخصائص النوعية للمعلومات المالية	48
1:2:2	مفهوم التحليل المالي أهدافة وأهميتة	50
2:2:2	أنواع مناهج أو مداخل التحليل المالي من حيث الأغراض والأهداف	52
5:2:2	الجهات المستخدمة للقوائم المالية والمهتمة بالتحليل المالي	54
6:2:2	المعلومات المستخدمة بالتحليل المالي ومصادرها	58
7:2:2	منهجية التحليل المالي	59
8:2:2	مقومات التحليل المالي ومحدداته	60
9:2:2	أدوات التحليل المالي وأساليبه	62
10:2:2	الإعتبارات الهامة في تفسير مؤشرات ونتائج التحليل المالي	83
3:2	المبحث الثالث: المحاسبة الإبداعية	86
1:3:2	المقدمة	87
2:3:2	لمحة تاريخية عن المحاسبة الإبداعية	87
3:3:2	مفهوم المحاسبة الإبداعية	88
4:3:2	عوامل وأسباب ظهور المحاسبة الإبداعية وصفاتها	88

5:3:2	دوافع إستخدام المحاسبة الإبداعية	91
6:3:2	أشكال المحاسبة الإبداعية	93
7:3:2	أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية	94
8:3:2	المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية	104
الفصل الثالث: أسلوب ومنهجية الدراسة		
1:3	متغيرات الدراسة	107
2:3	مجتمع الدراسة	107
3:3	عينة الدراسة	108
4:3	منهجية الدراسة	109
5:3	مصادر جمع بيانات الدراسة	109
6:3	أداة الدراسة	109
7:3	الإختبارات المستخدمة في التحليل الإحصائي	115
8:3	وصف المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة	119
الفصل الرابع: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات		
1:4	تحليل البيانات وإختبار الفرضيات	125
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات		

1:5	النتائج والإستنتاجات	160
2:5	التوصيات	163
	قائمة المراجع	164
	الملاحق	171

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1-1	ملخص الدراسات السابقة	22
2-1	أقسام الأستبانة والأسئلة التى تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة	113
2-2	معيار (مقياس) الإجابة على أسئلة الإستبانة وتصنيف إجابات مفردات العينة	116
2-3	نتائج إختبار كرونباخ ألفا لتوزيع الإجابات	117
2-4	توزيع المشاركين حسب أعمارهم	119
2-5	توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي	120
2-6	توزيع المشاركين حسب المسمى الوظيفي	121
2-7	توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي	122
2-8	توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة	123

2-9	توزيع المشاركين حسب الشهادات المهنية	124
2-10	توزيع المشاركين حسب الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة	125
4-1	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مرتبة حسب الوسط الحسابي.	133
4-2	نتيجة إختبار (One Sample Test) للفرضية لأولى	135
4-3	إختبار (ANOVA) / (ScheffeTest) للفرضية العدمية للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	135
4-4	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مرتبة حسب الوسط الحسابي.	142
4-5	نتيجة إختبار (One Sample Test) للفرضية الثانية	143
4-6	إختبار (ANOVA) / (Scheffe Test) للفرضية العدمية للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	143
4-7	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية	149

	في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مرتبة حسب الوسط الحسابي.	
4-8	نتيجة إختبار (One Sample Test) للفرضية الثالثة	150
4-9	إختبار (ANOVA) / (Scheffe Test) للفرضية العدمية للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	150
4-10	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مرتبة حسب الوسط الحسابي.	156
4-11	نتيجة إختبار (One Sample Test) للفرضية الرابعة	156
4-12	إختبار (ANOVA) / (ScheffeTest) للفرضية العدمية للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	157

قائمة الملاحق

رقم الملحق	المحتوى	الصفحة
1	قائمة أسماء محكمي الاستبانة	172
2	الإستبانة (أداة الدراسة)	173
3	قائمة بأسماء شركات ومكاتب التدقيق المشاركة	178
4	معادلة تحديد حجم العينة	180

"أثر إلتزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية"

إعداد الطالب

علاء مصطفى أحمد نفاع

إشراف الدكتور

عاطف عقيل البواب

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن.

ولتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها فقد تم جمع البيانات الأولية من خلال إستبانة وزعت على (80) مدققاً خارجياً مزاولاً للمهنة في مكاتب وشركات التدقيق في الأردن تم إختيارهم بطريقة عشوائية وتم توزيع الإستبانة عليهم من خلال مقر جمعية المحاسبين القانونين ومن خلال الزيارة الميدانية لمكاتب وشركات التدقيق المزاولة والمرخصة خلال العام 2015م.

إستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف خصائص العينة وإختبار الفرضيات حيث تم إستخدام بعض المقاييس الإحصائية للتعرف ولبيان أهمية متغيرات الدراسة ولإثبات الفرضيات وتفسير النتائج مثل: الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، والتوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، وأعلى

وأدنى أجابة، ومعامل الإختلاف ونسبة التأثير، وإختبار (One–SampleT–test)، وإختبار (ANOVA) وإختبار المقارنات البعدية(Scheffe).

وقد توصلت الدراسة إلى أن المدققين الخارجيين يعتبرون إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بدرجة عالية وبنسبة وصلت إلى(75.6%) عند الإلتزام في تطبيقها على قائمة المركز المالي، وبنسبة(77.6%) عند الإلتزام في تطبيقها على قائمة الدخل وبنسبة(77.8%) عند الإلتزام في تطبيقها على قائمة التدفقات النقدية، وبنسبة(76.6%) عند الإلتزام في تطبيقها على قائمة التغير في حقوق الملكية.

كما تبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المستجيبين تعزى للمتغيرات الديموغرافية(الشخصية) للمدققين الخارجيين الأردنين.

وأوصت الدراسة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية تتعلق بالإجراءات التحليلية والمحاسبة الإبداعية، مثل: المحاسبة الإبداعية وأثرها على سلوك المستثمر.

الكلمات المفتاحية:

الإجراءات التحليلية، المحاسبة الإبداعية، معيار التدقيق الدولي رقم (520)، المدقق الخارجي المستقل.

"The Impact of Jordainan External Auditor's Compliance with Analytical Procedures in Reducing Practices of Creative Accounting: AField Study"

Prepared by:

Alla Mustafa Ahmad Naffa

Under the supervision of:

Dr.Atef Aqeel Al Bawwab

Abstract

This study aimed to identify the impact of the external auditor's compliance with analytical procedures, in reducing practices of creative accounting by the perspective of external auditors in Jordan.

To achieve the objectives of the study and to test hypotheses, the primary data have been collected through a questionnaire distributed to (80) of A certified external auditors working in audit firms and offices in Jordan, they were randomly selected, and the questionnaire was distributed on them through the headquarters of the Jordan Association of Certified Public Accountants, and through field visits to certified audit firms and offices licensed during the year 2015.

The researcher used the descriptive and analytical approach to describe the characteristics of the sample and test hypotheses by the use of statistical measures to identify and to indicate the importance of the study variables, and to prove hypotheses and interpret the results, such as: the arithmetic mean, standard deviation, frequency distribution, percentages, the highest

and lowest answer, the coefficient of variation, the percentage of influence, the Test of (One–SampleT-test), (ANOVA) test, and the posteriori comparisons test (Scheffe).

The study found that external auditors consider the compliance of the external auditor by analytical procedures is limiting the creative accounting practices in a high degree and by up to (75.6%) when the compliance of the analytical procedures is applied to the balance sheet, and by (77.6%) when the compliance of the analytical procedures is applied to the income statement, and by (77.8%) when the compliance of the analytical procedures is applied to the statement of cash flows, and by (76.6%) when the compliance of the analytical procedures is applied to the statement of changes in equity.

As it turns out that there is no statistically significant difference between the responses of respondents attributed to demographic variables differences (personal) of the Jordanian External Auditors.

The study recommended further studies relating to future actions analytical and creative accounting, such as: The impact of Creative Accounting on Investor Behavior.

Key Words:

Analytical Procedures, Creative Accounting, ISA No. (520), the Independent External Auditor.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1:1 المقدمة

2:1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3:1 أهداف الدراسة

4:1 أهمية الدراسة

5:1 الدراسات السابقة

6:1 فرضيات الدراسة

7:1 الدراسة الحالية و ما يميزها عن الدراسات السابقة

8:1 محددات الدراسة

9:1 المصطلحات الإجرائية

10:1 هيكل الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1:1 المقدمة

أصبح الدّور المفترض لمهنة المحاسبة والتدقيق محل شك لما شهدتة العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من إنهيار العديد من الشركات الكبرى، وتُرجع معظم الدراسات الإنهيارات المفاجئة لهذه الشركات إلى ممارسة إدارتها أساليب معقدة لتغيير القوائم المالية ممّا هي عليه لتصبح بالصورة التى يرغبها معدو هذه القوائم، وهو ما يطلق عليه المحاسبة الإبداعية (عبد الحليم،2014).

ونظراً لأهمية الإجراءات التحليلية من حيث دراسة و تحليل ومقارنة العلاقة بين بنود القوائم المالية الداخلية الفعلية للفترة المالية الحالية والمتوقعة والإهتمام بمؤشرات هذا التحليل بربطة ومقارنته مع المعلومات المالية وغير المالية لفترات مالية سابقة فعلية ومتوقعة داخلية أو خارجية، ورصد التغيرات والتذبذب بالمؤشرات والنتائج والعلاقات التى تم الوصول اليها او استنتاجها للوصول الى رأى حول مدى تجانس وإنسجام هذه المعلومات المالية مع قدرات ونشاطات المنشأة وبيئتها، لذا فقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين أهمية الإجراءات التحليلية بموجب معيار التدقيق الدولي رقم (520) الاجراءات التحليلية النافذ المفعول في أو بعد 15 ديسمبر 2009، وذلك كمتطلب إلزامي واجب عند بدء عملية التدقيق كإجراء تقييم مخاطر وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (315/فقرة 6/ب) تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها (الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،2010،ص265). ويكون ذلك بمرحلة التخطيط.

والإلزام هنا يعنى المسؤولية التى يتحملها المدقق من حيث القيام بإجراءات تحليلية واجبة في مرحلة التخطيط للتدقيق لتقييم مخاطر إمكانية حدوث التلاعب المتعمد بالقوائم المالية والتى بموجبها يتم تصميم

إجراءات التدقيق، وكذلك فإن المدقق ملزم أيضاً بالإجراءات التحليلية عند المراجعة الشاملة في نهاية عملية التدقيق حسب معيار التدقيق الدولي رقم (520) (الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،2010،ص434) ولابد من التنويه هنا إلى أن مسؤولية المدقق في إكتشاف التلاعب والتضليل في القوائم المالية تنحصر فقط بالتخطيط السليم لعملية التدقيق وتنفيذ خطه التدقيق حسب الأصول فقط للحصول على مستوى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من التضليل والتلاعب أو التحريفات المادية، ومعقولية التأكيد لا تعنى أن المدقق ضامناً لسلامة القوائم المالية من التضليل وإنما قام بالإجراءات المهنية اللازمة للوصول لنسبة تأكيد معقولة لمستخدمي القوائم المالية، وتبقى المسؤولية الرئيسية عن سلامة القوائم المالية من التضليل والتحريف على كاهل الإدارة وليس المدقق، كما يمكن للمدقق القيام بالإجراءات التحليلية والإنتفاع منها كإجراءات جوهرية (الإجراءات التحليلية الجوهرية) دون إلزام حسب المعيار (520) (الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،2010،ص434).

وبالتزامن مع الإهتمام الكبير لمفهوم المحاسبة الإبداعية من قبل المجتمع الإقتصادي والمالي وعلى وجه الخصوص مدققي الحسابات والمحاسبين خلال الفترة الزمنية المنصرمة نتيجة الربط المجتمعي على المستوى المحلى وعلى المستويات العالمية بين مهنة المحاسبة والتدقيق على وجه الخصوص وإنهيار شركات عالمية عملاقة، وما رافق ذلك من اثار وأزمات إقتصادية سلبية، مما الحق ضرراً بالغاً بمهنة المحاسبة والتدقيق والمدققين، ومن الأمثلة على إجراءات المحاسبة الإبداعية ما قامت به مجالس الإدارة في أربع من الشركات الأمريكية المشهورة هي: عملاق الطاقة شركة Enron، وعملاق الإتصالات شركة Worldcom وعملاق آلات النسخ Zerox، وعملاق الأدوية شركة Merc. حيث قامت أدارات هذه الشركات بالتواطؤ المباشر مع مدقق الحسابات وعلى رأسهم عملاق المحاسبة شركة Arthur Anderson، أو بسبب الإهمال

الجسيم من هؤلاء المدققين، أو بإحداث تدليس وتحريف جسيم في نتائج أعمالها ومراكزها المالية (مطر، 2006،ص102)، وأكبر مثال على الأثر السلبي للمحاسبة الإبداعية على مهنة التدقيق، هو تصفية وإنهيار مؤسسة (آرثر اندرسون) المدققة لحسابات شركة Enron المفلسة في الولايات المتحدة عام 2003 وما تبعة من أضرار لحقت بأكثر من 100 ألف موظف وشريك (الذنيبات،2012،ص73).

2:1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن إنتشار ممارسات المحاسبة الإبداعية في الأردن بشكل واسع وبأشكال متعددة وفي عدد كبير من المؤسسات الأردنية لخدمة مصالح فئة محددة على حساب مستخدمي البيانات المالية الأخرين، حيث توصلت دراسة (جرار،2006) إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تستخدم المحاسبة الابداعية وبدرجات متفاوتة وأنها تتلاعب بعناصر القوائم المالية، وتمارس عمليات التضليل فيها، وكذلك ما توصلت إليه دراسة (المومني،2006) حيث بينت ممارسة أغلبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لإدارة الأرباح من خلال إستغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، وما توصلت إليه دراسة (الربابعه،2012) حيث تتم ممارسة إدارة الأرباح من قبل البنوك الإسلامية والتجارية الأردنية.

وعليه فإن هذه الدراسة تحاول التعرف على أثر إلتزام المدقق الخارجي بالاجراءات التحليلية، على القوائم المالية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المدقق الخارجي الأردني وذلك من خلال دراسة ميدانية على مكاتب وشركات التدقيق في الأردن.

ومن هنا فإنه يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

- ❖ هل هناك أثر لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل فإنه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1. هل هناك أثر لإلتزام المدقق الخارجي بالاجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
2. هل هناك أثر لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
3. هل هناك أثر لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
4. هل هناك أثر لإلتزام المدقق الخارجي بالاجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
5. هل هناك أثر للمتغيرات الديموغرافية (الشخصية) للمدققين الخارجيين على إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على القوائم المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

3:1 أهداف الدراسة

تهدف هذة الدراسة إلى التعرف على أثر إلتزام المدقق الخارجي بالاجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن. وذلك من خلال التعرف على أثر إلتزام المدقق الخارجي بالاجراءات التحليلية:

1. على قائمة المركز المالي، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
2. على قائمة الدخل، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
3. على قائمة التدفقات النقدية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
4. على قائمة التغير في حقوق الملكية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
5. والتعرف على تأثير المتغيرات الديموغرافية (الشخصية) للمدققين الخارجيين على آرائهم حول: أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على القوائم المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

4:1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من حيث أنها تسلط الضوء على خطورة المحاسبة الإبداعية ولما لها من أثر بالغ على الخصائص النوعية للمعلومات المالية وأهداف التقارير المالية بشكل عام وعلى مستخدمي هذه البيانات، وأثرها الذي لا يمكن إنكاره بشكل خاص على أعمال التدقيق والمدقق الفاحص لهذه البيانات.

حيث تقيم هذه الدراسة أثر إلتزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتخدم هذه الدراسة من خلال نتائجها وتوصياتها جهات متعددة مثل المهنيين الممارسين للمهن المالية والمحاسبية، المدققين والجهات المنظمة لمهنة التدقيق، إدارات الشركات كما تخدم بنتائجها الباحثين والدارسين والأكاديميين في هذا المجال.

5:1 الدراسات السابقة

تعرض عدد كبير من الدراسات لموضوع الإجراءات التحليلية وكذلك لموضوع المحاسبة الإبداعية ولما لها من مسميات كالمحاسبة الخلاقة والتجميلية وإدارة الربح، وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية وقد تم تقسيمها لهذة الغاية إلى:

أولاً: الدراسات العربية:-

(1) دراسة الحمود، (1991) بعنوان " المراجعة التحليلية ومدى إستعمالها من قبل مدققي الحسابات في الأردن: دراسة إستقصائية.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى أهتمام المدقق الأردني بإجراءات التدقيق التحليلية ومدى أستخدامها، والعقبات التى تحول دون تطبيقها.

تم تطبيق الدراسة على 270 مدقق مرخص قانوناً كمجتمع للدراسة، تم أختيار عينة بلغت 135 مدققاً تم توزيع الأستبانات عليهم، وتم إسترجاع 39 أستبانة وبنسبة وصلت لـ 14.44% من مجتمع االدراسة.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كان ما يلي:

- أن إجراءات التدقيق التحليلية مهمة في جميع مراحل التدقيق وخصوصاً في نهاية عملية التدقيق.
- أن أكثر الإجراءات التحليلية أستخداماً هي تحليل التفصيلي للحسابات ودراسة عناصر المعلومات المالية وإتجاهاتها، ومن ثم يليها مقارنة المعلومات المالية مع غير المالية وإستخدام النسب.
- أهم المشاكل التى تعيق تطبيق الإجراءات التحليلية هو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، وصعوبة عقد المقارنات لعدم وجود معايير لكل صناعة.

(2) دراسة المومني، (2006) بعنوان" **تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في إستغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**".

هدفت الدراسة إلى إختبار تأثير العوامل التالية (حجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل نموها، ونسبة ملكية كبار المستثمرين ونوع تقرير المدقق) في سلوك الإدارة تجاه إدارة الأرباح.

أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، شملت الدراسة في تحليلها 70 شركة مدرجة أسهمها بالسوق المالي الأردني تمثل قطاعات العمل الإقتصادية خلال الفترة من 1997–2003، وأستخدمت الدراسة التحليل القياسي بإستخدام نموذج جونز المعدل لتحليل القوائم المالية لقياس مدى إستغلال المرونة المتاحة في معايير المحاسبة الدولية من قبل إدارات الشركات، و أستخدمت هذه الدراسة أستبانة تم توجيهها للمستثمرين في الشركات المساهمة شملت 64 مستثمر مؤسس و55 مستثمر فرد ممن يملكون أكثر من 5% أو أكثر من أسهم هذه الشركات، وتم تحليلها بأسلوب التحليل الإحصائي الوصفي.

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات من أهمها ممارسة أغلبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لإدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية وأن هذه الممارسة تتباين بين القطاعات الاقتصادية، وكذلك وجود علاقة طردية بين حجم الأصول ومعدل المديونية وبين إدارة الأرباح في قطاعات.

وكانت أهم التوصيات تؤكد على ضرورة اهتمام الجهات المهنية بجودة المعلومات المحاسبية والأبعاد السلوكية للإدارة للحد من تدخلها بعملة القياس المحاسبي.

(3) دراسة جرار، (2006) بعنوان "**تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لإستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية التي تستخدمها الشركات المساهمة العامة الأردنية لغرض تطوير استراتيجية للحد من الآثار السلبية لإستخدام المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات.

إستندت هذه الدراسة إلى فرضيات ترتبط بقيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالتلاعب في عناصر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية باستخدام المحاسبة الابداعية.

أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت إستبانة كأداة للدراسة تضمنت أساليب المحاسبة الإبداعية المتوقع ممارستها وزعت على عينة عشوائية شملت 17 مدير مالي بالشركات المساهمة و29 موظف مالي في الأقسام المالية بهذه الشركات، كما شملت 32 مدقق قانوني أردني، ليكون العدد الإجمالي لعينة الدراسة 78 فرداً.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تستخدم المحاسبة الإبداعية بدرجات متفاوتة وأنها تتلاعب بعناصر القوائم المالية وتمارس عمليات التضليل فيها، وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها إصدار تشريعات تعزز استقلالية عمل المحاسبين القانونيين وتنظم عملهم بعيدًا عن تأثيرات مديري الشركات وتطوير مهارات المحاسبين القانونيين في مجال معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وممارسات المحاسبة الإبداعية.

(4) دراسة المخادمة والرشيد، (2007)، بعنوان"**أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق**".

هدفت إلى تسليط الضوء على بعض العوامل المختارة من الأدبيات الخاصة بالتدقيق التي توقعت أن تؤثر في كفاءة أداء عملية التدقيق في مكاتب التدقيق الأردنية .وهذه العوامل تضمنت أهداف المراجعة التحليلية إجراءات المراجعة التحليلية ،والمعوقات التي تحد من تطبيق اجراءات المراجعة التحليلية من وجهة نظر المدققين العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية وأعضاء جمعية المحاسبين القانونيين وأعضاء هيئة التدريس.

أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت إستبانة كأداة للدراسة ومصدر للمعلومات الأساسية (الأولية)، وأدبيات المحاسبة السابقة من كتب وبحوث ودراسات كمصادر ثانوية، أما عينة الدراسة فتم أخذها من الأفراد العاملين في مكاتب التدقيق الاردنية وأعضاء جمعية المحاسبين القانونين الأردنين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وتم أستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في وصف خصائص عينة الدراسة، وكانت أكبر فئة عمرية من المبحوثيين الفئة الأولى والثانية والذين يتمركزون في الفئة العمرية (22عام–25عام)، والفئة العمرية (26عام– 30عام)، حيث بلغت 45 فرد لكل فئة وبنسبة وصلت 33.6% لكل فئة، وبنسبة أجمالية للفئتين بلغت 67.2%.

أما نتائجها فكانت ان مكاتب التدقيق تعتمد بشكل أساسي على إجراءات المراجعة التحليلية في عملياتها، كما أكدت على أهمية هذه الإجراءات في تعزيز نتائج التدقيق.

وقد أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة بين أهداف المراجعة التحليلية وإجراءاتها وكفاءة عملية التدقيق (المتغير التابع)، أما بالنسبة لمتغير المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الإجراءات فلم يكن لها أي دلالة

إحصائية أو تأثير مادي على زيادة كفاءة أداء عملية التدقيق وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء إجراءات المراجعة التحليلية، وكان ابرزها:-

1. ضرورة وجود تعاون وتنسيق بين هيئة المحاسبة والتدقيق والجهات المعنية مثل ديوان المحاسبة ووزارة المالية، والمؤسسات التعليمية، مما يساعد في تحقيق أهداف هذه المهنة والنهوض بها.
2. التوعية والتوجيه بإستخدام أساليب مناسبة وضرورية مثل إعداد برامج تدقيق مناسبة لكل قطاع من القطاعات والتي تأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب النشاط وتكون بمثابة أداة رقابة وتخطيط حيث ستسهم في مساعدة المدقق في إتمام برنامج التدقيق.

(5) دراسة النوايسة، (2008) بعنوان" **مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات– دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن**".

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن، وهدفت إلى بيان مدى إدراك أهمية ومعوقات تطبيق هذه الإجراءات، بالإضافة إلى دراسة أثر المركز الوظيفي، وأتعاب التدقيق وخبرة المدقق على مدى تطبيق الإجراءات التحليلية.

أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت إستبانة كأداة للدراسة تتكون من ستة أجزاء، تم توزيعها على 80 مدقق خارجي أردني مزاول للمهنة من منتسبي جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين من أصل 350 مدقق مزاول، وتم أستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة.

وتوصلت لعديد من النتائج كان أهمها:

1. أن المدققين في الأردن يدركون أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية بشكل كبير.

2. أما الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة فيستخدمونها بنسب تطبيق متدنية جداً.

كما خلصت لعدد من التوصيات كان أبرزها مايلي:-

1. اصدار نشرات متخصصة من قبل الجهات المعنية (وزارة الصناعة والتجارة، وزارة المالية) تتضمن إحصائيات تتعلق بمعايير صناعة العميل وغيرها من أجل تسهيل عمليات المقارنة، نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات في الظروف الحالية.

2. ضرورة تطبيق كافة مستويات الإجراءات التحليلية لأهميتها في التدقيق.

(6) دراسة قريط، (2009) بعنوان "**مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين السوريين ومعرفة المراحل التي يستخدمون فيها تلك الإجراءات خلال مراحل المراجعة المختلفة، وكذلك التعرف على مدى أهمية إجراءات المراجعة التحليلية بالنسبة للمراجعين السوريين، فضلاً عن فحص درجة إدراكهم للمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم (520) والخاص بإجراءات المراجعة التحليلية.

أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت إستبانة كأداة للدراسة ، تم توزيعها على 200 مراجع حسابات سوري تم إسترداد 164 أستبانة منها ودون تحديد لحجم المجتمع الذي أخذت منه العينة، وتم أستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها تدني مستوى إستخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة من قبل المراجعين السوريين، وأن هناك تفاوتًا في استخدام تلك الإجراءات، وذلك على الرغم من استخدامها في جميع مراحل المراجعة، وأن المراجعين السوريين لا يدركون بوضوح أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في

تنفيذ عملية المراجعة التي يقومون بها، وكذلك لديهم مستوى منخفض من إدراك المتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم(520) الخاص بإجراءات المراجعة التحليلية.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات بناء على النتائج السابقة، ومن أهمها أهمية إقامة الدورات التدريبية وورش العمل والندوات الخاصة بإجراءات المراجعة التحليلية لمراجعي الحسابات في سورية.

(7) دراسة الأشقر، (2010) بعنوان"**إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد السهم في سوق فلسطين للأوراق المالية والوقوف على مدى إهتمام تلك الشركات بإدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم.

أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، دراسة تطبيقية بطابع تحليلي للمتغيرات، مصادر الدراسة الأولية تقارير مالية صادرة عن سوق فلسطين للأوراق المالية بالإضافة الى التقارير المنشورة من سلطة النقد الفلسطينية، تم تطبيق التحليل على 23 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتم إستخدام إختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة مثل صافي الربح التشغيلي، ومثل إجمالي أصول الشركة، والمتغير التابع عوائد الأسهم.

وقد وصلت الدراسة لعدة نتائج منها، أن معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الربح.

وقد خلصت إلى عدد من التوصيات أهمها:

- العمل على تعزيز إستقلالية مجلس الإدارة، وتفعيل دور أعضائها بما يؤهلهم للقيام بالواجبات المنوطة بهم نحو الكشف عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح والحد منها.
- تعزيز دور المدقق الخارجي للقيام الواجبات المنوطة به في الكشف عن الشركات التى تقوم بعملية ممارسة إدارة الأرباح.

(8) دراسة المطيري، (2011) بعنوان"**مدى إلتزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (520)**"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إلتزام مدققي الحسابات في دولة الكويت بتطبيق متطلبات المعيار (520)، كما هدفت إلى التعرف على أبرز النسب المالية المستخدمة في الإجراءات التحليلية من قبل المدققين في الكويت والتعرف على أهم معوقات إستخدام الإجراءات التحليلية.

أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت إستبانة كأداة للدراسة، تم توزيعها على 550 مدقق من الذين يعملون في مكاتب التدقيق في دولة الكويت من أصل 1100 مدقق يعملون في 55 مكتب تدقيق داخل دولة الكويت، تم إسترداد 254 أستبانة من التى وزعت وتم أستبعاد 4 منها لعدم الصلاحية ليبقى 250 أستبانة وهي تمثل نسبة 22.7% من المدققين العاملين في مكاتب التدقيق في الكويت، وتم أستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة.

وكانت أهم نتائجها أن مكاتب التدقيق تطبق الإجراءات التحليلية بشكل متوسط في مرحلة التخطيط ومرحلة إختبارات التدقيق التفصيلية، وأنها تطبقها بشكل مرتفع في مرحلة الإنتهاء من عملية التدقيق.

وقد أكدت هذه الدراسة في توصياتها على أهمية الإجراءات التحليلية لما لها من اثر على كفاءة ودقة عملية التدقيق المحاسبي ،وضرورة تعميم استخدامها في مكاتب التدقيق في دولة الكويت ورفع مستوى الادراك لاستخدامها في جميع مراحل التدقيق ،كما ربطت الدراسة بين مستوى اللغوى للمدقق (الانجليزية) ومهارة إستخدام الحاسوب وبين إستخدام الإجراءات التحليلية.

(9) دراسة الربابعه، (2012) بعنوان "**إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية والتجارية الأردنية**".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان هناك ممارسة لإدارة الأرباح في البنوك الإسلامية والتجارية الأردنية، ومدى تأثير إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح في البنوك التى تمارس إدارة الأرباح بشكل خاص، كما سعت لمعرفة مدى تأثير كل من العوامل التالية: (العائد على حقوق المساهمين، حجم البنك نسبة التمويل الداخلي(الذاتي)، نوع البنك).

وقد أعتمدت الدراسة على نموذج ميلر بالإضاف إلى العديد من من النماذج القياسية وطرق التحليل الإحصائي التى تتلائم وطبيعة الدراسة لتقدير معادلات الإنحدار وبشكل يتلائم وأهداف الدراسة، وتم تطبيق الدراسة على 3 بنوك إسلامية و13 بنك تجاري من البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة (2005–2010).

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أنه تتم ممارسة إدارة الأرباح من قبل البنوك الإسلامية والتجارية الأردنية.

(10) دراسة الربضي، (2013) بعنوان"**دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الاردني**".

هدفت الدراسة للتعرف على دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الاردنية ، والتعرف على على مدى اعتماد المحاسبين القانونيين الاردنين على الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الاردنية ، والتعرف فيما اذا كان هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية في اجابات عينة الدراسة حول دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات التى تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت إستبانة كأداة للدراسة، تم توزيعها على 200 محاسب قانوني أردني مزاول للمهنة من منتسبي جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين من أصل 566 محاسب قانوني، وتم أستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة على 156 أستبانة مستردة صالحه للتحليل تمثل ما يقارب 27.5% من مجتمع الدراسة.

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن هناك دور واضح لاستخدام المحاسب القانوني للاجراءات التحليلية في تمكينه وزيادة قدرتة في الوقوف على الحقائق وتعزيز قناعته بالنتائح التى حصل عليها من خلال التحليل وبالتالي ابداء راى محايد اكثر دقة مما يساهم في تضييق فجوة التوقعات.

وأهم توصيات الدراسة تتلخص بالتأكيد على أهمية الإجراءات التحليلية.

ثانيا: الدراسات الاجنبية:-

(1) دراسة Martin، (2002) بعنوان"**A Case in Earning Quality"**

هدفت الدراسة إلى البحث في توجهات مدراء واعضاء مجلس ادارة شركة(ZAR) الأمريكية للاستئناس بوجهات نظرهم حول الآليات والطرق المستخدمة من قبلهم لرفع مبلغ الدخل للشركة، بالتزامن مع التدني الاقتصادي الكبير الذي يعاني منه الاقتصاد الأمريكي في ذلك الوقت.

أتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وأعتمدت على المقابلة الشخصية مع المستويات الإدارية المتعددة ذات النفوذ في شركة(ZAR) الأمريكية وأستعملت هذه المقابلات كأداة للدراسة لغايات تحليل أراء وإتجاهات أصحاب القرار في الشركة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن توجهات المدراء ترتكز على تحسين الوضع المالي للشركة من خلال استخدام جميع السياسات المحاسبية المتاحة والتي تسهم في إظهار وضع مالي مستقبلي أفضل للشركة (أساليب محاسبة ابداعية) والذي ينعكس في صورة الأرباح مع عدم إدراكهم لخطورة استخدام هذه الأساليب.

(2) دراسة Rabin، (2004) بعنوان:

"Determinates of Auditors Attitudes Toward Creative Accounting"

هدفت الدراسة إلى قياس إتجاهات المدققين بشأن ممارسات المحاسبة الإبداعية والعوامل التي تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية في المملكة المتحدة.

أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وأعتمدت على أستبانة أستهدفت المحاسبين القانونيين في المملكة المتحدة في العام 2004.

وقد توصلت الدراسة الى أن توجهات المدققين بخصوص ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتمد على طبيعة الأسلوب المستخدم وموقف الإدارة من هذه الممارسات وأشارت أيضا إلى أن ممارسة المحاسبة الإبداعية تتأثر بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، ترتبط العوامل الداخلية بالنتائج المالية غير المتوقعة والرغبة في الحصول على تمويل وقروض خارجية فضلا عن ضعف السيطرة على المنشأة الناجم عن ضعف الإدارة وأخلاق المديرين والنظام الإداري المرتبط بتركز الصلاحيات بعدد محدد من الأفراد، أما العوامل الخارجية فترتبط بطبيعة ملكية المنشأة.

(3) دراسة Iatridis & Kadorinis، (2009) بعنوان:

"**Earnings Management and Firm Financial Motives "**

هدفت هذه الدراسة إلى بحث ودراسة أسباب ودوافع إستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.

وأعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، قامت بتحليل القوائم المالية للشركات البريطانية في الفترة من كانون الثاني ولغاية كانون اول من العام ٢٠٠٧ لبيان علاقة إدارة الأرباح التي تمارسها الشركات بعقود الدين والمكافآت الإدارية.

وأظهرت النتائج أن الشركات تمارس إدارة الأرباح حين تقترب من الإخلال بعقود الدين وكذلك لتحسين أداء الشركة والتأثير على المنافع الإدارية أو للوصول إلى / أو تتفوق على توقعات المحللين الماليين.

(4) دراسة Ghosh، (2010) بعنوان:

"Creative Accounting: A Fraudulent Practice Leading to Corporate Collapses"

هدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على مخاطر المحاسبة الإبداعية والتى قد ينتج عنها إنهيار للشركات التى تستخدمها.

أعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي، قامت بتحليل القوائم المالية للشركات الهندية المدرجة بالسوق المالي.

وكانت نتائج هذة الدراسة تتلخص وتفيد بإن انتشار المحاسبة الإبداعية عائق أمام الكفاءة والشفافية المنشودة لمهنة المحاسبة وأعمال الشركات وسوق المال .

وأشارت الدراسة لمقترحات حول علاج هذة الممارسات والوقوف بوجهها من واقع التطبيق على الشركات الهندية، حيث يمكن مواجهة المحاسبة الإبداعية التى تمارسها الإدارة من خلال طرق متعددة أبرزها العمل على رفع جودة حوكمة الشركات، وتعديل قانون الشركات وزيادة فاعلية عملية التدقيق، والحد من الخيارات البديلة في المعالجات المحاسبية.

(5) دراسة Gheri & Balaciu، (2011) بعنوان:

"From Creative Accounting Practices And Enron Phenomenon to Current Financial Crisis"

هدفت هذه الدراسة إلى توجية الأنظار للمحاسبة الإبداعية كظاهرة، من باب التحذير من أزمة مالية على شاكلة أزمة إنيرون مع بيان الدوافع والأسباب التى تثير المخاوف من تكرار ذلك، وتعرضت الدراسة لأنواع وأشكال المحاسبة الإبداعية وأساليبها، والمخاطر الناجمة عنها، وذلك بالإشارة إلى هذه الظاهرة وحجمها في الشركات الرومانية.

أتخذت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي منهجاً لها، من خلال عقد المقارنة بين لفضائح المالية التى حدثت في العقدين الماضيين لكبرى الشركات العالمية وأساليب المحاسبة الإبداعية التى أستخدمت فيها وتحليل القوائم المالية لـ 73 شركة والمطروحه أسهمها للتداول في بورصة بوخرست للعام 2011.

وكانت نتائج الدراسة تتلخص بما يلي:

- أن المحاسبة الإبداعية هي وليدة ظروف أدت لظهورها ونموها ولن تختفي المحاسبة الإبداعية الإ بزوال هذة الظروف.
- أن معظم ممارسات المحاسبة الإبداعية والتلاعب كان مصدرها الإدارة.

وقد أوصت الدراسة بالحد من حرية إختيار الطرق والأساليب والسياسات المحاسبية إلا بوجود مبرر لذلك.

(6) دراسة Scharin & Essner، (2013) بعنوان:

" Analytical Procedures - A Practice Based Approach"

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى المدى الذي يوفر فهم كاف لكيفية القيام بالإجراءات التحليلية وإستخدامها في الممارسة العملية من قبل مدققي الحسابات، مما يستلزم الكشف عن العوامل الأساسية التي

تؤثر على عمل المدقق مع التركيز على نقاط أساسية للوصول إلى نتائج متماثلة للإجراءات التحليلية بإستخدام ممارسات للإجراءات التحليلية مبنية على نهج ثابت.

أعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي، حيث أستهدفت الدراسة المدققين العاملين بشركات التدقيق الأربعة الكبار (أرنست وينغ، ديلويت، كا بي أم جي، بايس وترهاوس كوبرز) العاملة في السويد، تم تصميم نموذج للأسئلة الموجهة للمدققين، وتم أخذ أجاباتهم المباشرة من خلال مقابلات شخصية شبة منتظمة وتحليلها.

وقد بينت الدراسة أهمية الإجراءات التحليلية كوسيلة مهمة لمدقق الحسابات في جمع الأدلة ترتكز على التقييم للمعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات وبشكل معقول والربط المنطقي بين كل من البيانات المالية وغير المالية.

وقد أشارت إلى أثر بيئة العمل المتغيرة للمدققين والمعايير الجديدة لمراجعة الحسابات وتعديل أسلوب المدققين للقيام بعمليات المراجعة والتدقيق المالية من خلال القيام بالإجراءات التحليلية، وأن الإجراءات التحليلية تتاثر بالحكم الشخصي للمدقق وبقدراتة مما قد يؤدى الى إختلاف نتائج هذه الإجراءات، وقد إعتمدت الدراسة على مقابلات شبه منظمة مع المدققين العاملين في الشركات الكبيرة الاربعة(أرنست ويونغ، ديلويت، كي بي ام جي وبرايس ، ووترهاوس كوبرز).

وقد توصلت الدراسة النتائج تشير إلى أن الإجراءات التحليلية يمكن أن تكون مفيدة في مختلف طرق إستخدامها ولها القدرة على تبسيط عملية التدقيق وتوفير الوقت والمال لشركات التدقيق إذا أجريت وتم تفسير نتائجها بطريقة صحيحة وفعالة.

وأن هناك عوامل تؤثر إما بشكل منفصل أو متلازم على ممارسة الإجراءات التحليلية، وهي تشمل التأثيرات التنظيمية بالإضافة للعوامل المتعلقة بالسمات الفردية للمدقق.

والجدول التالي (1/1) يبين ملخص الدراسات السابقة

جدول (1-1)

ملخص الدراسات السابقة

الرقم	الباحث/ سنة الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	منهجية وأسلوب الدراسة	أهم النتائج
1	**الحمود،1991**	**" المراجعة التحليلية ومدى إستعمالها من قبل مدققي الحسابات في الأردن: دراسة إستقصائية.**	معرفة مدى أهتمام المدقق الأردني بإجراءات التدقيق التحليلية ومدى أستخدامها، والعقبات التى تحول دون تطبيقها.	تم تطبيق الدراسة على 270 مدقق مرخص قانوناً كمجتمع للدراسة، تم أختيار عينة بلغت 135 مدققاً تم توزيع الأستبانات عليهم، وتم إسترجاع 39 أستبانة وبنسبة وصلت لـ 14.44% من مجتمع االدراسة.	أن إجراءات التدقيق التحليلية مهمة في جميع مراحل التدقيق وخصوصاً في نهاية عملية التدقيق. أن أكثر الإجراءات التحليلية أستخداماً هي تحليل التفصيلي للحسابات ودراسة عناصر المعلومات المالية وإتجاهاتها، ومن ثم يليها مقارنة المعلومات المالية مع غير المالية وإستخدام النسب. أهم المشاكل التى تعيق تطبيق الإجراءات التحليلية هو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، وصعوبة عقد المقارنات لعدم وجود معايير لكل صناعة.
2	**المومني،2006**	**" تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها:دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في**	إختبار تأثير العوامل التالية (حجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل نموها، ونسبة ملكية كبار المستثمرين ونوع تقرير المدقق) في سلوك الإدارة تجاه إدارة الأرباح.	أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، شملت الدراسة في تحليلها 70 شركة مدرجة أسهمها بالسوق المالي الأردني تمثل قطاعات العمل الإقتصادية خلال الفترة من 1997-2003، وأستخدمت الدراسة التحليل القياسي بإستخدام نموذج جونز المعدل لتحليل القوائم المالية لقياس مدى إستغلال المرونة المتاحة في معايير المحاسبة الدولية من قبل إدارات الشركات، و أستخدمت هذه الدراسة أستبانة تم توجيهها للمستثمرين في الشركات المساهمة شملت	أغلبية الشركات المساهمة الإردنية تمارس إدارة الأرباح لمرونة معايير المحاسبة، وكذلك وجود علاقة طردية بين حجم الأصول ومعدل المديونية وبين إدارة الأرباح في قطاعات.

		بورصة عمان "		64 مستثمر مؤسس و55 مستثمر فرد ممن يملكون أكثر من 5% أو أكثر من أسهم هذه الشركات، وتم تحليلها بأسلوب التحليل الإحصائي الوصفي.	
3	**جرار،2006**	**" تطوير استراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية"**	تطوير استراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات.	أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت إستبانة كأداة للدراسة تضمنت أساليب المحاسبة الإبداعية المتوقع ممارستها وزعت على عينة عشوائية شملت 17 مدير مالي بالشركات المساهمة، و 29 موظف مالي في الأقسام المالية بهذه الشركات، كما شملت 32 مدقق قانوني أردني، ليكون العدد الإجمالي لعينة الدراسة 78 فرداً.	الشركات المساهمة العامة الأردنية تستخدم المحاسبة الابداعية .
4	**المخادمة والرشيد،2007**	**"أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق"**	تسليط الضوء على أهداف المراجعة التحليلية،إجراءات المراجع التحليلية والمعوقات التي تحد من تطبيق اجراءات المراجعة التحليلية.	أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأستخدمت إستبانة كأداة للدراسة ومصدر للمعلومات الأساسية (الأولية)، وأدبيات المحاسبة السابقة من كتب وبحوث ودراسات كمصادر ثانوية، أما عينة الدراسة فتم أخذها من الأفراد العاملين في مكاتب التدقيق الاردنية وأعضاء جمعية المحاسبين القانونين الأردنين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وتم أستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في وصف خصائص عينة الدراسة، وكانت أكبر فئة عمرية من المبحوثيين الفئة الأولى والثانية والذين يتمركزون في الفئة العمرية (22عام-25عام)، والفئة العمرية (26عام- 30عام)، حيث بلغت 45 فرد لكل فئة وبنسبة وصلت 33.6% لكل فئة، وبنسبة أجمالية للفئتين بلغت 67.2%.	وجود علاقة بين أهداف المراجعة التحليلية وإجراءاتها وكفاءة عملية التدقيق ،إعتماد مكاتب التدقيق عليها بشكل أساسي .
5	**النوايسة،2008**	**"مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات – دراسة ميدانية من وجهة نظر**	التعرف إلى مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في الأردن كما هدفت الى بيان مدى إدراك أهمية ومعوقات تطبيق هذه الإجراءات، بالإضافة	أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت إستبانة كأداة للدراسة تتكون من ستة أجزاء، تم توزيعها على 80 مدقق خارجي أردني مزاول للمهنةمن منتسبي جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين من أصل 350 مدقق مزاول،	المدققين يدركون أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية بشكل كبير.و يستخدمون الإجراءات التحليلية غير الكمية و الكمية البسيطة بشكل عالي.أما المتقدمة فيستخدمونها بنسب تطبيق متدنية جداً.

		المدقق الخارجي في الأردن"	الى دراسة أثر المركز الوظيفي، وأتعاب التدقيق وخبرة المدققين على مدى تطبيق الإجراءات التحليلية.	وتم أستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة.	
6	**قريط، 2009**	**"مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية"**	التعرف على مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين السوريين، ومعرفة المراحل التي يستخدمون فيها تلك الإجراءات خلال مراحل المراجعة المختلفة، والتعرف على مدى أهمية إجراءات المراجعة التحليلية بالنسبة للمراجعين السوريين، فضلا عن فحص درجة إدراكهم للمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم (520) والخاص بإجراءات المراجعة التحليلية.	أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت إستبانة كأداة للدراسة ، تم توزيعها على 200 مراجع حسابات سوري تم إسترداد 164 أستبانة منها ودون تحديد لحجم المجتمع الذي أخذت منه العينة، وتم أستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة.	تدني مستوى إستخدام الإجراءات التحليلية لدى المراجعين السوريين، وجود تفاوت في استخدامها على الرغم من استخدامها في جميع مراحل المراجعة، وأنهم لا يدركون بوضوح أهمية استخدامها في تنفيذ عملية المراجعة ، وكذلك لديهم مستوى منخفض من إدراك المتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم (520).
7	**الأشقر، 2010**	**"إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة"**	التعرف على إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد السهم في سوق فلسطين للأوراق المالية ، والوقوف على مدى إهتمام تلك الشركات بإدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم.	أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، دراسة تطبيقية بطابع تحليلي للمتغيرات، مصادر الدراسة الأولية تقارير مالية صادرة عن سوق فلسطين للأوراق المالية بالإضافة الى التقارير المنشورة من سلطة النقد الفلسطينية، تم تطبيق التحليل على 23 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتم إستخدام إختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة مثل صافي الربح التشغيلي، ومثل إجمالي أصول الشركة، والمتغير التابع عوائد الأسهم.	أن معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الربح.
8	**المطيري،2011**	**"مدى إلتزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق**	بيان مدى إلتزام مدققي الحسابات في دولة الكويت بتطبيق متطلبات المعيار (520) ، والتعرف على ابرز النسب المالية المستخدمة في الإجراءات التحليلية من قبل المدققين	أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأستخدمت إستبانة كأداة للدراسة، تم توزيعها على 550 مدقق من الذين يعملون في مكاتب التدقيق في دولة الكويت من أصل 1100 مدقق يعملون في 55 مكتب تدقيق داخل دولة الكويت، تم إسترداد 254 أستبانة	مكاتب التدقيق تطبق الإجراءات التحليلية بشكل متوسط في مرحلة التخطيط ومرحلة إختبارات التدقيق التفصيلية ، و بشكل مرتفع في مرحلة الإنتهاء من عملية التدقيق.

		الـــدولي رقـــم (520)"	فـي الكويـت والتعـرف علـى اهم معوقات إستخدامها.	من التى وزعت وتم أستبعاد 4 منها لعدم الصلاحية ليبقى 250 أستبانة وهي تمثل نسبة 22.7% من المدققين العاملين في مكاتب التدقيق في الكويت، وتم أستخدام أسـلوب الإحصـاء الوصـفي لوصـف خصائص عينة الدراسة.	
9	**الربابعه،2012**	**"إدارة الأربـــاح وسياســة توزيــع الأرباح في البنوك الإســـــلامية والتجاريـــــة الأردنية".**	هـدفت هـذه الدراسـة إلـى معرفـة مـا إذا كـان هنـاك ممارسـة لإدارة الأربـاح فـي البنـوك الإسـلامية والتجاريـة الأردنيـة، ومـدى تـأثير إدارة الأربـاح علـى سياسـة توزيـع الأربـاح فـي البنـوك التـى تمـارس إدارة الأربـاح بشـكل خـاص، كمـا سـعت لمعرفـة مـدى تـأثير كـل مـن العوامـل التاليـة: (العائـد علـى حقـوق المسـاهمين، حجـم البنـك، نسـبة التمويـل الداخلي(الذاتي)، نوع البنك).	أعتمـدت الدراسـة علـى نمـوذج ميلـر بالإضـاف إلـى العديـد مـن مـن النمـاذج القياسية وطـرق التحليـل الإحصـائي التـى تـتلائم وطبيعـة الدراسـة لتقـدير معـادلات الإنحـدار وبشـكل يـتلائم وأهـداف الدراسـة، وتم تطبيق الدراسة على 3 بنوك إسلامية و13 بنك تجاري من البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة (2005-2010).	تتم ممارسة إدارة الأرباح من قبل البنوك الإسلامية والتجارية الأردنية.
10	**الربضي،2013**	**" دور المراجعـــة التحليليـــة فـــي تقلـــيص فجـــوة التوقعات في بيئة العمـل التـدقيقي مـن وجهـة نظـر المحاســـــب القانوني الاردني "**	التعرف علـى دور المراجعـة التحليليـة كـإجراءات جوهريـة فـي تقلـيص فجـوة التوقعـات فـي بيئـة التـدقيق الاردنيـة ، والتعـرف علـى مـدى اعتمـاد المحاســبين القـــانونيين الاردنـين علـى الإجـراءات التحليليـة فـي تقلـيص فجـوة التوقعـات فـي بيئـة التـدقيق الاردنية.	أتبعت الدراسـة المنهج الوصـفي التحليلـي وأسـتخدمت إسـتبانة كـأداة للدراسـة، تـم توزيعها على 200 محاسب قانوني أردني مـزاول للمهنـة مـن منتسـبي جمعيـة المحاسبين القانونيين الأردنيين من أصل 566 محاسـب قـانوني، وتـم أسـتخدام أسـلوب الإحصـاء الوصـفي لوصـف خصـائص عينـة الدراسـة علـى 156 أستبانة مستردة صالحه للتحليل تمثل ما يقارب 27.5% من مجتمع الدراسة.	أن هناك دور واضح لاستخدام المحاسب القانوني للاجراءات التحليلية تمكينه من زيادة قدرتة في الوقوف على الحقائق وتعزيز قناعته بالنتائج التى حصل عليها من خلال التحليل وابداء راى محايد اكثر دقـة ممـا يسـاهم فـي تضـييق فجـوة التوقعات.
11	**Martin,2002**	**" A Case in Earning Quality"**	دراســة توجهــات مــدراء واعضاء مجلس ادارة شركة ZARالأمريكيـــة ، حـــول الآليات والطرق المستخدمة من قبلهم لرفع مبلغ دخل الشركة، بالتزامن مع التدني الاقتصـادي الكبيـر الـذي	أتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وأعتمـدت علـى المقابلـة الشخصـية مـع المستويات الإداريـة المتعـددة ذات النفـوذ فـي شـركة(ZAR) الأمريكيـة وأسـتعملت هذه المقابلات كأداة للدراسة لغايات تحليل أراء وإتجاهـات أصـحاب القـرار فـي الشركة.	أن توجهات المدراء ترتكز على تحسين الوضع المالي للشركة من خلال استخدام جميع السياسات المحاسبية المتاحة والتي تسـهم فـي إظهـار وضـع مـالي مسـتقبلي أفضل للشركة (أساليب محاسبة ابداعية) والذي ينعكس في صورة الأرباح مع عدم إدراكهم لخطورة استخدام هذه الأساليب.

			يعـــاني منـــه الاقتصـــاد الأمريكي في ذلك الوقت.		
12	Rabin,2004	"Determinats of Auditors Attitudes Toward Creative Accounting"	قيـاس اتجاهـات المـدققين بشـأن ممارسـات المحاسـبة الإبداعية والعوامل التي تؤثر فـي ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة فـي المملكـة المتحدة.	أسـتخدمت الدراسـة المـنهج الوصـفي والتحليلـي، وأعتمـدت علـى أسـتبانة أسـتهدفت المحاسـبين القـانونيين فـي المملكة المتحدة في العام 2004.	توجهـات المـدققين بخصـوص ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة تعتمـد علـى طبيعـة الأسـلوب المسـتخدم وموقـف الإدارة مـن هـذه الممارسـات وأن ممارسـة المحاسـبة الإبداعية تتأثر بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، ترتبط العوامل الداخلية بالنتائج المالية غير المتوقعة والرغبة في الحصول على تمويل وقروض خارجية فضلا عن ضـعف السيطرة على المنشأة النـاجم عن ضـعف الإدارة وأخـلاق المـديرين والنظـام الإداري المرتبط بتركـز الصـلاحيات بعدد محدد من الأفراد، أما العوامل الخارجية فترتبط بطبيعة ملكية المنشأة.
13	Iatridis & Kadorinis ,2009	"Earnings Management and Firm Financial Motives"	دراســة اســباب ودوافــع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعيـة،بالقوائم الماليـة للشركات البريطانية.	أعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي، قامت بتحليل القوائم المالية للشركات البريطانية في الفترة من كانون الثاني ولغاية كانون اول من العام ٢٠٠٧ لبيان علاقة إدارة الأربـاح التـي تمارسـها الشـركات بعقـود الدين والمكافآت الإدارية.	الشركات البريطانية تمارس إدارة الأربـاح حـين تقتـرب مـن الإخـلال بعقـود الـدين ولتحسـين أداء الشـركة والتـأثير علـى المنافع الإدارية.
14	Ghosh,2010	"Creative Accounting: A Fraudulent Practice Leading to Corporate Collapses"	إلقـاء الضـوء علـى مخـاطر المحاسـبة الابداعيـة والتـى ينـتج عنهـا إنهيـار للشـركات التـى تسـتخدمها واشـارت الدراسـة لمقترحـات حـول عـلاج هـذة الممارسـات والوقـوف بوجههـا مـن واقـع التطبيـق علـى الشـركات الهندية.	أعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي، قامت بتحليـل القـوائم الماليـة للشـركات الهنديـة المدرجة بالسوق المالي.	المحاسـبة الابداعيـة عـائق امـام الكفـاءة والشفافية المنشودة لمهنة المحاسبة واعمال الشركات وسوق المال. يمكـن مواجهـة المحاسـبة الابداعيـة التـى تمارسـها الادارة مـن خـلال طـرق متعـددة ابرزهـا العمـل علـى رفـع جـودة حوكمـة الشركات ،وتعديل قـانون الشركات وزيـادة فاعلية عملية التدقيق ،والحد من الخيارات البديلة في المعالجات المحاسبية.
15	Gheri & Balaciu,	"From Creative	هـدفت هـذة الدراسـة الـى	أتخذت الدراسة المنهج الوصفي والحليلي	المحاسبة الابداعية هي وليدة ظروف ادت

	2011	**Accounting Practices and Enron Phenomenon to Current Financial Crisis"**	توجيــة الأنظــار للمحاســبة الابداعية كظاهرة ، من باب التحذير من أزمة مالية على شاكلة ازمة انيرون مع بيان الدوافع والاسباب التى تثير المخاوف من تكرار ذلك.	منهجاً لها، من خلال عقد المقارنة بين لفضائح المالية التى حدثت في العقدين الماضــيين لكبــرى الشــركات العالميــة وأســاليب المحاســبة الإبداعيــة التــى أستخدمت فيها وتحليل القوائم المالية لـ 73 شركة والمطروحه أسهمها للتداول في بورصة بوخرست للعام 2011.	لظهورها ونموها ولن تختفي المحاسبة الابداعية الا بزوال هذة الظروف. وأن المحاســبة الابداعيــة والتلاعــب المحاسبي مصدره الادارة.
16	**Essner & Scharin,2013**	**" Analytical procedures- A Practice Based Approach"**	الوصـول الـى المـدى الـذي يوفر فهم كاف لكيفية القيام بـــالاجراءات التحليليـــة واسـتخدامها فـي الممارسـة العمليــة مــن قبــل مــدققي الحســابات. ممــا يســتلزم الكشــف عــن العوامــل الأساسية التـي تـؤثر علـى عمـل المـدقق مـع التركيـز علـى نقاط اساسية للوصـول الى نتائج متماثلة للاجراءات التحليليـة باسـتخدام ممارسـة للاجـراءات التحليليـة مبنيـة على نهج ثابت.	أعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي، حيث أســتهدفت الدراســة المــدققين العــاملين بشركات التدقيق الأربعة الكبار (أرنست وينـغ، ديلويـت، كـا بـي أم جـي، بـايس وترهاوس كوبرز) العاملة في السويد، تم تصميم نموذج للأسئلة الموجهة للمدققين، وتـم أخـذ أجابـاتهم المباشـرة مـن خـلال مقابلات شخصية شبة منتظمة وتحليلها.	الإجراءات التحليلية يمكن أن تكون مفيدة في مختلف طرق استخدامها ولها القدرة على تبسيط عملية التدقيق وتوفير الوقت والمـال لشركات التـدقيق إذا أجريـت وتـم تفسير نتائجها بطريقة صحيحة وفعالة.

6:1 الدراسة الحالية وما يّميزها عن الدراسات السابقة.

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة التى أجريت في موضوع الإجراءات التحليلية والدراسات التى أجريت في موضع المحاسبة الإبداعية، فقد تم الإستفادة من هذه الدراسات في تحديد منهج الدراسة الحالية وهو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، كمناهج أساسية للدراسة حيث تتناسب مع طبيعتها والتى أستخدمت بأغلب الدراسات السابقة كما تم الإستفادة من الأدوات المستخدمة في هذه الدراسات لتطوير أداة الدراسة الحالية من حيث:

- بناء الفرضيات.
- صياغة أسئلة الإستبانة.

وقد إختلفت هذة الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث:

1. إختلاف الأهداف التى سعت لتحقيقها.

فمن هذه الدراسات التى سعت للتعرف على مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات كدراسة النوايسة (2006).

وأخرى هدفت إلى الوصول الى المدى والحد الذي يمكن ان يوفر فهم كافي للإجراءات التحليلة من حيث الممارسة مع التركيز على النقاط الأساسية للوصول لنتائج متماثلة للإجراءات اتحليلية كدراسة(2013) Scharin & Essner.

ومنها ما سعى الى إختبار تأثير عوامل متعددة في سلوك الإدارة تجاه إدارة الأرباح كدراسة المومني (2006) ودراسة (2002) Martin التى بحثت في توجهات المدراء وأعضاء مجلس إدارة إحدى الشركات الأمريكية (ZAR) حول الطرق المستخدمة من قبلهم لرفع دخل الشركة بالتزامن مع التدني الهائل للإقتصاد الامريكي.

2. إختلاف البيئة التى تمت بها هذه الدراسات.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الهدف والمضمون، حيث أن الدراسات السابقة بعضها بحث في الإجراءات التحليلية والأخرى بحثت بالمحاسبة الإبداعية وهدفت إلى تسليط الضوء على هذه المواضيع بشكل منفرد، أما هذه الدراسة فتبحث في الإجراءات التحليلية والمحاسبة الإبداعية للموضوعين بشكل متزامن ومترابط فهى تبحث السبب والأثر من حيث تركيزها على أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

7:1 فرضيات الدراسة

بناءاً على ما تم الإطلاع علية من الدراسات السابقة ومشكلة الدراسة الحالية، فإنه يمكن بناء الفرضية الرئيسية التالية:

فرضية الدراسة الرئيسية:

H0:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($P\leq0.05$) لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. ولإختبار الفرضية الرئيسية فقد تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1:7:1 الفرضية الفرعية الأولى:

$H0_1$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($P\leq0.05$) لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2:7:1 الفرضية الفرعية الثانية:

$H0_2$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($P\leq0.05$) لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

3:7:1 الفرضية الفرعية الثالثة:

$H0_3$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($P\leq0.05$) لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

4:7:1 الفرضية الفرعية الرابعة:

$H0_4$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($P\leq0.05$) لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

5:7:1 الفرضية الفرعية الخامسة:

$H0_5$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على القوائم المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بإختلاف المتغيرات الديموغرافية (الشخصية) للمدققين الخارجيين.

8:1 محددات الدراسة

واجهت الدراسة أثناء إجراءها بعض المحددات منها:

أولاُ: المحددات البشرية: تم تطبيق هذة الدراسة على عينة من مدققي الحسابات القانونيين المزاوليين للمهنة في مكاتب وشركات التدقيق فقط.

ثانياً: المحددات الزمنية: تم إجراء هذة الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من تشرين الأول للعام 2014 إلى شهر حزيران 2015 فقط.

9:1 المصطلحات الإجرائية:

- الإجراءات التحليلية/ معيار التدقيق الدولي (520):

عرف الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين (IFAC) International Federation of Accountants الإجراءات التحليلية و كما هو مبين بإصدارات معايير التدقيق الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، بأنها: تقييم للمعلومات المالية من خلال تحليل دراسة للعلاقات المعقولة بين البيانات المالية وغير المالية وتشمل الإجراءات التحليلية كذلك كلاً من بحث التذبذبات والعلاقات المهمة في تحديد التذبذبات والتى لا تتفق مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تنحرف الى حد كبير عن المبالغ المتوقعة (الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين، IFAC، 2010، 12).

- المحاسبة الإبداعية:

الإجراءات المحاسبية التى تلجأ اليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) إما في ربحيتها او في مركزها المالي وذلك عن طريق إستغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالإستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية ، التى تتيح المعايير المحاسبية للمنشأة إتباعها في مجالات أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية،مما يؤثر سلباً على نوعية الأرقام التى تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي ومن ثم على مصداقية النسب المالية (مطر،2006، 101).

- المدقق الخارجي المستقل:

هو الشخص الذي يمارس المهنة كعضو في مكتب أو شركة مرخصة تقوم بتقديم خدمة مهنية ويتميز هؤلاء المدققون بتأهيلهم العلمي والعملي وإستقلاليتهم الذهنية والفعلية ويقوم هؤلاء المدققون بالتدقيق المالي بناءً على معايير التدقيق الدولية أو معايير التدقيق المقبولة والمطبقة بالبلد(الذنيبات،2012، 36).

10:1 هيكل الدراسة

تحتوي هذة الدراسة على خمس فصول، وهي كما يلي:

- الفصل الأول: الإطار العام للدراسة، وقد تناول: مشكلة الدراسة وأسئلتها، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، الدراسات السابقة، الدراسة الحالية وما يّميزها عن الدراسات السابقة، فرضيات الدراسة محددات الدراسة، المصطلحات الإجرائية للدراسة، هيكل الدراسة.
- الفصل الثاني: منهجية الدراسة وأسلوبها، وقد تناول: متغيرات الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، منهجية الدراسة، مصادر جمع بيانات الدراسة، الإختبارات المستخدمة في التحليل الإحصائي، تحليل المتغيرات الديموغرافية للدراسة (توصيف عينة الدراسة).
- الفصل الثالث: الإطار النظري للدراسة، وقد تناول الأبواب التالية:

  المبحث الأول: الإجراءات التحليلة في التدقيق.

  المبحث الثاني: التحليل المالي.

  المبحث الثالث: المحاسبة الإبداعية.
- الفصل الرابع: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات.
- الفصل الخامس: الإستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول

الإجراءات التحليلية

(معيار التدقيق الدولي رقم (520) (الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونيين IFAC،2010،433))

2:1:1 المقدمة.

2:1:2 مفهوم وأهداف الإجراءات التحليلية.

2:1:2:1 مفهوم الإجراءات التحليلية.

2:1:2:2 أهداف الإجراءات التحليلية.

2:1:3 أغراض وإستعمالات الإجراءات التحليلية.

اولاً: الإجراءات التحليلية كإجراءات تقييم للمخاطر.

ثانياً: الإجراءات التحليلية كإجراءات تدقيق جوهرية.

ثالثاً: الإجراءات التحليلية كإجراءات لتكوين الإستنتاج الكلي حول البيانات المالية المدققة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الإجراءات التحليلية

حسب معيار التدقيق الدولي رقم (520)

(الصادر عن الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونيين IFAC،2010)

1:1:2 المقدمة.

تتلخص وظيفة المدقق الخارجي بفحص للبيانات المالية والتحقق من عدالتها وسلامتها وإعداد التقرير بذلك لإبداء الرأي حول عدالتها، وتتم هذة العملية من خلال الحصول على أدلة وتجميعها، وهي تلك الأدلة التى تتعلق بالبيانات المالية المقدمة من إدارة الوحدة الإقتصادية (تاكيدات الادارة) وتقييمها بطريقة موضوعية، وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمحلية المعتمدة والتقرير عنها.

إن جمع أدلة الإثبات يتم بإستخدام إجراءات التدقيق التي يرى المدقق أنها ضرورية وملائمة بناءاً على حكمه وتقديره الشخصي وبناءاً على الظروف المحيطة وبما يتفق مع معايير التدقيق الدولية والمحلية، حيث تتمثل هذه الإجراءات بفحص الحسابات المختلفة والتحقق من عدالتها من خلال الفحص التفصيلي للعمليات والأرصدة أو من خلال الإجراءات التحليلية للبيانات المالية.أو بكليهما معاً.

ونظراً للتغير والتطور الكبير في شكل الوحدات الاقتصادية وتعدد نشاطاتها وظهور الشركات المتعددة الجنسية ذات رؤوس الاموال الضخمة والمتعددة النشاطات والمترامية الاطراف ونتيجة التطور التقني المتسارع، الذي أدى الى ضرورة تطوير عمليات التدقيق واجراءاتها وطرقها واساليبها، وكان من نتائج هذا التطوير بان انتقلت اللإجراءات التحليلية من أداة تدقيق فرعية إلى أداة أساسية تتم وفق أسس ومعايير معتمدة دولياً (موسى،2013).

لا تعتبر الإجراءات التحليلية حديثة نسبيا من حيث الإستخدا، حيث كانت تعرف سابقا بالفحص التحليلي التمهيدي (توماس، هنكي، 2003،ص268) أو الفحص التحليلي والإنتقادي (Scanning&Analytical Review) (توماس، هنكي، 2003،ص338) وهي أسلوب مراجعة وفحص سريع يهدف لإكتشاف الأمور غير العادية مثل ظهور اسم مورد (دائن) غير متكرر، أو ظهور حجم ومبلغ لصفقة مبيعات لأحد العملاء بمبلغ وحجم غير منطقي وغير منسجم مع حجم صفقات المبيعات المتكررة تاريخيا لهذا العميل، ويتم ذلك بالإطلاع بشكل خاطف وسريع على المستندات والسجلات من قبل مدقق من اصحاب الإمكانيات العلمية والمهنية والشخصية (قوة الملاحظة وبعد النظر) والخبرات المتقدمة والتى تمكنه من تحديد الأمور غير المنطقية والخارجة عن المالوف فيعمد على زيادة إهتمامه بها وتفحصها بعناية أكبر وأكثر شمولية حتى يؤكد أو يزيل الشك والظن الذي تبادر إلى ذهنه(موسى،2013).

وحيث أن الأهداف والمبادئ العامة التى تحكم تدقيق البيانات المالية، وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (200) تؤكد على التشكك المهني وهو أن يقوم المدقق بإجراء تقييم ناقد مع عقل متسائل، لصحة أدلة التدقيق التى تم الحصول عليها وأنه متيقظ لأدلة التدقيق التى تناقض موثوقية البيانات المقدمة من الإدارة وموقف التشكك المهني ضروري طيلة عملية التدقيق، بهدف تقليل مخاطر إغفال حالات غير عادية حيث لا يقبل المدقق بأدلة التدقيق بناءاَ على الإعتقاد بأن الإدارة والمكلفين بالرقابة أمناء ويتمتعون بالنزاهة، وعليه فإن إقرارات الإدارة والبيانات والمعلومات المقدمة من قبلها لا تعتبر بديل عن الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حتى يستطيع المدقق عمل إستنتاجات معقولة يبني عليها رأيه.(الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،2008،ص216).

وبالعودة الى الاجراءات الإنتقاديه سابقة الذكر فقد كان يقوم المدقق بها في نهاية عملية التدقيق ويقوم بها على عينة مختارة بناء على خبرته الشخصيه وبصيرته بهدف تقليل مخاطر إغفال بعض الظروف غير العادية وتخفيض مخاطر التدقيق بشكل عام.

ثم تقدمت الاجراءات التحليلية باساليبها، ليقوم المدقق بإجراء بعض المقارنات من خلال النسب المالية البسيطة مثل نسب الربحية والنشاط وكذلك من خلال استخدام أساليب التحليل الأفقي والعامودي للقوائم المالية، والاهتمام بالنسب غير منطقية ودراسة اسبابها وتوسيع مجال فحصه ان كانت نتائجها تشير الى ذلك، ثم تطورت هذه الأساليب وأصبح المدقق مطالباً بإبداء الرأي وتقييم قدرة العميل على الاستمرار والمخاطر المالية التى قد يواجهها العميل حاليا ومستقبلا والتنبؤ بالمخاطر واقتراح الحلول(موسى،2013).

أكدت المنظمات الدولية المهنية على اهمية الاجراءات التحليلة واستخدامها عند أداء عملية المراجعة نظرا لقدرتها الكبيرة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وكذلك لانخفاض تكاليفها، حيث أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في سنة 1972المعيار رقم (54) والذي تضمن ضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط لعملية المراجعة وأيضا كمصدر للحصول على المعلومات، وفى سنة 1978 أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعيار رقم (23) بعنوان إجراءات المراجعة التحليلية في التعرف على كافة المشاكل المتوقعة والتي يمكن إخضاعها لاختبارات المراجعة، وتتضمن التوصية كذلك تعديل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي بمقتضاه يتم الحصول على أدلة الإثبات من خلال مجموعة من إجراءات المراجعة(موسى،2013)، وهي:

1. اختبارات التفاصيل للعمليات والأرصدة.
2. إجراءات المراجعة التحليلية للمعلومات المالية.

وفى سنة 1988 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التوصية رقم(56) بعنوان الإجراءات التحليلية والتي بناءاً عليها أصبح على المراجع ضرورة استخدامها في مرحلتي التخطيط و المرحلة النهائية لعملية المراجعة.(موسى،2013،ص312).

وفي سنة 1998 أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين المعيار رقم 520 والذي يتضمن ضرورة تطبيق المراجع للإجراءات التحليلية، لذا فقد اكد الاتحاد الدولي للمحاسبين أهمية الإجراءات التحليلية بموجب معيار التدقيق الدولي رقم (520) الاجراءات التحليلية النافذ المفعول لتدقيق البيانات المالية للفترات التى تبدأ في أو بعد 15 ديسمبر 2004، وذلك كمتطلب إلزامي عند بدء عملية التدقيق (تقييم المخاطر للحصول على فهم للمنشأة وبيئتها) ويكون ذلك بمرحلة التخطيط.

والإلزام هنا يعنى المسؤولية التى يتحملها المدقق من حيث القيام بإجراءات تحليلية واجبة في مرحلة التخطيط للتدقيق لتقييم مخاطر إمكانية حدوث التلاعب المتعمد بالقوائم المالية والتى بموجبها يتم تصميم اجراءات التدقيق، وكذلك فان المدقق ملزم ايضا بالاجراءات التحليلية عند المراجعة الشاملة في نهاية عملية التدقيق حسب معيار التدقيق الدولي رقم (520)، ولابد من التنويه هنا أن مسؤولية المدقق في إكتشاف التلاعب والتضليل في القوائم المالية تنحصر فقط بالتخطيط السليم لعملية التدقيق وتنفيذ خطه التدقيق حسب الأصول فقط للحصول على مستوى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من التضليل والتلاعب أو التحريفات المادية، ومعقولية التأكيد لا تعنى أن المدقق ضامناً لسلامة القوائم المالية من التضليل وإنما قام بالإجراءات المهنية اللازمة للوصول لنسبة تأكيد معقولة لمستخدمي القوائم المالية، وتبقى المسؤولية الرئيسية عن سلامة القوائم المالية من التضليل والتحريف على كاهل الادارة وليس المدقق، كما يمكن للمدقق الإنتفاع من الإجراءات التحليلية بإعتبارها إجراءات جوهرية (الإجراءات التحليلية الجوهرية) حسب التعديلات على

المعيار (520) النافذ المفعول لتدقيق البيانات المالية للفترات التى تبدأ في 15 ديسمبر 2009 أو بعد ذلك التاريخ.(الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،433،2010).

2:1:2 مفهوم وأهداف الإجراءات التحليلية.

1:2:1:2 مفهوم الإجراءات التحليلية.

وردت عدة مفاهييم للإجراءات التحليلية فقد أطلق عليها البعض الفحص التحليلي وأخرون المراجعة التحليلية ويسميها البعض الإستعراض التحليلي (موسى،2013،ص312)، وقد عرفت بأنها عملية فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات المنشأة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه المنشأة ونشاطها (الذنيبات،2012،ص139).

وقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في البيان رقم (56) بشأن معايير التدقيق على أنها عملية تقييم للمعلومات المالية يتم من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية وبعضها البعض وبينها وبين البيانات غير المالية، ويتم من خلال مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات المراجع.(أرنز ولوبك،ص2002).

وعرفها الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين بأنها تقييم للمعلومات المالية من خلال تحليل دراسة للعلاقات المعقولة بين البيانات المالية وغير المالية، تشمل الإجراءات التحليلية كذلك كلاً من بحث التذبذبات والعلاقات المهمة في تحديد التذبذبات، والتى لا تتفق مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تنحرف إلى حد كبير عن المبالغ المتوقعة. (الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC، 2010،ص12).

ويبين تعريف الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين أعلاه أن الإجراءات التحليلية تتضمن دراسة مقارنة لمعلومات المنشأة المالية وعلى سبيل المثال لا الحصر مع:

1. المعلومات المالية الحالية مع المعلومات عن فترات سابقة (التحليل الأفقي).
2. نتائج المعلومات المالية الحالية مع الموازنات التقديرية.
3. المعلومات المالية مع معلومات مالية متماثلة ترتبط بالقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة، مثل مقارنة حجم المبيعات الاجلة الى اجمالي المبيعات كنسبة،مع المنشأت الاخرى في نفس القطاع (ذات الاحجام المتقاربة).

كما تتضمن الإجراءات التحليلية أيضاً الدراسة **والنظر إلى العلاقات** ، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

1. بين عناصر المعلومات المالية والتى يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبأ به، والمبني على خبرة المنشأة، كالنسبة المئوية لهامش الربح والذي يمثل صافي الربح نسبةً إلى إجمالي المبيعات، حيث يتوقع وجود هذه العلاقة بنمط معين وإستمرارها عليه إذا لم يكن هناك تغيرات جوهرية قد أدت إلى تغيره.
2. بين المعلومات المالية و المعلومات غير مالية ذات العلاقة. كأجور العمال مع عددهم.

وعليه يتضح مما سبق أن الإجراءات التحليلية تهدف الى تقييم المعلومات المالية، بواسطة تحليل علاقات معقولة ومقبولة بين المعلومات المالية المقدمة من المنشأة للسنة المالية الحالية والسابقة والمقدرة المستقبلية والمعلومات المالية القطاعة وللمنشأت المشابهة، وأخرى غير مالية تتعلق بالظروف المختلفة المرتبطة بالمنشأة داخلياً وخارجياً وترتكز في ذلك إما على دراسة مقارنة، أو دراسة علاقات للمنشأة محل التدقيق.

ويبين المعيار الدولي رقم (520) في الفقرة (أ3/التطبيق والمادة التوضيحية) أنة من الممكن إستعمال عدة طرق لإنجاز الإجراءات التحليلية وتمتد هذة الطرق من المقارنات البسيطة الى التحليلات المعقدة التى تستعمل تقنيات إحصائية متطورة ، ويمكن أن تطبق الإجراءات التحليلية على البيانات المالية الموحدة والعناصر ومكونات المعلومات.(الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،2010،ص436).

ويلاحظ أن المعيار لا يقيد المدقق بطريقة أو بأسلوب تحليل محدد حيث أعطى للمدقق الحرية في الإجتهاد لإختيار طرق وأنواع الإجراءات التحليلية المناسبة ومستوى تطبيقها، فقد أعطى أيضاً للمدقق الحرية في إستخدام وتطبيق الإجراءات التحليلية على البيانات المالية الموحدة ككل أو لأحد عناصر هذه القوائم أو لمكونات هذه العناصر.

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف الإجراءات التحليلية بأنها مجموعة إجراءات تحليلية متعددة يحددها الحكم المهنى للمدقق تهدف إلى **التنبؤ** بإتجاه البنود المالية محل التدقيق وحجمها، و**مقارنة** أحجام وإتجاهات هذه البنود المتنباء بها مع الفعلية المقدمة والتى تم التقرير عنها من إدارة المنشأة لتحديد مقدار الإنحراف والتباين بينها، و**تقييم** الأهمية النسبية لهذة الإنحرافات، لإتخاذ إجراءات التدقيق المناسبة التى تمكنة من إبداء رأيه حول هذه البنود والتى تم التقرير عنها من الإدارة.

2:2:1:2 أهداف الإجراءات التحليلية.

تهدف الإجراءات التحليلية (الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،2010،ص434) إلى:

1. حصول المدقق على أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة من خلال الإجراءات التحليلية الجوهرية.
2. تكوين الإستنتاج الكلي لدى المدقق حول إتساق البيانات المالية ،من خلال الإجراءات التحليلية قرب نهاية عملية التدقيق.

3:1:2 أغراض وإستعمالات الإجراءات التحليلية.

إن أغراض وإستعمالات الإجراءات التحليلية وكما بينها معيار التدقيق الدولي رقم (520) (الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،2008،ص458) تستعمل وتستخدم للأغراض التالية:

- أولاً: كإجراءات تقييم للمخاطر.
- ثانياً: كإجراءات تدقيق جوهرية.
- ثالثاً: كإجراءات لتكوين الإستنتاج الكلي حول البيانات المالية المدققة.

وسيتم شرح هذه الأغراض والإستعمالات للإجراءات التحليلية وكما هو مبين لاحقاً في صفحات البحث.

أولاً: الإجراءات التحليلية كإجراءات تقييم للمخاطر.

أوجب المعيار (520) من خلال الإشارة والربط في نطاقة بمعيار التدقيق الدولي رقم **(315)** "**تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأه وبيئتها** "على المدقق تطبيق الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر(معيار315/فقرة 6/ب) (الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،2010،ص265). كما أوجب المعيار (520) من خلال الإشارة والربط في نطاقة بمعيار التدقيق الدولي رقم**(330)** "**إستجابة المدقق للمخاطر المقيمة**" بأنة على المدقق أن يصمم ويؤدي إجراءات تدقيق إضافية إستجابة للمخاطر المقيّمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات (معيار 330/فقرة 6) (الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،2010،ص323).

أهمية وإستعمالات الإجراءات التحليلية كإجراءات تقييم للمخاطر:

- ❖ الدلالة والتوضيح ولفت انتباه المدقق لنواح ومؤشرات لم يكن على علم بها، والتى تساعد في تمكينة من تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وذلك من أجل:
  - تحديد طبيعة المخاطر والأخطاء الجوهرية.
  - تحديد التوقيت المناسب للتدقيق واللازم لإعطاء هذه المخاطر والأخطاء الجوهرية العناية المهنية.
  - تحديد الحجم والمدى المناسب لإتمام عملية التدقيق.
  - تحديد إجراءات التدقيق الإضافية اللازمة والملائمة لتعامل مع هذة المخاطر.
- ❖ تحديد وجود احداث غير عادية حيث تعتمد الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر على المعلومات المالية وغير المالية، مثل المبيعات وحجم البضاعة المباعة، وعند أداء المدقق للإجراءات التحليلية كإجراء لتقييم المخاطر يقوم بما يلي:
  - تحديد العلاقات الموجودة بين البنود سواء كانت المالية او غير المالية.
  - تطوير توقعات منطقية ومعقولة خاصة بهذة العلاقات وإتجاهاتها وأحجامها المتوقعة.
  - الوصول الى نتائج بإجراء مقارنة بين المبالغ والنسب الفعلية المسجلة وبين التى توقعها.
  - أخذ النتائج والنسب غير العادية او غير المتوقعة بعين الإعتبار عند تحديد مخاطر الأخطار الجوهرية.
  - مع الاخذ بعين الإعتبار أن نتائج الإجراءات التحليلية للبيانات المجمعة على مستوى عالي (مثل القوائم المالية للفترة المالية كاملة) تعطي دلالة مبدئية واسعة (غير محددة) حول وجود خطأ جوهري.

- ربط المعلومات الأخرى التى جمعت من قبل المدقق لتقييم المخاطر(فهم الرقابة الداخلية في المنشأة الإستفسارات من الإدارة ،الملاحظة والتفتيش،أي معلومات أخرى) مع نتائج الإجراءات التحليلية لتحديد حجم مخاطر الأخطار الجوهرية.

وبهذا الصدد يمكن تعريف مخاطر التدقيق بانها المخاطر التي تؤدي الى قيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري.

ومخاطر البيانات المالية الخاطئة بشكل جوهري هي أن تحتوي البيانات المالية على اخطاء جوهرية قبل التدقيق.والمخاطرة بأن لا يكتشف المدقق هذة الأخطاء (مخاطرة الإكتشاف).

(مخاطرة الإكتشاف: هي المخاطرة بإن لا تكتشف إجراءات المدقق خطأ جوهريا في إثبات يمكن ان يكون جوهريا بمفردة (دليل) او عند جمعه مع أخطاء أخرى (قرينة)).

ومخاطرة الاخطاء الجوهرية تتكون من عنصرين هما:

1- عنصر المخاطرة الذاتية(الموروثة والمتأصلة في الحساب) وهي المخاطر التى ترتبط بطبيعة المنشأة موضع التدقيق وبيئتها او بعض البنود التى التى يعتبر الخطر متأصل فيها ومتوارث مثل المخزون والنقدية.

2- عنصر مخاطر الرقابة، وهي مخاطر ناتجة عن عدم تمكن أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة من منع أو إكتشاف الأخطاء والتحريفات.

ثانياً: الإجراءات التحليلية كإجراءات تدقيق جوهرية.

بعد التقييم الخاص بمخاطرة الأخطاء الجوهرية ولتحقيق أهداف التدقيق فإن على المدقق تصميم إجراءات تدقيق جوهرية لأداء عملية التدقيق قادرة على الإستجابة للتقييم الخاص بمخاطرة الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات لعمليات تأكيد معينة، وإجراءات التدقيق الجوهرية يتم إشتقاقها عند مستوى الإثبات من إختبارات التفاصيل، أو من الإجراءات التحليلية الجوهرية، أو من كليهما معا.

ويبقى القرار حول أى إجراءات تدقيق سيتم إستخدامها لتحقيق هدف عملية التدقيق مبني على حكم المدقق من حيث أي الإجراءات المتوفرة هو أكثر فاعلية وكفاءة لتقليل المخاطرة المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات (مرحلة التأكيد) إلى أدنى مستوى وبالشكل المقبول والمناسب.

ويبين المعيار الدولي للتدقيق رقم (520) بأن المدقق قد يحصل على معلوماته اللازمة للإجراءات التحليلية من إدارة المنشأة وينظر في مدى موثوقيتها، كما يطلع على الإجراءات التحليلية المنجزة من قبل المنشأة، حيث أتاح المعيار (520) للمدقق إستخدام هذة المعلومات التحليلية المعدة من قبل المنشأة بشرط أن تكون معدة بكفاءة ومهيئة بشكل مناسب وحسب قناعة المدقق بذلك.

ثالثاً: الإجراءات التحليلية كإجراءات لتكوين الإستنتاج الكلي حول البيانات المالية المدققة. عند النظرة الشاملة للبيانات المالية نهاية عملية التدقيق.

أوجب المعيار الدولي للتدقيق رقم (520) على المدقق تطبيق الإجراءات التحليلية عند الإقتراب من نهاية عملية التدقيق، وذلك عندما يقوم بتكوين قراره العام وإستنتاجة الكلي فيما إذا كانت البيانات المالية ككل

متسقة مع فهم المدقق للمنشأة، فالنتائج التى يتم التوصل إليها نتيجة الإجراءات التحليلية المصممة والتى يتم تأديتها وتطبيقها بشكل عام في نهاية عملية التدقيق تهدف إلى:

1. التأكد من صحة الإستنتاجات المتكونة لدى المدقق سابقاً عندما تم تدقيق عناصر البيانات المالية بشكل منفرد وجزئي (تفصيلي).
2. مساعدة المدقق للوصول لإستنتاجات عامة حول مدى معقولية البيانات المالية ليعتمد عليها في إبداء رأيه.
3. تساعد في التعرف و تحديد مخاطر البيان الخاطئ الجوهري الغير معروف وغير المكتشف سابقاً.
4. مخاطر البيان الخاطئ الجوهري الغير المكتشف سابقاً تلزم المدقق لإعادة تقييم ومراجعة لإجراءات التدقيق المخططة سابقاً بناءاً على الإعتبار المُعدِّل للمخاطر البيان الخاطئ إمتثالاً لمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (315)/ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

❖ **نتائج التحقيق للإجراءات التحليلية.**

في حال أظهرت الإجراءات التحليلية التى تم أداؤها نتائج بوجود تقلبات أو علاقات غير متسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو مختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير، أوجب المعيار الدولي للتدقيق رقم (520) على المدقق التحقق عن مثل هذة الفروق.وذلك بالطرق التالية:

1. الإستفسار من الإدارة ، والحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية ذات علاقة بردود الإدارة.
2. تقيّيم ردود الإدارة، وربطها بفهم المدقق للمنشأة وبيئتها وأدلة التدقيق المتحصلة والتى جمعت خلال عملية التدقيق.

3. عند عدم قدرة الإدارة أوقصور ردودها عن تفسير الفروقات والتقلبات والعلاقات غير المتسقة التى أظهرتها نتائج الإجراءات التحليلية ، فعلى المدقق القيام بإجراءات تدقيق أخرى لم يحددها معيار التدقيق الدولي رقم (520) وتركها لتقدير المدقق.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني: التحليل المالي

1:2:2 المقدمة.

2:2:2 الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

3:2:2 مفهوم التحليل المالي أهدافة وأهميتة.

4:2:2 أنواع مناهج أو مداخل التحليل المالي من حيث الغرض الأهداف.

5:2:2 الجهات المستخدمة للقوائم المالية والمهتمة بالتحليل المالي لها.

6:2:2 المعلومات المستخدمة بالتحليل المالي و مصادرها.

7:2:2 منهجية التحليل المالي.

8:2:2 مقومات التحليل المالي ومحدداته.

9:2:2 أدوات التحليل المالي وأساليبه.

10:2:2 الأعتبارات الهامة في تفسير مؤشرات ونتائح التحليل المالي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني: التحليل المالي

1:2:2 المقدمة.

يرتبط التحليل المالي إرتباطاً وثيقاً بعمل المدقق الخارجي حيث يرتبط التحليل المالي بمعيار التدقيق الدولي رقم (520) الإجراءات التحليلية و يُعد من أهم أدواته، ويعود التحليل المالي على المدقق بمنافع كبيرة في جميع مراحل التدقيق، كأداة تخطيط لعملية التدقيق اولاً، وكأداة تدقيق جوهري ثانياً، وكأداة تمكن المدقق من تكوين الصورة النهائية حول البيانات المالية المدققة.

2:2:2 الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

حيث أن واجب المدقق أن يحصل على أدلة تدقيق تبيين أن البيانات المالية تتصف بالخصائص النوعية التى حددتها اللجان والهيئات المتخصصة والمعنية بإصدار معايير المحاسبة مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة (الذنيبات،2013،ص196).

فأنه من الواجب التطرق وبإسهاب للخصائص النوعية للمعلومات المالية كما بينه الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الموضوع في العام 1989 من قبل لجنة معايير المحاسبة الدوليةIASC سابقاً (مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حالياً)، حيث تنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المالية الى مجموعتين (أبونصار، حميدات،2013،ص7)، هما:

1. **المجموعة الأولى: الخصائص النوعية الأساسية وتشمل الخاصيتان الأساسيتان التاليتان:**

- **الملاءمة:** ولتكون المعلومات المالية ملاءمة يجب:

- أن تكون ذات صلة بقرارات المستخدمين لها.
- ذات قيمة تنبؤية.
- ذات قيمة تأكيدية، توفر تغذية عكسية راجعة حول التقييمات السابقة لتأكيدها أو تغييرها.
- طبيعتها من حيث المادية والأهمية النسبية، ويمكن القول أن المعلومة ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على صحة القرار الإقتصادي للمستخدمين للقوائم المالية.

- **التمثيل الصادق /الموثوقية:** حيث يجب أن تعبر المعلومات المالية بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التى حدثت بالمنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصويرها، وحتى تتصف المعلومات بالموثوقية يجب أن تكون:

- كاملة: تعبر عن كافة المعلومات الضرورية لتكون مفهومة من المستخدمين بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.
- الحياد: غير متحيزة لتخدم طرف أو جهة معينة على حساب جهة أخرى من مستخدمي المعلومات.
- الخلو من الأخطاء: تخلو من أخطاء والحذف.

2. المجموعة الثانية: الخصائص الداعمة أو المعززة للخصائص النوعية للمعلومات المالية:

- **القابلية للمقارنة:** يمكن مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع قوائم المالية لفترة مالية سابقة لنفس المنشأة أو مع منشأت أخرى لنفس الفترة، وتقتضي عملية ما يلي:

- الإتساق في تطبيق السياسات: وتعني الثبات في إستخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى.

- الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى وتصنيف البنود.

- **القابلية للتحقق:** الخروج بنفس النتائج إذا أستخدمت نفس طرق القياس بغض النظر عن من هم الأشخاص الذين أستخدموا طرق القياس أو وصلوا للنتائج.
- **التوقيت المناسب:** أن تتوفر المعلومة لمتخذ القرار لإتخاذ قرارة في الوقت المناسب أو الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير على القرار.
- **القابلية للفهم:** تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، بعيدة عن التعقيد والصعوبة.

3:2:2 مفهوم التحليل المالي، أهدافة، وأهميتة.

التحليل المالي عبارة عن الإجراءات والخطوات التي يستخدمها المحللين الماليين من أجل تفسير المعلومات الماليه المتاحة (حداد،2010،ص52)، أو هو عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات وكذلك في تشخيص أي مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل. (عقل،2008،ص233).

وعرف التحليل المالي أيضاً بأنة دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشاة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المنشآت و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة (محمد،2008،ص12).

أما المحلل المالي فهو أي مستخدم للمعلومات الماليه المتاحة والمنشورة والمتعلقة بالشركات، والذي يرغب بإستخدام تلك المعلومات من أجل إتخاذ القرارات الإقتصاديه .ويكون إما محلل داخلي أو خارجي(حداد، 2010،ص52).

❖ **الهدف الأساسي من التحليل المالي**

يهدف التحليل المالي في التعرف على مواطن القوة في وضع الشركة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال الإطلاع على القوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الإستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.

أما في مجال التدقيق وبإعتبار التحليل المالي أداة من أدوات الإجراءات التحليلية في التدقيق فالهدف منه هو تحويل البيانات الوارده بالقوائم المالية إلى معلومات ومؤشرات تساعد على التقييم المالي للمنشأة محل التدقيق، وإتخاذ القرارات اللازمة فيما يتعلق بتخطيط عملية التدقيق وإستخدامها كإجراءات تدقيق جوهرية للبيانات المالية وفي نهاية عملية التدقيق عند بناء وإبداء الرأي العام حول عدالة البيانات المالية.

❖ **أهمية التحليل المالي:**

1 – وسيله لمعرفة قدرات الشركة مالياً وإدارياً. حيث يوفر معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة عن طريق تقدير تدفقاتها النقدية المستقبلية،وتقييم مركزها المالي ومدى فاعلية أنشطتها المختلفة.

2– أساس عملية التخطيط ونقطه بدايتها. وتقييم جدوى الإستثمار في المشاريع المتاحة للشركة.

3– وسيلة هامة من وسائل الرقابة الداخلية.

4- أداه فعاله تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف في الشركة.

5- تقييم كفاءة الادارة،ومعرفة إتجاهات أداء المؤسسة.وتقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة، وقدرات المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.

4:2:3 أنواع مناهج أو مداخل التحليل المالي من حيث الغرض الأهداف.

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسة موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بها هذا و يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة(مطر،2006،ص22)، أهمها:

1. تحليل الإئتمان.

يقوم بهذا التحليل الدائنون في الأجل القصير وفي الأجل الطويل وذلك بهدف التعرف على:

- قدرة المنشأة على سداد أصل الدين وفوائدة عند إستحقاقها.
- سياسات التمويل في المنشأة وأثارها على هيكل رأس المال.
- التعرف على أولويته (الدائن) في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإقلاس.
- التعرف على مدى الموضوعية في سياسات المنشأة المتبعة في تقييم الأصول خاصة امقدمة كضمانات.

2. تحليل الإستثمار.

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة من قبل المستثمرين الحاليين والمحتملين في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات و السندات المختلفة، ولهذا الأمر أهميه بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات، وينصب اهتمامهم على:

- القوة الإيرادية للمنشأة حاضراً ومستقبلاً.
- فرص أستمرارية المنشأة ومعدلات النمو المتوقعة فيها.
- كفاءة إدارة المنشأة في رسم سياسات التمويل ومدى كفاءتها في إستغلال الموارد الإقتصادية المتوفرة.
- معرفة مؤشرات المخاطر المحيطة بإستثماراتهم فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإقلاس.

3. تحليل الأداء:

تعتبر إدارة المنشأة أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء، مع الإشارة الى أن الإدارة لا تستخدم البيانات المالية المنشورة لتقييم الأداء وتستخدم البيانات التفصيلية والتقديرية في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية، ويمكن للإدارة الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المايـة المنشورة مثل مؤشرات عامة عن النشاط والربحية، والتمويل والإستثمار ومؤشرات خاصة لتقييم الإدارات في المنشأة.

4. أنواع مناهج أو مداخل أخرى للتحليل المالي.

بالإضافة للمداخل التقليدية أعلاه، فقد برزت حديثاً مداخل أخرى يتخذها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة مثل:

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروعات.
- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي للمشروعات.
- التحليل المالي لأغراض دمج المشروعات.
- تحليل المحافظ الإستثمارية.
- تحليل نوعية الأرباح.
- التحليل البيئي الإستراتيجي أو ما يعرف بتحليل (SWOT)، وهو تحليل يبحث في نقاط القوة ونقاط الضعف في المنشأة، وكذلك الفرص والتهديدات المحيطة بالمنشأة، ويطلق علية البعض التحليل الرباعي حيث يبحث في المجالات أعلاة وكلمة (SWOT) هي إختصار لعناصر القوة Strengths، نقاط الضعف Weaknesses، الفرص المحيطة، التهديدات Threats.

5:2:2 الجهات المستخدمة للقوائم المالية والمهتمة بالتحليل المالي لها.

الإستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال إهتمام الكثيرين رغم إختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقه ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي إستعمالاً واسعاً:

1. المستثمرون االمحتملون:

ينصب إهتمام المستثمرون المحتملون بالحصول على المعلومات التالية قبل إتخاذ قراراتهم الإستثمارية وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- أداء الشركة على المدى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق الأرباح على الإستثمارات.
- الإتجاه الذي إتخذته ربحية الشركة على مدى فترة معقولة من الزمن.
- سياسة توزيع الأرباح.
- الوضع المالي للشركة حالياً والعوامل الممكن أن تؤثر فيه مستقبلاً.
- الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السلبي والإيجابي المتوقع نتيجة التركيبة التي إتخذها هذا الهيكل.
- نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات المشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي اليها.
- إمكانيات تطور الشركة ونموها وبيان أثر ذلك كله على الأرباح وقيمة الأسهم.

2-المالكون (أو المساهمون):

تتحمل الجهة المالكة للمنشأة أو مجموعة المالكين أو المساهمين، حسب طبيعة الملكية المخاطر النهائية للشركة. ويحصل المالكون على الأرباح الدورية التي تحققها الشركة. وهناك قيود تفرضها التشريعات أو تعليمات الجهة الرقابية حول نسب توزيع الأرباح وإحتجازها سنويا. كما أن حقوق الملكية هي آخر ما تسدد في حالة تعرض الشركة للصعوبات المالية أو التصفية.

الجهة المالكة هي المسؤولة عن حسن إدارة الشركة والإشراف على تطبيق التشريعات التي تصدرها الدولة والتعليمات التي تصدرها الجهة الرقابية بشأن سياسات وعمليات الشركة، ولو أن إدارة الشركة تتحمل معها المسؤولية، باعتبارها تنوب عن المالكين.

يحتل التحليل المالي موقعاً خاصاً، من بين الأساليب المهمة التي تساعد المالكين في الرقابة على أعمال الشركة. لذا فإن قدرة المالك على فهم مؤشرات التحليل المالي تعتمد على ثقافته المالية. ويفترض أن

تعكس التقارير السنوية الموجهة للمالكين، والمتضمنة الحسابات الختامية، العديد من نتائج التحليل المالي على شكل نسب مالية دورية، وجداول وأشكال إحصائية، ومقارنات مع الماضي، ومناقشة نتائجه.

التحليل المالي يعكس قدرة إدارة الشركة على تنفيذ الخطط والموازنات التي أقرت للمستقبل من قبل الجهة المالكة كأداء مستهدف، وهو ما يصطلح علية بـ (رقابة) التنفيذ. وعليه فأن هذه المؤشرات توجه المالكين نحو إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الخلل في الأداء.

أن تراكم المشكلات بالإضافة إلى مؤشرات التحليل المالي، ستدفع المالكين في النهاية الى إتخاذ الإجراءات تجاه الإدارة القائمة.مع ضرورة الإشارة لضعف تفهم المساهم الإعتيادي فى الشركة لمعنى وأهمية دلائل التحليل المالي.

3-المقرضون والدائنون:

يهتم الدائنون بالحصول على المعلومات التالية من أجل تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها:

- سيولة الشركة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.
- ربحية الشركة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال وإستخدامتها والتوقعات الطويلة الأجل.
- قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والتى تعتبر أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون.
- السياسات التى اتبعتها الشركة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.
- مدى سلامة المركز المالي للشركة.

4-الإدارة:

تهتم إدارة الشركة بالمعلومات التالية للحكم على مدى كفاءتها في إدارة الأمور خلال الفترة المعنية:

- ربحية الشركة وعوائد الاستثمار.
- الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة.
- نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط بالاضافة الى نتيجة المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي اليها الشركة.
- فاعلية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام.
- كفاءة إدارة الموجودات.

5- وسطاء الأوراق المالية:

يهدف وسطاء الأوراق المالية الى معرفة الآتي:

- التغيرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في الشركة.
- تحديد أسهم الشركات الممكن اعتبارها فرص استثمار جيدة.

6-العاملون في الشركة:

يهتم العاملون في الشركة بنتائج التحليل لسببين رئيسيين هما:

- الحكم على كفاءة وفعالية الانجاز مما يؤثر في مستوى الانتاجية ويعزز الشعور بالانتماء.
- التعرف الى النتائج الفعلية مما يجعلهم في وضع أفضل لتقديم مطالب معقولة لاى إدارة للشركة.

7-الجهات الحكومية: ويعود الاهتمام هنا بالدرجة الأولى لأسباب رقابية وضريبية في بعض الدول.

8- المحللون الماليون المختصون:

هناك مؤسسات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بهذه العملية إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر شركة ما وذلك مقابل أتعاب محددة تتقاضاها هذه المؤسسات.

6:2:2 المعلومات المستخدمة بالتحليل المالي ومصادرها:

يمكن تصنيف المعلومات المستخدمة بالتحليل المالي ومصادرها(حداد،2010،ص56)، كما يلي:

أولاً: المعلومات الماليه:

1- التقرير السنوي والحسابات الختاميه: حيث يعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبيه عن الشركات والتي تستخدم من قبل المحللين الماليين.

2- القوائم المحاسبيه نصف السنويه: في الغالب تحتوي هذه القوائم نصف السنويه على بعض المعلومات عن المبيعات والارباح والضرائب وتوزيعات الأرباح ونصيب السهم العادي الواحد من الارباح المحققه وتعتبر هذه القوائم غايه في الاهميه لانها تسمح للمحللين الماليين من تعديل توقعاتهِم وعلى اساس منتظم.

3- تقارير مفصله رسميه: بعض الدول مثل امريكا يتم نشر معلومات عن الشركات عن طريق تقارير مثل تقرير(k-10) ويحتوي على كل المعلومات التي يحتاج المستثمر معرفتها عن الشركه.

4- المنشورات: يتم نشرها وتوزيعها من قبل الشركات للمساهمين الحاليين والمتوقعين، وتحتوي هذه المنشورات على معلومات خاصه عندما تنوي الشركه طرح أسهم جديده وتريد تسويقها.

5- المعلومات المالية المتعلقة بمستوى النشاط الإقتصادي العام والتي تصدر على شكل إحصاءات من قبل الحكومة أو الشركات المتخصصة في نشرها.

6- معلومات تصدر عن طريق الهيئات الرسمية في الأسواق المالية وتعتبر قيمة جداً للتحليل.

7- معلومات عن مؤشرات الاسواق المالية.

ثانياً: معلومات غير مالية وكمية:

وتشمل هذه المعلومات إحصاءات عن الإنتاج والطلب و العماله والتي قد تساعد المحلل المالي في عمله كذلك تتضمن هذه المعلومات الإحصاءات الإقتصادية الرسمية التي تصدر عن الحكومة.

ثالثاً: معلومات غير كمية:

وتحتوي على معلومات مثل تقرير مدقق الحسابات و رسائل رئيس مجلس الإداره المنشوره في التقرير السنوي و ملاحظات الادارة على موضوع معين وملاحظات المحللين الماليين و توصياتهم واخيرا الاتصالات الشخصية مع الادارة وخاصة التقاء الادارة مع المحللين الماليين حيث بينت الدراسات في هذا المجال تأثير هذه اللقاءات على التذبذب في اسعار الاسهم(حداد،2010،ص58).

7:2:2 منهجية التحليل المالي:

تمر عملية التحليل المالي في عدد من الخطوات المنظمة المتتابعة بحيث تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل المالي وبشكل عام فأن هذه الخطوات كالآتي:

1. تحديد الغاية أو الهدف من التحليل المالي مثل:

- تحليل الهيكل الاستثماري العام للشركة.
- تحليل نتائج الأداء (الأرباح والربحية) للشركة.
- تحليل التنبوء بالفشل للشركة.
- تحليل الهيكل التمويلي العام للشركة.

2. جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل المالي مثل الحصول على البيانات المدققة والمعتمدة من الإدارة أو السوق المالي أو أي مصدر موثوق مع تحديد الفترات المالية التى سيتناولها التحليل مثلاً من 2010 حتى 2014.

3. تحديد أداه أو أدوات التحليل المالي المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج، مثل تحديد أدوات التحليل المالي الخاصة بتحليل الهيكل التمويلي العام والهيكل الاستثماري العام وتحليل نتائج الأداء وتحليل التنبوء بالفشل وفقاً للطرق التحليلية المتعارف عليها.

4. التجميع والإطلاع على البيئة العامة المحيطه سياسية كانت أو إجتماعية أو إقتصادية. لربطها لاحقاً بالمؤشرات المالية.

5. تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل المالي بالإعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

6. تحليل المؤشرات التي يتم التوصل إليها لمعرفة إتجاهها المستقبلي.

7. الإستنتاجات والتوصيات.

8:2:2 مقومات التحليل المالي ومحدداته.

يمكن تلخيص مقومات نجاح التحليل المالي بالنقاط الثلاث التالية:

1. التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
2. القيام بتركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات منطقية معينة كنسبة الدخل إلى الإستثمارات التى ساهمت في تحقيقها أو نسبة الدخل إلى حقوق أصحاب المشروع.
3. التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة أيضاً.

أما المحددات التي يجب الإنتباه لها للتقليل من فرص الوقوع في إستنتاجات خاطئة عند إستخدام التحليل المالي ومن أهمها:

1- عدم ملائمة المعيار المستخدم، إذا كانت سنه الأساس المستخدمة كمعيار(في التحليل الأفقي) تتميز بأرباح منخفضة جداً أو مرتفعة جداً (حداد، 2010،ص60).
2- الأسس والمبادئ والفروض المحاسبية والتى تعد بموجبها البيانات المالية تتحكم بالأرقام الظاهرة في تلك البيانات مما يفقد النسب المالية المشتقة منها خاصية الموضوعية (مطر، 2006،ص77).
3- إستخدام نسبة التغير قد يؤدي إلى إظهار قيم متطرفة اذا كانت قيمة سنة الأساس قيمة منخفضة جداً أو مرتفعة جداً (حداد، 2010،ص60).
4- إن إعداد القوائم المالية وفقاً لبدائل محاسبية متعددة من أساليب القياس والإفصاح يجعل البيانات المالية والنسب المشتقة منها غير قابلة للمقارنة بين المنشأت، بسبب إختلاف الأساليب المتبعة لقياس الأحداث الإقتصادية من منشأة لأخرى(مطر،2006،ص78).
5- النسب المالية يتم إشتقاق معظمها من بيانات محاسبية يُعبر مُعظمها عن أداء المنشأة في لحظة زمنية معينة، وحقيقة الأمر أن طبيعة نشاط المنشأة نشاط مستمر وذو طبيعة

ديناميكية، لذا من الصعب الإعتماد على هذه النسب للتنبؤ بالإتجاهات المستقبلية لأنشطة المنشأة.(مطر،2006،ص79).

9:2:2 أدوات التحليل المالي وأساليبة.

أدوات التحليل المتاحة للمحلل المالي كثيرة، ولا يوجد أداة تحليلية معينة يمكن وصفها بأنها لجميع أغراض التحليل. ويحدد المحلل المالي الأداة الملائمة للتحليل حسب الغرض من التحليل. وقد يستخدم المحلل أكثر من أداة للوصول إلى مؤشرات ودلالات لها معنى حول موضوع التحليل.

❖ **الأساليب والأدوات الرئيسية للتحليل المالي:**

اولاً: التحليل الراسي أو العامودي (التحليل الهيكلي/التوزيع النسبي).

ثانياً: التحليل الأفقي (المقارن).

ثالثاً: تحليل النسب المالية.

أولاً: التحليل الراسي أو العامودي (التحليل الهيكلي/التوزيع النسبي).

يتضمن التحليل العامودي نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى، ففي جانب الاصول في قائمة المركز المالي قد يتم نسبة أصل معين الى مجموع الاصول. اما في قائمة الدخل فيتم نسبة أي عنصر إلى رقم صافي المبيعات، للوصول الى دلاله ذات معنى. ولايكتمل معنى ودلالة النسبة المستخرجة عند القيام بهذا التحليل إلا عند مقارنتها بمعيار أو مقياس معين.

ويتصف التحليل العامودي بالثبات، كما يساعد هذا التحليل على تقييم أداء الشركات ويستخدم كوسيلة للتخطيط والرقابة خاصة عند مقارناتها مع مقياس أو معيار محدد(حداد،2010،ص59).

ثانياُ: التحليل الافقي (المقارن).

يتضمن هذا التحليل تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التغير في هذا البند، ويتصف هذا التحليل بالديناميكية، ويساعد في الكشف عن بعض الخصائص النوعية للمتغيرات المحاسبية والمالية، مثل إتجاه متغير معين من متغيرات القوائم المالية الى الزيادة او النقصان، و درجة الاستقرار أو التذبذب في هذا المتغير من فتره مالية الى اخرى. فالمحلل لأغراض الاستثمار لا يقتصر إهتمامه على معرفة مستوى الارباح، وإنما يهتم أيضا بمدى الإستقرار فيها وإتجاهها وهذه الصفات النوعية للأرباح يمكن إستخلاصها من تفحص السلاسل الزمنية بينما لا يكشف التحليل العامودي عن مثل هذه الصفات(حداد،2010،ص59).

ثالثاً: النسب المالية

النسب المالية عباره عن طريقة ملائمة لتلخيص كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية والمالية من أجل مقارنة أداء الشركات. وبشكل عام يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم أخر للوصول إلى دلالة ذات معنى، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات (حداد،2010،ص63). وتتميز النسب المالية بكونها تمكن المحلل من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم في الأدب المالي والمحاسبي.

❖ **محددات النسب المالية:**

بشكل عام تعتبر النسب المالية أداه تحليلية مفيدة إلا أن هناك بعض المحددات العامة للنسب المالية والمحددات العامة للنسب المالية أهمها مايلي (حداد، 2010،ص63):

1. النسب المالية معنية بالأرقام و العوامل ذات الطابع الكمي، ولا تقيس العوامل النوعية والتي تكون ملائمة لأغراض تقييم الشركة الإقتصادية، مثلا شخصية المدير العام ومهاراته الخاصة، أو مستوى تأهيل العاملين في الشركة.
2. كثير من النسب هي مؤشر ساكن في وضع معين كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية فمثلاً نسبة التداول تعكس العلاقة بين الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة كما هي في تاريخ إعداد الميزانية وليس بالضروره أن هذه العلاقة ستبقى قائمة بالسنوات القادمة.
3. تتاثر النسب المالية بإختلاف الطرق المحاسبية.
4. النسب المالية عرضه للتلاعب من قبل الإدارة.

❖ **أنواع النسب المالية:**

يمكن تقسيم النسب المالية الى خمسة أنواع رئيسية هي:

1. **نسب السيولة** عددها(**4**) (صافي رأس المال العامل، نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة النقدية).

2. **نسب النشاط (التشغيل)** عددها**(8)** (معدل دوران المخزون، متوسط فترة التخزين، معدل فترة دوران الذمم، متوسط فترة التحصيل، معدل دوران الذمم الدائنة، متوسط فترة السداد، طول الفترة التشغيلية متوسط دوران النقدية).
3. **نسب المديونية (الرفع المالي)** عددها **(5)**: (إجمالي الديون الى إجمالي الأصول، الديون طويلة الآجل إلى مجموع الأصول، إجمالي الديون إلى حقوق الملكية، الديون طويلة الآجل إلى حقوق الملكية، عدد مرات تغطية الفوائد).
4. **نسب الربحية** وعددها **(7)**: (هامش الربح، هامش الربح قبل الفوائد والضرائب، هامش الربح قبل الضرائب، هامش الربح الصافي، صافي الدخل، معدل العائد على الإستثمار، معدل العائد على الأصول، القوة الإيرادية).
5. نسب السوق وعددها **(7)**: (القيمة الدفتريه للسهم العادي، القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققه، نسبة حصص الأرباح الموزعه، نسبة الأرباح المحتجزة، نسبة سعر السهم إلى ربحه، ريع السهم).

أولاً: نسب السيولة (حداد،2010،ص65).

يهتم الدائنون والجهات المقرضه وخاصة أصحاب الدين قصير الآجل بالمركز النقدي للشركة وقدرتها على السداد لديونها في الآجل القصير.

ويركز الدائنون عند التحليل قدرة الشركة على سداد في الآجل القصير على التدفقات النقدية للداخل والتدفقات النقدية للخارج، ومدى سهوله تحويل الأصول غير النقدية إلى نقد، إضافة إلى حجم تركيبة رأس

المال العامل. وتركز معظم أدوات التحليل و النسب في هذا المجال على مصادر التمويل قصيرة الأجل والمتمثله بالإلتزامات المتداولة وعلى إستخدامات هذه المصادر والمتمثله بالأصول المتداولة.

وتوصف السياسة التمويليه للشركة بأنها سياسة جيدة إذا إستطاعت تحقيق توازن بين مصادر وإستخدامات الأموال. وأهم هذه النسب ما يلي:

1- صافي رأس المال العامل: (المعيار ⇦ كلما كان أكبر كان أفضل)

يعتبر مؤشر لقدرة الشركة على السدد في الأجل القصير، فكلما كان أكبر كان أفضل، فهو يمثل فائض الأصول المتداوله عن الإلتزامات المتداولة ويعبر عن العلاقة بينهما، ويعتبر من المقايس الهامة التي تستخدم في مجال التغيرات في رأس المال العامل ومركز السيوله للشركة. ويقاس كما يلى:

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الإلتزامات المتداولة

* وتشمل الأصول المتداولة لأغراض إحتساب رأس المال العامل على كل من النقدية، الإستثمارات القصيرة الآجل، الذمم المدينة بالصافي وبضاعة آخر المدة (المخزون) والمصاريف المدفوعة مقدماً.

* أما الإلتزامات المتداولة فتشمل على كل من الذمم الدائنة، أوراق الدفع، المصاريف المستحقة، مخصصات الضريبة، وذلك جزء من القروض طويلة الآجل التي تستحق خلال فترة مالية واحدة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

وللتغلب على مشكلة الحجم والأرقام المطلقة عند إستخدام صافي رأس المال العامل نستخرج نسبته إلى مجموع الأصول:

نسبة (ص .ر .م .ع) لمجموع الأصول

= صافي رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول

= (الأصول المتداولة – الإلتزامات المتداولة) ÷ مجموع الأصول

أهميته:

1- مدى هامش الأمان المتاح للديون قصيرة الأجل المستحقة.

3- مدى قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها الجارية.

2 – نسبة التداول: النسبة المرغوب بها / المعيارية (النسبة المعيارية ⇦ 1:2)

تعبر هذه النسبة عن قدرة الإدارة المالية للشركة في إيجاد التوازن بين حاجات الشركة النقدية وبنفس الوقت المحافظة على بقاء الإستثمارات في الأصول المتداولة ضمن حاجات الشركة في الأجل القصير وتكشف هذه النسبة عن مقدار تغطية الأصول المتداولة لكل دينار من الإلتزامات المتداولة.

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الإلتزامات المتداولة

من وجهة نظر المقرضين فإن زيادة نسبة التداول يخفض من درجة المخاطرة المرتبطة بديونهم ولكن من وجهة نظر الإدارة فإن إرتفاع هذه النسبة عن الحد المعين هو أمر غير مفضل لأنه سيؤثر على الربحية بشكل سلبي، إضافة إلى ذلك فإن إنخفاض هذه النسبة عن الحد اللازم قد يؤدي إلى أن تواجه الشركة صعوبة بالوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل.

3 – نسبة السيولة السريعة (النسبة المعيارية ⇦ 1:1)

تعبر هذه النسبة عن قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها قصيرة الآجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية وتشمل هذه الأصول كل من النقدية، الأوراق المالية، والذمم المدينة وتستبعد المصروفات المدفوعة مقدماً لصعوبة تحويلة إلى نقد والمخزون لأن بيعة السريع قد يؤدي إلى خسارة ويثير الشك حول مستقبل الشركة ويثير الشكك لدى الدائنين والموردين حول وضع الشركة المالي.

نسبة السيولة السريعه = (الأصول المتداوله – (المخزون + م. م مقدماً)) ÷ الإلتزامات المتداوله

= أصول متداوله سهلة التحويل ÷ الإلتزامات المتداوله

4 – نسبة النقدية: النسبة المرغوب بها المعيارية (1:1)

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية وشبة النقدية.

نسبة النقدية = (النقد + الأوراق المالية قصيرة الأجل) ÷ الإلتزامات المتداولة

ثانياُ: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لقياس سرعه تحويل بعض الحسابات في الشركة إلى مبيعات أو نقد، وتعتبر هذه النسب مكملة لنسب السيولة من حيث أنها تقيس سيولة الشركة وكفاءتها في إدارة ذممها المدينة وإدارة مخزونها وأهم هذه النسب ما يلي(حداد،2010،ص،69):

1 – معدل دوران المخزون

تقيس هذه النسبة السرعة التي يتم بها تحويل المخزون إلى مبيعات أو مدى قدرة الأستثمار في البضاعة(المخزون) على توليد المبيعات، وتعكس هذه النسبة عدد مرات التي يتم فيها تداول كل دينار مستثمر في المخزون خلال الفترة من تاريخ شراء المخزون حتى تاريخ بيعة، وتقاس هذه النسبة كما يلي:

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات ÷ متوسط المخزون

إرتفع هذا المعدل يدل على جودة السيولة وكفاءة إدارة المخزون وإنخفاضه يعنى تعطل موارد الشركة وزيادة كلفة التخزين.

2 – متوسط فترة التخزين:

تدل هذه النسبة إلى عدد الأيام بالمعدل التي يبقى فيها المخزون في مخازن الشركة قبل بيعة، فكلما قصرت هذه المدة كلما كانت درجة السيولة أعلى وعملية بيع المخزون أسهل، كما ويدل قصر الفتره بالأيام لهذه النسبة على كفاءة إستخدام الموارد من قبل الشركة وخاصة المستثمرة منها في المخزون وتقاس كما يلي:

متوسط فترة التخزين = 360 ÷ معدل دوران المخزون

= 360 ÷ (تكلفة المبيعات ÷ متوسط المخزون)

3 – معدل دوران الذمم المدينة: كلما كان هذا المعدل مرتفع كلما كانت درجة سيولة الذمم المدينة أعلى ويدل أيضاً على إرتفاع كفاءة تحصيل الذمم المدينة وكفاءة الأموال المستثمرة فيها، حيث تقيس هذه النسبة السرعة التي يتم بها تحصيل ديون الشركة وتحويلها الى نقدية، ويقاس معدل دوران الذمم المدينة كما يلي:

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة ÷ متوسط الذمم المدينة

ولا بد من الآخذ بعين الإعتبار أن إرتفاع معدل دوران الذمم المدينة بشكل كبير قد يعني وجود تشدد كبير في سياسة الإئتمان، أما إنخفاضه يعني بشكل كبير فيعني سياسة إئتمان متساهله مما يعنى تزايد في الديون المشكوك فيها والمعدومة.

4 – متوسط فترة التحصيل:

تستخدم هذه النسبة للحكم على كفاءة الشركة في تحصيل ديونها وإدارة الذمم المدينة من خلال مقارنة هذه النسبة مع فترة الإئتمان التى تمنحها الشركة للعملاء، فزيادة متوسط التحصيل عن فترة الإئتمان مؤشر على وجود مشكلة في تحصيل الذمم إما خارجية أو داخلية.

وتقيس هذه النسبة متوسط الفترة الزمنية التي تنتظرها الشركة من وقت عملية البيع بالأجل إلى حين تحصيل ثمن البضاعة نقداً. وكلما كانت الفترة أقصر كانت درجة السيولة في الذمم المدينة أعلى، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

متوسط فترة التحصيل = 360 ÷ معدل دوران الذمم المدينة

= 360 ÷ (صافي المبيعات الآجلة ÷ متوسط الذمم المدينة)

5 – معدل دوران الذمم الدائنة:

تعتبر الذمم الدائنة إلتزام قصير الأجل وتكمن أهميتها بأنها تمثل مصدر تمويل أساسي للنشاطات التشغيلية في الشركة، لذلك فأن إتجاهها مهم جداً، و معدل دوران الذمم الدائنة مؤشر هام لقياس سرعة الشركة في سداد إلتزاماتها للغير. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

معدل دوران الذمم الدائنة = (المشتريات) أو تكلفة المبيعات ÷ متوسط رصيدالذمم الدائنة

ويعود السبب للإشارة لإمكانية إستخدام لتكلفة المبيعات بدلاً من المشتريات نظراً لإحتمالية عدم القدرة على الحصول لقيمة المشتريات من القوائم المالية المنشورة.

6 – متوسط فترة السداد:

في الشركات عموماً وفي الشركات التى تتطلب طبيعة عملها وجود مخزون مرتفع يعتبر الوقت الذي يمر بين فترة السداد وفترة التحصيل مهم جداً، وذلك من أجل مقابلة موارد الشركة مع إستخدامات هذه الموارد لضرورة الموازنة بين متوسط فترة السداد للذمم الدائنة ومتوسط فترة التحصيل للذمم المدينة حتى لا تتعرض المنشأة لنقص في السيولة، فمتوسط فترة السداد أحد أدوات هذه لمقارنة أو المقابلة، حيث تحسب هذه النسبة كما يلي:

متوسط فترة السداد = 360 ÷ معدل دوران الذمم الدائنة

7 – طول الفترة التشغيلية:

أن العلاقة بين المخزون والذمم المدينة والذمم الدائنة من الامور الهامة التي يجب على الشركة الإنتباه إليها من خلال حساب كل من طول الدورة التشغيلية والدورة النقدية، فنسبة طول الدورة التشغيلية تقيس عدد الأيام التي تحتاجها الشركة لبيع مخزونها وكذلك عدد الأيام التي تحتاجها الشركة لتحصيل الذمم المدينة الناتجة عن بيع المخزون الآجل ليتحول إلى نقدية، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

متوسط طول الفترة التشغيلية = متوسط فترة التخزين + متوسط فترة التحصيل

= (360 ÷ معدل دوران المخزون) + (360 ÷ معدل دوران الذمم المدينة)

= (360 ÷ (تكلفة المبيعات ÷متوسط المخزون)) + (360 ÷ (تكلفة المبيعات ÷ متوسط الذمم المدينة))

8 – متوسط دوران النقدية:

تُعبر هذه النسبة عن عدد الأيام التى تكون الشركة بحاجة إلى نقد للقيام بأعمالها التشغيلية، وكلما كانت هذه الفترة أقصر كلما كانت الشركة أكثر كفاءة في إدارة وموازنة أعمالها ونشاطها التشغيلي والنقدي، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

متوسط دوران النقدية = متوسط طول الفترة التشغيلية – متوسط فترة السداد

ثالثاً: نسب المديونية أو نسب الرفع المالي

تعتبر هذه هذه النسب معتمدة لقياس المخاطر التمويلية وقدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل حيث يهتم المحللين المالين والمقرضين لأجل طويل بقدرة الشركة على سداد ديونها ودفع الفوائد بتاريخ إستحقاقها لما له من دور مهم في تحديد سعر الفائدة الملائم لمستوى المخاطرة، حيث يستخدمون نسب المديونية (الرفــع) لقياس المدى الذي إستخدمت به الشركة أموال الغير لتمويل أصولها. وإستخدام الديون ضمن الهيكل المالي للشركة يسمى بالرفع المالي والذي يقصد به إستخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة (فوائد غالباً) من أجل تحسين العوائد المتحققة لمالكي المنشأة.

وهذا النوع من الرفع يتضمن إحتمالية عدم قدرة الشركة على تحقيق أرباح كافية لسداد الفائد المترتبة عليها، لذلك فإن إستخدام الديون من قبل الشركة يعتبر قراراً بغاية الأهمية نظراً لخطورة نتائج هذا القرار.

ولأهمية الديون في حساب النسب المالية المتعلقة بالمخاطرة التمولية والقدرة على السداد في الأجل الطويل فإن المحللين الماليين والمقرضين للأجل الطويل يستخدمون النسب التالية للحكم على مديونية الشركة وقدرتها على السداد(حداد، 2010،ص75).

1 – نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:

إجمالي الديون هنا يشمل جميع مصادر التمويل في الجانب الدائن من الميزانية بإستثناء حقوق المساهمين وكلما إرتفعت هذه النسبة كلما إرتفعت المخاطر التمويلية ومخاطر عدم القدرة على السداد، حيث تقيس هذه النسبة درجة إعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل أصولها، وتقاس هذه النسبة كما يلي:

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون (طويلة وقصيرة الأجل) ÷ إجمالي الأصول

2 – نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول:

تختلف هذه النسبة عن سابقتها في أنها تستبعد الإلتزامات المتداولة من البسط لأنها لا تعتبر مصدراً من مصادر التمويل طويل الأجل .وهي الأفضل لتقييم قدرة الشركة على السدادفي الأجل الطويل، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول = مجموع الديون طويلة الأجل ÷ مجموع الأصول

3 – نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية: إجمالي الديون هنا يشمل جميع مصادر تمويل في الميزانية العمومية بإستثناء حقوق المساهمين . **و**حقوق الملكية تشمل جميع بنود حقوق المساهمين بما فيها الأسهم الممتازة.

إن إرتفاع هذه النسبة عما هو سائد في معيار الصناعة (معيار الصناعة) يعني زيادة إعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل أصولها مقارنة بأموال الملكية.إن إرتفاع هذه النسبة عما هو سائد في قطاع المنشأة يفيد بأن الشركة تعتمد على أموال الغير، وتوحي بزيادة المخاطر التمويلية، ومخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات في الأجل الطويل.

وفي حال إنخفاض هذه النسبة فهذا يعني مخاطر تمويل أقل وسيولة أكبر، وعندما تكون السيولة أكبر تعني إنخفاض في الأرباح المتوقعة للشركة. وتقاس هذه النسبة كما يلي:

نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون ÷ حقوق الملكية

4 – نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية:

يتم استبعاد الإلتزامات المتداولة من إجمالي الديون للحصول على الديون طويلة الأجل وتعتبر أقل تحفظاً من النسبة السابقة لقياس المخاطر التمويلية، وتقاس هذه النسبة كما يلي:

نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية = الديون طويلة الاجل ÷ حقوق الملكية

5 – نسبة عدد مرات تغطية الفوائد:

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى قدرة الشركة على خدمة ديونها من فوائد وأقساط. حيث تبين إلى أى مدى يمكن لأرباح الشركة أن تنخفض لا يزال بإستطاعتها خدمة ديونها، فكلما زاد عدد مرات تغطية الفوائد كان مؤشراً إيجابياً حول قدرة المنشأة على دفع الفوائد المترتبة على القروض من أرباحها، وإستقرار هذه النسبة يمكن المنشأة من الإقتراض بسهوله وبفائدة أقل، وتقاس هذه النسبة كما يلي:

= صافي الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ مجموع الفوائد والأقساط

رابعاً: نسب الربحية.

تحلل هذه النسب القوة الإيرادية للشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح، فالقوة الإيرادية تعني قدرة الشركة على توليد الأرباح من عملياتها الأساسية حيث تعتمد على مفهوم الربح التشغيلي لقياسها،حيث تعكس الأداء الكلي للشركة بفحص قدرة الشركة على توليد أرباح من مبيعاتها وتعتبر من المقايس الهامه لقياس فعالية سياسات إدارة الشركة الإستثمارية والتشغلية والتمويلية، وهذه النسب تقيس نسب الربحية للشركات لأغراض المقارنة بينها، ومن أهم النسب الربحية (حداد،2010،ص79):

1 – هامش ربح الإجمالي: تبين هذه النسبة العلاقة ما بين المبيعات وتكلفتها.

هامش ربح الاجمالي = إجمالي الربح ÷ المبيعات

2 – هامش الربح قبل الفوائد والضرائب

يقيس حجم الأرباح التشغيلية قبل الفوائد والضرائب عن كل دينار مبيعات.

هامش الربح قبل الفوائد والضرائب = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ المبيعات

3 – هامش الربح قبل الضريبة:

يقيس حجم الارباح التشغيلية قبل الضرائب عن كل دينار مبيعات

هامش الربح قبل الضريبة = صافي الربح قبل الضريبة ÷ المبيعات

4 – هامش الربح الصافي:

يقيس حجم الأرباح الصافية بعد الفوائد والضرائب الناتجة عن كل دينار من صافي المبيعات ويعتبر كمقياس عام لكفاءة الإدارة في الإنتاج والبيع والتمويل.

هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب ÷ المبيعات

5 – صافي الدخل: (الظاهر في قائمة الدخل)

يستخدم للحكم على مدى فعالية وكفاءة الإدارة، ولكنه كقيمة مطلقة لا يعطي الصورة الحقيقية عن قدرة الشركة على تحقيق أرباح أو مدى كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة لديها. حيث لا يأخذ بعين

الإعتبار حجم الشركة للمقارنة بين الشركات ولا حجم الموارد المتاحة للإدارة مثل الأصول المستخدمة، كما يتأثر بالسياسات والطرق المحاسبية المستخدمة.

6 – معدل العائد على الإستثمار (ROI)

العائد على الإستثمار Return on Investment (ROI) (أبو نصار،2012،ص445)

يطلق عليه احياناً بمعدل العائد المحاسبي Accounting Rate Return ويعد من أكثر أساليب تقييم الإستثمار إنتشاراً، ويتم إحتسابه عن طريق قسمة صافي الربح على الإستثمارات.

العائد على الإستثمار = صافي الربح ÷ الإستثمارات

العائدعلى الإستثمار =هامش الربح إلى الإيرادات x معدل دوران الأصول

هامش الربح الى الإيرادات = صافي الربح ÷ الإيرادات

معدل دوران الأصول = الإيرادات ÷ الإستثمارات

يفضل معدل العائد على الاستثمار على غيره من مقاييس الأداء بسبب إحتوائه على العناصر الثلاثة اللازمة للتقييم وهي التكلفة والإيراد والإستثمار. كما يمتاز معدل العائد على الإستثمار بإمكانية إستخدامه للمقارنة من قبل المستثمرين والمهتمين للمقارنة والمفاضلة بين الشركات، وللإدارة للمقارنة بين الإستثمارات المختلفة داخل المنشاة ومقارنة مراكز الإستثمار الداخلية مع المنشأت الخارجية. ويعد معدل العائد على الإستثمار أداة تخطيطية يمكن إستخدامها من قبل الإدارة في عملية المفاضلة والإختيار بين المشاريع الرأسمالية.

ولا يوجد إجماع واضح على تحديد المقصود بمكونات معدل العائد على الإستثمار فبالنسبة لصافي الربح فقد يستخدم صافي الربح المحاسبي أو صافي الربح التشغيلي(صافي الربح قبل الفوائد والضرائب). أما بالنسبة للإستثمارات فهناك من يستخدم صافي الأصول والتي تساوي مجموع الأصول مطروحاً منها الإلتزامات قصيرة الأجل والبعض يستخدم إجمالي الأصول.

يقيس معدل العائد على الإستثمار العلاقة بين الأرباح والإستثمارات المطلوبة لتوليد هذه الأرباح ويمكن قياسه عن طريق النسبتين التاليتين (حداد،2012،ص82):

أ – معدل العائد على الأصول (ROA) Return on Assets: تقيس هذه النسبة العلاقة بين الربح التشغيلي وحجم الأصول(ثابتة ومتداولة)، أي مدى قدرة الدينار المستثمر في الأصول(بغض النظر عن طريقة تمويل الأصول)، على توليد الارباح التشغيلية، فهو يعكس كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة الأستثمارية **وليس** الأنشطة التمويلية، وتُقاس هذه النسبة كما يلي:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب + الفوائد (1– معدل الضريبة) ÷ متوسط الأصول(لأعوام المقارنة).

فعلى فرض أن أعوام المقارنة هي 2014 و2015 وكانت الأصول 10000 دينار، 14000 دينار على التوالي، وأن صافي الربح في العام 2015 بعد الضرائب 980 دينار، وأن الفوائد 360 دينار ومعدل الضريبة10%.

فأن متوسط الأصول = 240 ÷ 2 = 120

ومعدل العائد على الأصول للعام 2015= 980 + 360 (1–0.1) ÷ 120

= 980+400÷120 = 11.5% معدل العائد على الأصول

ب – معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) Return on Equity :

تقيس هذه النسبة العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الاسهم العادية، وتأخذ بعين الإعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية، وعندما لا يوجد ديون في هيكل رأس مال الشركة فإن العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الأصل، ويقاس كما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح المتاح لحملة الاسهم العادية ÷ متوسط حقوق المساهمين العاديين

7 – القوة الإيرادية: وتقيس مدى قدرة الشركة على توليد أرباح تشغيلية من أصولها العاملة الملموسة (الأصول التى تدخل ضمن العمل الأساسي للشركة) وهي أصول الشركة بإستثناء الإستثمارات قصيرة الأجل(أوراق مالية)، الشهرة، براءة إختراع ... ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:

= صافي الربح التشغيلي (قبل الفوائد والضرائب) ÷ صافي الأصول الملموسة

خامساً: نسب السوق

تعتبر نسب القيمة السوقية والأسهم ذات أهمية خاصة للعديد من الأطراف وخصوصاً حملة الأسهم والمستثمرين المحتملين في الأسهم الذين يهمهم معرفة تأثير أداء الشركة على العوائد المتوقعة عن إستثماراتهم في أسهم الشركة وكذلك أهميتها للمدير المالي الذي يسعى لتعظيم القيمه السوقية لثروة أصحاب المشروع وأهم هذه النسب ما يلي (حداد،2010،ص84):

1 – القيمة الدفترية للسهم العادي:

وتعبر هذه النسبة عن القيمة المحاسبية للسهم وتعكس نصيب السهم العادي الواحد من حقوق المساهمين وتعتبر مؤشر للحد الأدنى الذي يجب أن تكون علية قيمة السهم، ولكنها لا تعكس القيمة السوقية للسهم. ولهذه النسبة أهمية خاصة في حالة الشركات المنوي تصفيتها.

القيمة الدفترية للسهم العادي = حقوق المساهمين العادين ÷ عدد الاسهم العادية

2 – القيمة السوقية للقيمه الدفترية للسهم:

وهو مؤشر على قدرة الشركة على تحقيق معدل عالي على العائد على أصولها أو العائد على ملكيتها، فالتى تحقق عائد أكبر تكون قيمتها السوقية أعلى نسبياً من قيمتها الدفترية.

القيمة الدفترية للسهم العادي = القيمة السوقية للسهم العادي ÷ القيمة الدفترية للسهم العادي

3 – نصيب السهم العادي الواحد من الارباح المحققه (EPS):

وهو مقياس عام للكفاءة يعبر عن مقدار ما سينالة حامل السهم العادي من أرباح بعد إقتطاع نصيب الأسهم الممتازة من صافي الربح بعد الفوائد والضرائب. وكلما زاد نصيب السهم العادي دل ذلك على كفاءة الشركة حيث يؤثر إرتفاعة إجابياً على سعر السهم بالسوق، تستخدمة الإدارة كمؤشر لإتخاذ قرارات تتعلق بتمويل التوسع في المستقبل(حداد،2010،ص86).

EPS= (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب – توزيعات ارباح الاسهم الممتازة) ÷ عدد الاسهم العادية

4 – نسبة حصص الأرباح الموزعة: تقيس هذه النسبة نسبة ما تم توزيعه من أرباح للأسهم العادية من الأرباح المحققة.

نسبة حصص الارباح الموزعة =

= نصيب السهم العادي الواحد من الارباح الموزعة ÷ نصيب السهم العادي الواحد من الارباح المحققة

5 – نسبة الارباح المحتجزة:

ويمكن قياس هذه النسبة بإحدى طريقتين:

أ – نسبة الأرباح المحتجزة = 1- نسبة حصص الأرباح الموزعة

ب – نسبة الارباح المحتجزة =

صافي الربح المتاح لحملة الاسهم العادية – توزيعات أرباح الأسهم العادية

صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية

صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية= صافي الربح بعد الفوائد والضرائب – توزيعات أرباح .أ.ممتازة

6 – نسبة سعر السهم إلى ربحه:

= سعر الســـــــهم في الســـوق ÷ نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة(موزعة+محتجزة)

تقيس هذه النسبة السعر الذي يدفعة المستثمر لكل دينار من أرباح الفترة الحالية.

تعكس هذه النسبة كيفية تقدير السوق لكل من أرباح الشركة المتوقعة في المستقبل والمخاطر الملازمة لها، فعندما يتوقع المستثمر نمو في الأرباح المستقبلية التى سيتم توزيعها فأنه يكون على إستعداد لدفع سعر أكبر للسهم الأمر الذي يؤدى إلى إرتفاع سعر السهم بالسوق وبالتالي إرتفاع هذة النسبة. والعكس صحيح.

وتفضل الإدارة دائماً أن تكون هذه النسبة عالية لأن ذلك مؤشر على الأرباح العالية أو المخاطرة الأقل وكليهما من وجهة نظر المستثمر.

7 – ربع السهم:

هو ببساطة عبارة عن توزيعات الارباح المتوقعة كنسبة من سعر السهم في السوق ويمكن قياس هذه النسبة بما يلي:

ربع السهم = نصيب السهم من الارباح الموزعة ÷ القيمة السوقية للسهم

حيث أن:

نصيب السهم من الأرباح الموزعة = القيمة الأسمية للسهم × نسبة توزيع الأرباح

أو نصيب السهم من الأرباح الموزعة = الأرباح الموزعة على حملة الأسهم ÷ عدد الأسهم

10:2:2 الأعتبارات الهامة في تفسير مؤشرات ونتائح التحليل المالي.

تفسير نتائج التحليل المالي تعتبر الخطوة النهائية والحاسمة بالنسبة للذي قام بهذا التحليل، وأن أى خطأ بالتفسير وتقييم النتائج سيترتب علية خطأ بالقرار المتخذ بناءاً على هذه النتائج ، وعند تفسير هذه المؤشرات والنتائج لا بد من مراعاة الأعتبارات الهامة التالية(مطر، 2006،ص95)، وهي:

1. دراسة الإتجاهات: حيث تشمل كلاً من القيم المطلقة مع النسب المشتقة منها من واقع القوائم المالية المقارنة للمنشأة وعلى مدار عدة فترات مالية متتالية، وعلى مستويين هما:

أ- مستوى قائمة الدخل، من حيث:

- دراسة المؤشرات الخاصة بالمبيعات ومرددتها ومسموحاتها وخصوماتها معاً، فمن الممكن أن تكون المبيعات الإجمالية متزايدة مع وجود تزايد مرافق بالمردودات والخصومات، مما يفيد وجود خلل في سياسة البيع أو جودة المنتج أو كليهما.
- دراسة مؤشرات وإتجاهات مجمل الربح جنباً إلى جنب مع تلك الخاصة بتكلفة البضاعة المباعة لإرتباطهما معاً، وأن تدرس المؤشرات الخاصة بصافي الربح مع تلك الخاصة بالمصروفات وكذلك البنود غير العادية.

ب- مستوى الميزانية، من حيث:

- مستوى الأصول المتداولة، دراسة المؤشرات الخاصة بالأصول المتداولة كُل على حدى بدلاً من التركيز على قيمتها الأجمالية فقط، فمثلاً زيادة الوزن النسبي للمخزون بالتزامن مع الثبات النسبي للنقدية والمدينين من مؤشرات الضغط على

السيولة(معناه شراء بالآجل لبضاعة المخزون مع عدم وجود مبيعات نقدية، أو آجلة، وبالتالي نقص سيولة أو عسر مالي مستقبلي).

والتزايد النسبي بالنقد مع ثبات نسبي ببنود الأصول الأخرى المتداولة مؤشر أولي لوجود خلل في إدارة الإستثمارات(سيولة زائدة غير مستغلة).

كما يجب دراسة إتجاهات الأصول المتداولة بشكل متزامن مع مؤشرات إتجاهات مصادر تمويليلها (المطلوبات).

- مستوى الأصول الثابتة، من حيث التزايد النسبي في قيمتها بنسبة أعلى من التزايد النسبي في قيمة الأصول المتداولة يعتبر مؤشر ضعف في السيولة ما لم يكن مصحوباً بزيادة موازية في حجم المبيعات أو الأنشطة المربحة.
- مستوى المطلوبات وحقوق الملكية، من حيث دراسة إتجاهاتها جنباً الى جنب لتقييم سياسة التمويل المتبعة،هل هي داخلية أم خارجية وهل هي من مطلوبات قصير الأجل أم من طويلة الأجل وأثر ذلك على مستوى السيولة.
- مستوى التوازن الموجود في هيكل رأس المال من خلال دراسة إتجاهات جملة المطلوبات وأثارها على درجة المخاطرة بالنسبة لكل من الدائنين والملاك معاً.

2. دراسة العلاقات السببية بين النسب والمؤشرات في إطار ما يعرف بالعلاقة السببية والتى تجعل نشاط المنشأة كل لا يتجزء، بمعنى أن ما يؤثر إيجابياً على جانب من جوانب نشاطها قد ينعكس إيجاباً أو سلباً على جوانب أخرى من هذا النشاط.
3. الإنتباة والتيقظ إلى أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية.

4. مراعاة أثر المعلومات الأخرى التى لا تظهرها القوائم المالية، والتى تؤثر على نوعية الأرباح والأصول ،وبالتالي النسب المالية، ومن الأمثلة على هذه المعلومات:

- سمعة الإدارة العليا والمستوى العلمي والمهني لإعضاء مجلس الإدارة، خبرات ومؤهلات المدراء التنفيذيين.
- معايير التعيين والترقي، ونوعية النظم المالية والإدارية المستخدمة.ومعدلات دوران الموظفيين في المنشأة ومتوسط أعمارهم، والحوافز التشجيعية للعاملين ونظم تدريبهم.
- نوعية المنتج والحصة السوقية للمنشأة ونوعية العملاء والموردين.
- البيئة المحيطة بالمنشأة، السياسية والأقتصادية والإجتماعية والقانونية، ومعدلات التضخم وآليات تحديد أسعار الفائدة والخصم.

5. مقارنة النسب والمؤشرات الخاصة بالمنشأة بنظائرها من المنشأت المنافسة أو ما يعرف بمعايير أو متوسطات الصناعة التى تعمل في مجالها الشركة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثالث: المحاسبة الإبداعية

1:3:2 المقدمة.

2:3:2 لمحة تاريخية عن المحاسبة الإبداعية.

3:3:2 مفهوم المحاسبة الإبداعية.

4:3:2 عوامل وأسباب ظهور المحاسبة الإبداعية وصفاتها.

5:3:2 دوافع إستخدام المحاسبة الإبداعية.

6:3:2 أشكال المحاسبة الإبداعية.

7:3:2 أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

8:3:2 المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثالث: المحاسبة الإبداعية

1:3:2 المقدمة

تسمى إجراءات التلاعب والتحريف في الحسابات والتقارير والقوائم المالية وإظهارها بصورة غير حقيقية من خلال إستغلال تعدد البدائل والأساليب المحاسبية المتبعة في تسجيل ومعالجة وعرض نتائج الأعمال لعرض هذه القوائم المالية المحرفة بهدف تحقيق مصالح الإدارة على حساب الجهات الأخرى المستخدمة لهذه التقارير المالية بالمحاسبة الإبداعية، وقد تعددت تسميات المحاسبة الإبداعية فالبعض يسمها المحاسبة الخلاقة أوالمحاسبة التجميلية أو إدارة الأرباح أو تلطيف الدخل.

ومهما تعددت المسميات فكلها تشير إلى التلاعب والتحريف في التقارير والقوائم المالية بإستغلال تعدد البدائل والأساليب المحاسبية لخدمة الإدارة على حساب الجهات الأخرى المستخدمة لهذه التقارير.

2:3:2 لمحة تاريخية عن المحاسبة الإبداعية

تعد المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) أو المحاسبة الإحتيالية كما يطلق عليها البعض حدثاً ظهر في ثمانينيات القرن العشرين، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التى حدثت في بداية الثمانينيات، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح من أي نوع أخر، وعندما أكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعلة وليس ما تستطيع فعلة، ولهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها(القطيش والصوفي،2011).

3:3:2 مفهوم المحاسبة الإبداعية

عُرفت المحاسبة الإبداعية بأنها الإجراءات المحاسبية التى تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعياً وراء إحداث تحسين صوري(غير حقيقي)، إما في ربحيتها أو في مركزها المالي وذلك عن طريق إستغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالإستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية، التى تتيح المعايير المحاسبية للمنشأة إتبعها في مجالات أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية، مما يؤثر سلباً على نوعية الأرقام التى تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي ومن ثم على مصداقية النسب المالية(مطر،2006،ص101).

وقد أستنتج أخرون أن المحاسبة الإبداعية هي وسيلة ممكن إستخدامها للتلاعب في العناصر الخاصة بالقوائم المالية، ولوصف حالات إظهار الدخل والموجودات والإلتزامات لمنشأت الأعمال بصورة غير صادقة وغير حقيقية(المبيضين وعبد المنعم ،2010).

وعرفت أيضاً بأنها ممارسات غير أخلاقية في إختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التى تتيح فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صيحة ومضللة(حمادة،2010).

ويرى الباحث أن مفهوم التقارير المالية الإحتيالية كما عرفتها معايير التدقيق الدولي يتطابق مع مفهوم المحاسبة الإبداعية، حيث عّرفت التقارير المالية الإحتيالية بأنها التقارير التى تشمل الأخطاء المقصودة، بما في ذلك عدم ذكر مبالغ أو إفصاحات في البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية(الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،2010،ص19).

4:3:2 عوامل وأسباب ظهور المحاسبة الإبداعية وصفاتها

بعد المراجعة لأدبيات المحاسبة الإبداعية والإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث التى خاضت بموضوع المحاسبة الإبداعية وعلى إختلاف أشكالها ومسمياتها، فإن هذة الدراسة إستخلصت ثلاث عوامل وأسباب رئيسية لظهور المحاسبة الإبداعية، تتلخص بما يلي:

1. المنافسة الشديدة بين الشركات المتعددة الأشكال ومحاولة الظهور كأفضل الموجود في ساحة المنافسة المحمومة حتى لو كان ذلك من خلال أرباح مختلقة ومبتدعة من قبل إدارات الشركات.
2. ظهور مشكلة الوكالة(حداد،2010،ص26) نتيجة فصل الإدارة عن الملكية وظهور تعارض بالأهداف بين المدراء الباحثين عن الثروات الشخصية والأمن الوظيفي مما جعلهم غير راغبين بتحمل مخاطر كبيرة بإستثمارات الشركة حفاظاً على مصالحهم، وبين المالكين الذين يسعون إلى تعظيم القيمة السوقية لشركتهم، مما حدى بالمالكين الى اللجوء الى عاملين لتخفيف حدة مشكلة الوكالة هما:

أ- قوى السوق: أحد قوى السوق هم الساهمون الرئيسيين ، مثل المستثمرين الكبار شركات التأمين،البنوك والذين بدورهم يضغطون على الإدارة لتقوم بعملها بشكل يُعظم القيمة السوقية لأسهمهم وبالتالي تعظيم ثروتهم. أو إستبدال الإدارة التى لا تعمل على تعظيم القيمة السوقية لثروتهم.

ب-تكاليف الوكالة: إن أكثر الطرق شيوعاً في هذا المجال ومن أجل تعظيم سعر السهم في السوق وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين أو المالكين هو ربط الحوافز المادية للمديرين بأرباح الشركة وتعظيم سعر السهم بالسوق.

وعلية فإن الباحث يرى أن مشكلة الوكالة وحلولها كانت من الأسباب والعوامل التى حفزت الإدارة لإستخدام المحاسبة الإبداعية إما للحفاظ على موقعها أو لزيادة مكاسبها المرتبطة بنسبة من الأرباح، مما أدى بأن تقوم الإدارة بإبتداع الأرباح غير الحقيقية.

3. الثغرات القانونية وتعدد الأساليب والسياسات المحاسبية المتاحة والتى تسمح لمعدى البيانات المالية من أجل تقديم إنطباع مضلل عن الأرباح خدمةً لأهدافهم المتعددة.

❖ **صفات المحاسبة الإبداعية:**

تتصف المحاسبة الإبداعية بصفات خاصة (المبيضين،عبد المنعم،2010) يمكن تلخيصها بالأتى:

1. هي شكل من أشكال التلاعب والإحتيال في مهنة المحاسبة.
2. تعمل من خلال ممارستها على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية.
3. تنحصر ممارستها في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية.
4. ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يملكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه.

ويرى الباحث أن المحاسبة الإبداعية بالإضافة لإستغلال ممارسيها لمبادئ ومعايير المحاسبة فأن ممارسيها يستغلون أيضاً الثغرات في القوانين والأنظمة المحلية للبلد محل إقامة المنشأة، وأن ممارسيها على مستوى عالٍ من الذكاء بالإضافة لقدراتهم المهنية العالية وأن أكثر المنشأت التى يمارس القائمين عليها المحاسبة الإبداعية هي المنشأت المتعثرة غالباً.

5:3:2 دوافع إستخدام المحاسبة الإبداعية

الدوافع لإستخدامات وممارسات المحاسبة الإبداعية متعددة من قبل أصحاب القرار لإستخدامها من خلال التلاعب بالقيم في بنود القوائم المالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الدوافع بمايلي(الأشقر،2010):

1. **دوافع تتعلق بتوقعات وتقييم السوق المالي:**

الدافع الذي يتولد لدى الإدارة لممارسة التلاعب بالتقارير المالية والمستخدمة من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للتأثير على أداء سعر سهم الشركة في السوق المالي على المدى القصير لتتوافق مع توقعات المستثمرين والمحللين الماليين.

2. **دوافع تعاقدية:**

تستخدم المعلومات المحاسبية والتقارير المالية لتنظيم العقود خاصة بين الملاك والإدارة كعقود المكافآت والحوافز والتعويضات للأدارة وعقود خارجية بين الشركة وأطراف خارجية مثل الجهات المقرضة من بنوك ودائنين.

مما يخلق الدافع لدى الإدارة لممارسة التلاعب بالربح حيث يؤجل المدراء الدخل عندما لا يتحقق هدف الأرباح مع برنامج مكافأتهم، كما يتحقق هذا الدافع للتأثير على قرار المقرضين والدائنين.

ويرى الباحث أن دافع التلاعب المحاسبي قد يتحقق لدى الإدارة عند نيتها إبرام عقود مع موردين لديهم شروط خاصة تتعلق بمركز الشركة المالي وقوته كشرط أساسي للتوريد أو منح الوكالات والأسم التجاري، أو عند إبرام عقود مع عملاء لتنفيذ مشاريع كبيرة تتطلب وجود ممتلكات ومعدات بموصفات خاصة مما يخلق الدافع للتلاعب بهدف الحصول على هذه العقود.

3. دوافع تنظيمية:

لوجود رقابة تنظيمية تفرضها القوانين والأنظمة والجهات الرقابية المشرفة على القطاعات المختلفة ولخضوع الشركات لمراقبة تنظيمية ترتبط بالبيانات المالية بشكل مباشر مثل الأعمال المصرفية والتأمين، مما يولد الحافز للإدارة لتحريف التقارير المالية بالشكل الذي يتلائم مع متطلبات المنظمين والجهات الرقابية، كما تهتم الشركات الإحتكارية ويتواجد دافع التلاعب لديها لكي تظهر أقل ربحية لخدمة مصالحها.

4. الدوافع الذاتية للإدارة:

للإدارة الحافز الدائم والقوي للتأثير والتلاعب بالتقارير المالية وأهم الدوافع الذاتية للإدارة:

- التأثير سلباً على أسعار الأسهم ثم الإستحواذ بعد ذلك عليها.
- المحافظة على سمعة (شهرة) مديري المنظمة لتعزيز موقفهم للأحتفاظ بمناصبهم.
- تحقيق الحوافز المادية خاصة إذا إرتبطت الحوافز بالأرباح التى تظهرها القوائم المالية.
- الإدارة الجديدة لتظهر بشكل أفضل عن سابقتها عند تقييم أدائها.

ويلخص أخرون دوافع إستخدام المحاسبة الإبداعية والتلاعب بالتقارير المالية (الحلبي،2009) بما يلي:

1. للتأثير الإيجابي على سمعة الشركة في السوق أمام منافسيها.
2. للتأثير على سعر سهم الشركة في السوق.
3. للتأثير على قرار المقرضين والبنوك المقرضة، لتتمكن المنشأة من الإقتراض منهم.
4. لتخفيض هوامش الإقتطاع الضريبي.
5. لإظهار صورة إيجابية عن أداء الإدارة.
6. لتحسين التصنيف المهني.

6:3:2 أشكال المحاسبة الإبداعية

تتنـــــوع أشـــــكال المحاســـــبة الإبداعيـــــة بتعـــــدد أســـــاليب التلاعـــــب بالحســـــابات (Mulford&Comiskey,2002,3) ويمكن تصنيفها كما يلي:

1. المحاسبة العدوانية: وهي التمسك بأساليب وسياسات محاسبية بغض النظر عن سلامة وصحة هذه الأساليب لتحقيق أهداف محددة.
2. إدارة الأرباح: هي التلاعب بالدخل للوصول إلى ربح مرسوم و مخطط بشكل مسبق من قبل الإدارة يتوافق مع إتجاهاتها ومصالحها.
3. تلطيف الدخل: هو تلاعب محاسبي يهدف إلى تحسين صورة الدخل للفترات المالية التى يكون بها الدخل منخفض من خلال نقل الدخل المرتفع من الفترات المالية السابقة والذي لم يتم إظهارة كما هو في نهاية تلك الفترة لإستخدامة في الفترات اللاحقة المنخفضة الدخل، للحفاظ على نسبة الربح ومستواها وبشكل متواتر بين السنوات لإظهار الإدارة أمام مستخدمي التقارير المالية على أنها قادرة على الحفاظ على مستوى الدخل بغض النظر عن الظروف المحيطة بالمنشأة.
4. التقارير المالية المغشوشة: التقرير عن الوضع المالي للمنشأة بموجب بيانات مالية غير صحيحة من خلال الحذف وعدم الإفصاح عن قيم لتضليل مستخدمي التقارير المالية.

ويمكن وصفها بالتقارير المالية الإحتيالية وهي التقارير التى تشمل الأخطاء المقصودة، بما في ذلك عدم ذكر مبالغ أو إفصاحات في البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية(الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC،2010،ص19).

5. ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية: هي ممارسات لأساليب تنحرف عن أساليب المحاسبة الطبيعية للحصول على أرباح غير حقيقية من خلال ممارسات إبتكارية ومستحدثة قد تكون معقدة في القيم للمصاريف والإيرادات.

7:3:2 أساليب المحاسبة الإبداعية في بنود القوائم المالية

أولاً: قائمة المركز المالي:

قائمة المركز المالي من القوائم المالية الأساسية لأي منظمة لأنها تعكس حقيقة المركز المالي لها والوضع الإقتصادي لهذة المنشأة وأيضاً حجم الأصول والموجودات التى تملكها والإلتزامات التى عليها تجاه الدائنين والحقوق الواجبة عليها تجاه الملاك (Kieso,et,al,2008,172).

ويمكن تلخيص أهم أساليب التلاعب في بنود قائمة المركز المالي بإستخدام المحاسبة الإبداعية(مطر،2006،ص103) بما يلي:

1: النقدية وذلك من خلال:

- إخفاء البنود النقدية المقيدة،وعدم الإفصاح عنها.
- التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة لترجمة بنود النقدية المتأتية من العملات الأجنبية.

ويرى الباحث أن الهدف من التلاعب ببند النقدية هو تحسين نسب السيولة للمنشأة.

2:الإستثمارات المتداولة وذلك من خلال:

- التلاعب في أسس تقييم محفظة الأوراق المالية بإستخدام أسعار السوق الغير حقيقية لتقييم المحفظة.

- التلاعب في تصنيف الإستثمارات المتداولة إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها السوقية.
- تخفيض قيمة مخصص هبوط أسعار أوراق مالية بشكل غير المبرر.

ويرى الباحث أن الهدف من التلاعب ببند الإستثمارات المتداولة هو زيادة قيمة الأصول المتداولة أو الحفاظ على قيمتها السابقة، وكذلك زيادة الأرباح غير الحقيقية نتيجة تخفيض مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.

3: الذمم المدينة من خلال:

- **إخفاء الديون المتعثرة وعدم الإفصاح عنها لتخفيض مخصص الديون المشكوك فيها.**
- **عدم الكشف عن الديون الراكدة والمعدومة.**
- **تضمينها ذمم مدينة لأطراف ذات علاقة كالشركات التابعة.**
- **التلاعب في تصنيف الذمم المدينة من طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل لتحسين سيولة المنشأة.**

ويرى الباحث أن الهدف من التلاعب ببند الذمم المدينة زيادة قيمة الأصول المتداولة أو الحفاظ على قيمتها السابقة، وكذلك زيادة الأرباح غير الحقيقية برفع قيمتها من خلال المبيعات الوهمية وبالتالي رفع هامش الربح، ولرفع وتحسين نسب السيولة ونسب النشاط.

4: المخزون من خلال:

- تضمين كشوف جرد المخزون أصنافاً راكدة قديمة، والتلاعب بأسعاره وتقيّمه.
- تضمين تكلفتة قيمة التلف غير الطبيعي، أو مصاريف إدارية وتسويقية غير مرتبطة بالإنتاج.
- تضمينه تكلفة التخزين للإنتاج الذي لا يتطلب عمليات تخزين خاصة.

- تقييم المنشأة للمخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أعلى. (الأصل أيهما أقل).

ويرى الباحث أن الهدف من التلاعب ببند المخزون إما لتخفيض قيمتة لزيادة هامش الربح وتحسين نسب النشاط أو زيادتة لتضخيم قيمة الأصول المتداولة وتحسين نسب السيولة.

5: الإستثمارات طويلة الأجل من خلال:

- تجنب إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركات التابعة.
- تجنب إستبعاد العمليات المشتركة بين الشركة الأم والتابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.
- بتملك أصول شركة تابعة بطريقة دمج حقوق المساهمين(بالقيمة الدفترية) ومن ثم بيع هذة الأصول وتحقيق مكاسب تدمج بالربح دون إفصاح بإضافة هذه المكاسب لصافي الربح.

ويرى الباحث أن الهدف من التلاعب ببند الإستثمارات طويلة الأجل هو رفع قيمة حساب الإستثمار في حسابات الشركة الأم القابضة ،وإظهار نصيبها بأرباح الشركات التابعة مع عدم الإفصاح عن الخسائر التى حققتها هذه الشركات التابعة.

6: الممتلكات والمصانع والمعدات من خلال:

- التلاعب بتجنب الإلتزام بتقييم الأصول وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض في قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق الملكية.
- التلاعب بصحة عملية تقييم الأصول، و نسب إهتلاكها بتخفيضها عن النسب السائدة.

- التلاعب بطرق إهتلاك الأصول من طريقة القسط الثابت إلى المتناقص والعكس، والأثر المتراكم لهذه الإجراءات على القوائم المالية.
- التلاعب في تصنيف بعض الأصول الثابتة بهدف التأثير على إهتهلاكها،كتصنيف العقارات كإستثمارات طويلة الأجل.
- التلاعب بعدم الإفصاح عن الأصول المرهونة كضمانات تمويل.

ويرى الباحث أن الهدف من التلاعب ببند الممتلكات والمصانع والمعدات تحسين أرباح المنشأة بتضمينها الفائض غير الحقيقي الناتج عن إعادة التقييم وتخفيض مصاريف الإهتلاك.

7: الأصول غير الملموسة من خلال:

- التلاعب في تقيّمها بقيم مبالغ فيها وإظهارها بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية عند عمليات الإندماج.
- التلاعب في نتائج إختبار قيمتها ،وتجنب إظهار التدني والإنخفاض الحقيقي في قيمتها لتجنب تحميل خسائر الإنخفاض للفترة المالية الحالية.

ويرى الباحث أن الهدف من التلاعب ببند الأصول غير الملموسة للزيادة الوهمية لقيمة موجودات المنشأة لتحسين نسب المديونية.

8: الموجودات محتملة من خلال:

بإثباتها قبل تأكد شروط تحققها كإثبات إيراد متوقع تحصيلة من شركة تأمين قبل تأكيدة.

ويرى الباحث أن الهدف من التلاعب ببند الموجودات محتملة للزيادة الوهمية لقيمة موجودات المنشأة لتحسين نسب المديونية.

9: المطلوبات المتداولة من خلال:

- التلاعب بتجنب تضمينها بقيمة الأقساط المستحقة للعام الحالي عن القروض طويلة الأجل بهدف تحسين نسب السيولة.
- التلاعب بالأسس والمعادلات الإكتوارية لتحديد مكافأة نهاية الخدمة خاصة ما يخص موظفي الإدارة العليا.
- التلاعب بتسديد القروض قصيرة الأجل من خلال قروض طويلة الأجل للتاثير على نسب السيولة.
- التلاعب بتخفيضها بعدم إثبات المبالغ المدفوعة مقدماً من العملاء لتحسين نسب الرفع المالي.

ويرى الباحث أن الهدف من التلاعب ببند المطلوبات المتداولة لتخفيضها لتحسين نسب السيولة والرفع المالي ولخدمة مصالح الإدارة بقيم مكافأت نهاية الخدمة.

10: المطلوبات طويلة الآجل من خلال:

- التلاعب بالحصول على قروض طولة الأجل قبل إعلان الميزانية لتسديد قروض قصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة والرفع المالي.
- التلاعب بإطفاء سندات قابلة للإستدعاء قبل موعد إستحقاقها لإضافة المبالغ المحققة من ذلك كمكاسب إلى صافي الربح.

ويرى الباحث أن الهدف من التلاعب ببند المطلوبات طويله الأجل هو تحسين هامش الربح و نسب السيولة.

ثانياً: قائمة الدخل:

هي القائمة التى تعرض نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة(أبونصار وحميدات،2013،ص44)،وتُمارس المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل بأساليب متعدده، ولعل أبرز هذه الأساليب المستخدمة في بنود قائمة الدخل يتلخص بمايلي (مطر،2006،ص102):

1: المبيعات:

- إجراء صفقات بيع صورية نهاية العام وإلغاءها لاحقاً في العام التالي. خاصة مع الأطراف ذات العلاقة كالشركات التابعة والزميلة.
- عقد صفقات بيع بشروط سهلة مقارنة مع الصفقات العادية.
- تسجيل بضائع الأمانة لدى الوكلاء كمبيعات.

ويرى الباحث ما يلي:

- ❖ أن الهدف من التلاعب في بند المبيعات هو تحسين قيمة المبيعات بزيادة وهمية وبناءاً علية الزيادة الوهمية للأرباح، وللتأثير على النسب المالية للشركة بشكل إيجابي (نسب غير حقيقية).
- ❖ وعلية فأن على المدقق التحقق من صحة فواتير البيع والصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة، والتحقق من شروط الإئتمان وشروط السداد والخصم الممنوح وكفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. ومستندات الشحن ومطابقتها مع مسندات القبض المتعلقة بتسديد الثمن للبضاعة الواردة من الوكلاء.

2 : تكلفة المبيعات:

- التلاعب بتكلفة البضاعة المباعة من خلال التلاعب بتقييم المخزون.
- التلاعب بتكلفة البضاعة المباعة من خلال تضمّين كشوف جرد المخزون أصنافاً راكدة مع التلاعب بإسعارها.
- التلاعب بتكلفة البضاعة المباعة بتخفيض قيمة المشتريات بتأجيل إثبات فواتيرها التى تمت نهاية العام الحالي إلى بداية العام اللاحق.
- التغيير غير المبرر في الطرق المتبعة في تقييم المخزون.

ويرى الباحث ما يلي:

❖ أن الهدف من التلاعب في بند تكلفة المبيعات هو تخفيضها أو زيادتها للتأثير على هامش الربح وذلك حسب مصلحة وأهداف الإدارة.والتأثير على النسب المالية ذات العلاقة.

❖ وأن على المدقق التحقق من صحة فواتير الشراء والتحقق من تكوين مخصصات هبوط أسعار بضاعة للأصناف الراكدة، الإطلاع على تقرير المدقق السابق للإطلاع على رأية بخصوص التغيير في الطرق المتبعة في تقييم المخزون وأثرة على البيانات المالية.

3: مصاريف التشغيل:

- التلاعب بمصاريف التشغيل (تخفيضها) برسملة المصاريف الإيرادية مثل رسملة مصاريف الصيانة الدورية للمصنع والتى لاتنطبق عليها شروط الرسملة.
- التلاعب بمصاريف التشغيل(تخفيضها) من خلال التغيير غير المبرر بطرق إستهلاك الأصول الثابتة وطرق إطفاء الأصول غير الملموسة.

- التلاعب بمصاريف التشغيل(تخفيضها) من خلال إستخدام نسب إهتهلاك و معدلات إطفاء لا تنسجم مع المتعارف عليها في قطاع عمل المنشأة.

ويرى الباحث ما يلي:

- ❖ أن الهدف من التلاعب في بند مصاريف التشغيل هو التأثير على هامش الربح بالزيادة أو التخفيض غير الحقيقي حسب مصلحة الإدارة والتأثير على النسب المالية ذات العلاقة.
- ❖ وأن على المدقق التحقق من صحة توفر شروط الرسملة للمصاريف الرأسمالية وصحة أسباب التغيير في طرق الأهتلاك للأصول الثابتة والإطفاء للأصول غير الملموسة والتحقق من صحة نسب الأهتلاك ومعدلات الأطفاء وفقاً لما هو متعارف علية.

4: المكاسب من الأنشطة غير المستمرة والخسائر للبنود الإستثنائية:

- التلاعب بتضمين الربح التشغيلي للشركة لمكاسب إستثنائية أو غير عادية.
- دمج نصيب الشركة الأم من أرباح الشركات التابعة لها دون الإفصاح عنها.
- عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر المترتب عن قرار لاحق لإغلاق خط إنتاجي خصوصاً إذا كانت له مساهمة جوهرية في نتيجة أعمال الشركة.

ويرى الباحث ما يلي:

- ❖ أن الهدف من التلاعب في بند المكاسب من الأنشطة غير المستمرة والخسائر للبنود الإستثنائية هو التضليل بقصد تحسن ربحية الشركة من عملياتها التشغيلية.
- ❖ وأن على المدقق الطلب من الإدارة بإعادة إحتساب الربح التشغيلي بعد إستبعاد البنود غير العادية وبعد الإفصاح عن نصيب الشركة الأم من أرباح الشركة التابعة ببند مستقل في

قائمة الدخل، وإعداد قائمة الدخل الجديدة بحيث تظهر الأثر المترتب عن القرار اللاحق لإغلاق خط إنتاجي له مساهمة جوهرية في نتيجة أعمال المنشأة وأرباحها التشغيلية.

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية:

هذه القائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة وتبين مصادر هذه التدفقات والتى تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية،والتدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وتعتبر مكملة للقوائم الأخرى كونها تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي (أبونصار ،حميدات،2013،ص22)، وأهم أساليب المحاسبة الإبداعية فيها مايلي (الصوري،2013):

- التلاعب بتصنيف بنود الأنشطة الداخلة والخارجة في قائمة التدفقات النقدية بأعتبار الأنشطة التمويلية أو الأستثمارية على أنها تشغيلية أو العكس، حسب مصلحة الإدارة.
- التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الداخلة أو تقليل التدفقات النقدية الخارجة من خلال تأجيل دفع الضرائب المستحقة.
- التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الداخلة من الذم المدينة بالتلاعب بمواعيد إستحقاقها وعدم قبضها وسدادها فعلياً.
- التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الخارجة للموردين بموجب كمبيالات أو شيكات مؤجلة الدفع.
- التلاعب بمصدر النقد حقيقي، وتصنيفه صحيح حسب مصدرة. تشغيلي أم تمويلي أم رأسمالي.
- زيادة التدفقات الإستثمارية الخارجة على حساب التدفقات التشغيلية الخارجة بتسجيل مدفوعات التطوير الرأسمالي على أنها تدفقات إستثمارية خارجة.

- قيم البنود الإستثمارية، ودقة وصحة أسس إحتساب هذه البنود خاصة الأستثمارات طويلة الأجل والأصول غير الملموسة.
- قيم التغير في الأصول الثابتة ضمن الأنشطة الإستثمارية.
- قيم البنود التمويلية، وأن تصنيف الأسهم المعاد شراؤها والمصدرة من الشركة أصلاً ضمن الأنشطة التمويلية.
- الكشف عن تضمين ربح التشغيل لمكاسب إستثنائية أو غير عادية.

رابعاً: قائمة التغير في حقوق الملكية:

تمثل حقوق الملكية قيمة ما يمتلكة أصحاب المشروع من أصول المنشأة، وتبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة (أبو نصار،حميدات،2013،ص39)، وتُمارس المحاسبة الإبداعية في قائمة التغير في حقوق الملكية بأساليب متعدده، ولعل أبرز هذه الأساليب المستخدمة في بنود قائمة التغير في حقوق الملكية يتلخص بمايلي(مطر،2006،ص106):

- التلاعب بعدم الإلتزام بتقييم الأصول وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض في قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق الملكية.
- التلاعب بعدم إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح للعام الحالي بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة.
- التلاعب بعدم معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المتعلقة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل.

- التلاعب بعدم معالجة مكاسب ترجمة البيانات المالية للشركات التابعة المعدة بالعملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل بدلاً من معالجتها ضمن حقوق المساهمين.

8:3:2 المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية.

لقد أكدت جميع الهيئات الدولية والمحلية على قواعد السلوك الأخلاقي لمهنة المحاسبة، ولعل دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنين الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) بهذا الخصوص يلخص أهمية السلوك الأخلاقي لمهنة المحاسبة من قبل الجهات الراعية والمنظمة لمهنة المحاسبة.

أن ما يميز مهنة المحاسبة قبولها لمسؤلية العمل بما يصب في المصلحة العامة، لذلك فإن مسؤلية المحاسب المهني لا تنحصر فقط في تلبية إحتياجات العميل الفرد أو صاحب العمل، ويجب على المحاسب المهني أثناء عملة في سبيل المصلحة العامة أن يراعي قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبيين الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين، وإن منع المحاسب المهني من الإمتثال لأجزاء معينة من هذه القواعد بموجب القوانين واللوائح التنظيمية، فعليه الإمتثال لكافة الأجزاء الأخرى من هذه القواعد (الإتحاد الدولي للمحاسبين،قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين،2010،ص9).

أوجب الإتحاد الدولي للمحاسبين على المحاسب المهني أن يلتزم بالمبادئ الأساسية التالية (الإتحاد الدولي للمحاسبين،قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين،2010،ص10):

1. النزاهة: وهو أن يكون أميناً و صادقاً في جميع العلاقات المهنية والتجارية.
2. الموضوعية: أن لا يسمح بالتحيز أو تضارب المصالح أو التأثير المفرط للآخرين لتجاوز الأحكام المهنية أو التجارية.

3. الكفاءة المهنية والعناية اللازمة: أن يحافظ على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان أن يستلم العميل أو صاحب العمل خدمات مهنية كفؤة مبنية على التطورات الحالية في الممارسات والتشريعات والأساليب وأن يؤدي مهامه بكل إجتهاد وعناية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها.
4. السرية: أن يحترم سرية المعلومات التى يحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية والتجارية وينبغي أن لا يفصح عن أي من هذه المعلومات لأطراف ثالثة دون تفويض صحيح ومحدد إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها، كما يجب ألا تُستخدم المعلومات للمنفعة الشخصية للمحاسب المهني أو الأطراف الثالثة.
5. السلوك المهني: أن يلتزم بالقانين والأنظمة ذات الصلة ، ويتجنب أي عمل يسئ إلى سمعة المهنة.

وعلية فإن المحاسبة الإبداعية يمكن إعتبارها سلوكاً غير أخلاقي لما لها من مخالفات جسيمة ينتهجها المحاسبون في مهنتهم، وذلك لتحقيق غايات وأهداف معينة تستفيد منها فئة معينة على حساب باقي الفئات داخل وخارج المنشأة، مع العلم أن هذه الإستفاده قد تكون آنية وقصيرة الأجل وستعود بالإساءة الكبيرة والتى لا تُحمد عقباها لاحقاً على تلك الفئة وباقي أصحاب المصلحة، لهذا يجب التصدي لهذه السلوكيات والممارسات حتى يتم الحصول على بيانات مالية على قدر عالٍ من الشفافية والموثوقية(الأغا،2011).

الفصل الثالث: أسلوب ومنهجية الدراسة

1:3 متغيرات الدراسة

2:3 مجتمع الدراسة

3:3 عينة الدراسة

4:3 منهجية الدراسة

5:3 مصادر جمع بيانات الدراسة

6:3 أداة الدراسة

7:3 الإختبارات المستخدمة في التحليل الإحصائي

8:3 تحليل المتغيرات الديموغرافية للدراسة(توصيف عينة الدراسة)

الفصل الثالث: أسلوب ومنهجية الدراسة

يحتوي هذا الفصل وصفاً لأسلوب ومنهجية الدراسة، ويتضمن متغيرات الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينة الدراسة، ومنهجية الدراسة، ومصادر جمع بيانات الدراسة، وأداة الدراسة، والإختبارات المستخدمة في التحليل الإحصائي للبيانات، حيث أعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي في قياس متغيراتها على تصميم وبناء إستبانة، مكنت من جمع المعلومات الميدانية حول مشكلة الدراسة وتساعد في التعمق بدراسة الظاهرة وتمكن من التعرف على العوامل المؤثرة فيها.

1:3 متغيرات الدراسة:

بناءاً على فرضيات الدراسة المبينة في الفصل الأول من الدراسة، فقد تم التعامل مع المتغيرات التالية:

أولاً: المتغيرات المستقلة: الإجراءات التحليلية وتشمل:

1. الإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي.
2. الإجراءات التحليلية على قائمة الدخل.
3. الإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية.
4. الإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية.

ثانياً: المتغير التابع : ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ثالثاً: المتغيرات الوسيطة : البيانات الديموغرافية (الشخصية) للمدققين الخارجيين.

2:3 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث بالمدققين القانونيين المزاولين للمهنة في المملكة الاردنية الهاشمية والمقدر عددهم بحوالي (381) عضواً مزاولاً لمهنة التدقيق من أصل (492) وهم إجمالي أعضاء جمعية المحاسبيين

القانونين الأردنين المزاولين لمهنة المحاسبة ومهنة التدقيق حسب احصائيات جمعية المحاسبين القانونين الاردنيين (جمعية المحاسبين القانونين الاردنيين،2015)، العاملين في مكاتب وشركات التدقيق وعلى إختلاف رتبهم المهنية والوظيفية حسب الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي المعتمد في هذه المكاتب.

3:3 عينة الدراسة:

تم تحديد حجم عينة بـ (192)) مدققاً عضواً ومزاولاً لمهنة التدقيق، إعتماداً على جدول كريجسي ومورجان(النجار، وأخرون، 2013،ص109)، حيث تم أخذ العينة بالإعتماد على حجم المجتمع الكلي المتكون من (381) مدققاً عضواً ومزاولاً لمهنة التدقيق قانوناً في الأردن من أعضاء جمعية المحاسبيين القانونين الأردنين وعند هامش خطأ مسموح به (5%).

وقد تم إعداد وتصميم إستبانة تم توزيعا على (192) مدقق من خلال القائمين على جمعية المدققين القانونين خلال الفترة من 13-16 / حزيران/ 2015 حيث كان يعقد دورات مهنية للمدققين في مقر الجمعية في عمان، وكذلك من خلال توزيع الإستبانة على عدد من مكاتب التدقيق العاملة بالمملكة، حيث أستخدمت الطريقة العشوائية في إختيار الأفراد الذين شكلوا العينة لهذه الدراسة، وزعت عليهم بإستخدام أسلوب التوزيع المباشر والجمع بالمناولة أحياناً أو من خلال مساعديين متطوعيين للباحث، وقد تم إسترجاع (113) إستبانة من الإستبانات الموزعة بمعدل إستجابة 59% تقريباً، وتم إستبعاد (33) إستبانة حيث تبين عدم صلاحيتها، وبالتالي فقد أجري التحليل الإحصائي على (80) إستبانة، أي ما نسبتة(21%) تقريباً من مجتمع الدراسة.

ويعتبر حجم عينة تتكون من(80) فرداً مناسبة حسب إقتراح روسكو للقواعد العامة لتحديد حجم العينة (النجار، وأخرون،2013،ص110)، حيث يعتبر حجم العينة من (30- أقل من 500) مقبولاً لكثير من البحوث.

وكما يرى Emory&Cooper أن حجم العينة(5%) أو أكثر من المجتمع مناسبة في العينات الإحتمالية(النجار، وأخرون،2013،ص111).

وللتأكد من أن عينة البحث مناسبة وممثلة للمجتمع الذي أخذت منه، فقد تم إستخدام المعادلة التالية حسب Sekaran (النوايسة،2008)، وكما هو مبين بالملحق رقم(4):

$$no = Z^2 \times P(1-P) \div p^2$$

$$n = (no \times N) \div [\, no + (N-1) \,]$$

❖ وبناءاً على ما سبق، فقد تم إجراء التحليل على (80) إستبانة.

4:3 منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهجين التاليين لتحقيق أهداف الدراسة:

أولاً: المنهج الوصفي: ويرتكز على إجراء دراسة ومراجعة للأبحاث والدراسات السابقة والمراجع التى بحثت بموضوع الإجراءات التحليلية والمحاسبة الإبداعية، ومعايير التدقيق الدولية للتعرف على الإجراءات التحليلية كمعيار تدقيق من حيث المفاهيم والتطبيق والأهمية، وكذلك للتعرف على مفهوم المحاسبة الإبداعية وأساليبها ومكامن الخطورة في إستخدامها.

ثانياً: المنهج التحليلي: ويمثل الجانب العملي للدراسة الحالية، حيث تم تصميم إستبانة لجمع المعلومات و تحليلها بإستخدام الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي والإنحراف المعياري.

5:3 مصادر جمع بيانات الدراسة:

تتألف مصادر جمع بيانات الدراسة من الآتى:

أولاً: المصـادر الثانويـة: وتشـمل الكتـب والأبحـاث والدراسـات والمقـالات المتخصصـة والجهـات الرسـمية المختصة.

ثانياً: المصادر الأولية: إعتمدت الدراسة على إستبانة تم إعدادها لتبين أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

6:3 أداة الدراسة:

صُممت إستبانة كأداة للدراسة الحالية، وقد تم الإعتماد في بناءها على الدراسات السابقة والإطار المفاهيمي للدراسة، وحيث أن متغيرات الدراسة كما تم الإشارة إليها سابقاً، في الفصل الأول تتمثل في أربع متغيرات مستقلة، ومتغير تابع، ومتغير وسيط، وهي كما يلي:

المتغيرات المستقلة:

1. الإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي.
2. الإجراءات التحليلية على قائمة الدخل.
3. الإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية.
4. الإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية.

المتغير التابع: ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المتغير الوسيط: المتغيرات الشخصية(الديموغرافية) للمدققين الخارجيين.

وعليه فقد صممت الإستبانة من جزئين، الأول يتعلق بالمتغيرات الشخصية للمدققين الخارجيين والثاني يبحث المتغيرات المستقله وأثرها على المتغير التابع عبر أربع محاور تشمل القوائم المالية ذات الغرض العام والمقصود بها القوائم التى تخدم مستخدميها والذين لا يملكون السلطة أو التأثير في الحصول على بيانات أو

قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات حسب معيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية (أبونصار وحميدات،2013،ص22) والمتمثلة بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة للدراسات السابقة المتعلقة بالإجراءات التحليلية والمحاسبة الإبداعية.

وقد تم تطوير الإستبانة بالإستناد للمصادر الثانوية ممثلة بالكتب والدراسات السابقة، وكان أبرزها:

1. أبونصار، محمد،حميدات، جمعة ،2013، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الثانية.

2. الأشقر، هاني محمد (2010)، " إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة "، رسالة ماجستير، غيرمنشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

3. الذنيبات، علي عبد القادر، 2012، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الرابعة.

4. المخادمة، احمد عبدالرحمن، والرشيد، حاكم (2007)، "أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق "، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال. المجلد 3، العدد 4، الجامعة الاردنية. عمان. المملكة الاردنية الهاشمية.

5. المطيري، محمد عايش عيد(2011)، "مدى إلتزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (520)"، رسالة ماجستير، غيرمنشورة جامعة الشرق الأوسط، عمان. المملكة الاردنية الهاشمية.

6. النوايسة، محمد ابراهيم (2008)، " مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات – دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن"، دراسات، العلوم الإدارية، المجّلد 35، العدد 1، الجامعة الاردنية. عمان. المملكة الاردنية الهاشمية.

7. مطر، محمد، 2006، "الإتجاهات الحديثة في التخليل المالي والإئتماني"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الثانية.

8. موسى، علي(2013)، "إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع" المجلة الجامعة، المجلد الثاني، العدد15، 309-342، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا.

وللتحقق من الصدق الظاهري وصلاحية الأداة فقد تم عرضها على (7) من أساتذتنا أعضاء الهيئة التدريسية في عدد من الجامعات الأردنية لتحكيمها والحكم على مدى صلاحيتها لقياس المتغيرات المراد قياسها من خلال هذه الأستبانة، وتم تعديل الإستبانة بناءاً على توجيهاتهم القيمة وأصبحت الإستبانة بصورتها النهائية كما هي في ملاحق البحث، حيث تكونت الإستبانة من قسمين:

القسم الأول: وهدف إلى جمع بيانات ديموغرافية عن الأشخاص الذين قامو بالإجابة على أسئلة الإستبانة وهي (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، الدورات التدريبية).

القسم الثاني: يهدف إلى قياس متغيرات الدراسة، وتضمن أربع محاور هي:

المحور الأول: إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتضمن (16) عبارة.

المحور الثاني: إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتضمن (11) عبارة.

المحور الثالث: إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية. يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتضمن (9) عبارات.

المحور الرابع: إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتضمن (4) عبارات.

وفيما يلي الجدول رقم (1-3) والذي يبين أقسام الإستبانة والأسئلة المخصصة لقياس كل متغير:

الجدول رقم (1-3)

أقسام الأستبانة والأسئلة التى تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة

أقسام الإستبانة	المتغير	الأسئلة التى تقيس المتغير
القسم الأول	العمر	1
	المؤهل العلمي	2
	المسمى الوظيفي	3
	التخصص العلمي	4

	سنوات الخبرة	**5**
	الشهادات المهنية	**6**
	الدورات التدريبية	**7**
القسم الثاني	**إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.**	**16-1**
	إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	**27-17**
	إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة قائمة التدفقات النقدية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	**36-28**
	إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	**40-37**

وقد طلب من المشاركين الإجابة على عبارات الإستبانة في قسمها الأول بما يتفق مع الخاصية التى تتوفر بالمشارك، في حين طلب منه في القسم الثاني وضع الإختيار الذي يراه مناسباً على مقياس لكارت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وبحيث تأخذ العبارات والتى صيغت بطريقة **إيجابية** الدرجات(5 ، 4 ، 3 ، 2 ، 1) وعلى التوالي.

7:3 الإختبارات المستخدمة في التحليل الإحصائي:

تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية في التحليل الإحصائي:

1- **الأساليب الأحصائية الوصفية:** الأحصاء الوصفي هو الذي يهتم بجمع البيانات وتنظيمها وتصنيفها وعرضها عن طريق الجداول والرسوم البيانية وغيرها(النجار ،أخرون،2013،ص163).

أ- الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، التوزيعات التكرارية ، النسب المئوية ، أعلى وأدنى أجابة، إعتماداً على برنامج (SPSS) وقد تم وضع معيار للإجابة عن الأسئلة سنداً لمقياس لكارت الخماسي.

كما قامت هذه الدراسة بإعطاء الأوزان من(1-5)، بالإعتماد على مقياس ليكرت الخماسي للفئات أعلاه لفقرات الإستبانة من (1-40) ايضاً.

حيث ستكون الفرضية مقبولة عند نسبة أكبر من 60% والتى هي أكبر من (3) حسب المقاييس المتبعة حيث تم إستخدام المعايير السابقة نفسها.

وقد تم تصنيف إجابات مفردات العينة على الأسئلة إلى فئات وفقاً للمتوسطات الحسابية للإجابة وكما هو مبين و كما مبين بالجدول (2-3):

الجدول (2-3)

معيار (مقياس) الإجابة على أسئلة الإستبانة وتصنيف إجابات مفردات العينة على الأسئلة إلى فئات

الأجابة	حدود الفترة	حدود الفئة	الوصف	الوزن
موافق بشدة	4 ≤ 5	80% ≤ 100%	درجة عالية جداً	5
موافق	3 < 4	60% < 80%	درجة عالية	4
محايد	2 < 3	40% < 60%	درجة متوسطة	3
غير موافق	1 < 2	20% < 40%	درجة ضعيفة	2
غير موافق بشدة	0 < 1	0% < 20%	درجة ضعيفة جداً	1

معامل الإختلاف:

وقد تم إستخدامة للإشارة إلى نسبة الإنحراف المعياري إلى الوسط الحسابي لكل متغير للتعبير عن التشتت النسبي للإجابات في كل متغير عن وسطها الحسابي.

معامل الإختلاف = الإنحراف المعياري ÷ الوسط الحسابي × 100

ب-نسبة التأثير:

وتعبر هذه النسبة عن مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، ولها علاقة بالمتوسط الحسابي، حيث يعبّر عنها رياضياً بالصيغة التالية:

نسبة التأثير = الوسط الحسابي ÷ أعلى وزن للسؤال

2- إختبار ثبات أداة الدراسة ومصداقيتها:

وتم ذلك من خلال معامل المصداقية كرونباخ ألفا للتأكد من موثوقية وثبات المقياس ودرجة الإرتباط بين مكونات المقياس حيث يمكن الإعتماد على نتائج البحث والإطمئنان إلى مصداقيتها عندما يزيد المعامل عن نسبة 60% كنسبة مقبولة.

حيث أستخدم مقياس كرونباخ ألفا لقياس الإتساق الداخلي لجميع أسئلة الإستبانة حيث بلغ (94.9%) والذي يعتبر كافياً لأغراض الدراسة وكما هو مبين بالجدول رقم (3-3) التالي:

الجدول (3-3)

نتائج إختبار كرونباخ ألفا لقياس الإتساق الداخلي لجميع أسئلة الإستبانة

المتغيرات	الأسئلة	عدد الأسئلة	قيمة ألفا
الإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي	**16-1**	**16**	**% 91.9**
الإجراءات التحليلية على قائمة الدخل	**27-17**	**11**	**% 83.3**
الإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية	**36-28**	**9**	**% 89.9**
الإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية	**40-37**	**4**	**% 85.8**
إجمالي متغيرات الدراسة	**40-1**	**40**	**% 94.9**

3- **إختبار فرضيات الدراسة:**

❖ بإستخدام إختبار (One –Sample T-test)

وقد تم إختبارها من خلال إختبار(T) لعينة واحدة (One –Sample T-Test) لإيجاد الفرق بين متوسط العينة والمتوسط المفترض (3) وهو المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي وهو نصف المقياس.

4- إستخدام إختبار أنوفا (ANOVA) Analysis of Variance Test لمعرفة الفرق بين متوسطات عدد من المجموعات (ثلاث فأكثر) حيث يكون المتغير المستقل أكثر من مجموعتين على مقياس إسمي، بينما يكون المتغير التابع على مقياس فئوي، المتغيرات المستقلة لهذا الغرض تتمثل بالمتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين المشاركيين في العينة، بينما المتغير التابع يتمثل بالمحاور الأربعة التى بينتها أداة الدراسة (الإستبانة) كمتغير تابع على مقياس فئوي و يظهر تحليل التباين أنوفا (ANOVA) الآتي:

أ- التباين بين المجموعة وهو التباين الذي يشرحة العامل المستقل(المتغيرات الديموغرافية للمدققين).

ب-التباين في المجموعة وهو التباين الذي لم يستطع العامل المستقل شرحة.

ت-نتائج أختبار (F) والتى تشير ما أذا كان هناك فرق معنوي بين متوسطات المجموعات المختلفة، لكنة لا يحدد أين يوجد الفرق.

ث- وللتعرف على المجموعات التى يوجد بها تباين، لإكتشاف موقع فروق المتوسط إن وجدت فقد تم إستخدام إختبار المقارنات البعدية (Scheffe).

8:2 وصف المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة:

فيما يلي وصف لعينة الدراسة من حيث:

1. العمر

يبين التحليل الموضح في الجدول رقم (4–3) أدناه أن أعلى نسبة للمشاركين كانت من نصيب الفئة العمرية الثانية بنسبة (35%) تليها الفئة العمرية الثالثة بنسبة (31.25%) ومن ثم الفئة العمرية الرابعة بنسبة (18.75%) وأخيراً الفئة العمرية الأولى بنسبة (15%).

ويلاحظ أن هذه النسب طبيعية ومنسجمة مع التوزيع الواقعي والطبيعي لأعمار العاملين في معظم المؤسسات مما يؤكد أن العينة ممثلة بشكل عادل وواقعي للمجتمع الذي أُخذت منه وأنها ممثله لذلك المجتمع بشكل موضوعي وبموثوقية عالية.

الجدول رقم (4–3) توزيع المشاركين حسب أعمارهم

العمر	التكرار	التكرار النسبي
أقل من 30 سنة	12	%15
من 30 – 40 سنة	28	%35
من 41 – 49 سنة	25	%31.25
50 سنة فأكثر	15	%18.75
المجموع	80	% 100

2. المؤهل العلمي

بينت الدراسة وكما هو مبين في الجدول (5-3) أدناه أن أكثر المشاركين في العينة المبحوثة كانت من حملة الشهادات الجامعية وبنسبة أجمالية تقدر بـ (96.25%) موزعة كالآتي البكالويوس بنسبة بلغت (66.25%) يليهم حملة الماجستير بنسبة (23.75%) ومن ثم حملة الدكتوراه بنسبة(6.25%).

ومن هم أقل من المؤهل الجامعي بنسبة (3.75%) ، مما يدل على أن الغالبية العظمى من العينة يتمتعون بمستوى مناسب من التأهيل العلمي للإجابة عن أسئلة الإستبانة.

الجدول رقم (5-3) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	التكرار النسبي
أقل من بكالوريوس	3	% 3.75
بكالوريوس	53	% 66.25
ماجستير	19	% 23.75
دكتوراه	5	% 6.25
المجموع	80	% 100

3. المسمى الوظيفي

يبين التحليل الموضح في الجدول رقم (6-3) أدناه أن أكثر المشاركين في العينة المدروسة يعملون مدير مكتب/ شركة تدقيق بنسبة(27.5%)، ويليهم مدقق رئيسي وبنسبة مقدارها (25%) يلهم رئيس فريق تدقيق بنسبة (23.75%)، ويليهم صاحب/ شريك شركة تدقيق بنسبة (13.75%) ومن ثم مدقق مساعد بنسبة (10%).

ويلاحظ أن نسبة الذين يعملون كرئيس فريق تدقيق وكمدقق رئيسي و مدقق مساعد بلغ إجمالي نسبتهم (58.75%) من العينة، وهذه الفئة هي المختصة بالعمل الميداني والمعنية بشكل أساسي ومباشر بالإجراءات التحليلية وإكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهذا مؤشر إيجابي يحسب لصالح هذه الدراسة.

الجدول رقم (6-3) توزيع المشاركين حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	التكرار النسبي
صاحب /شريك شركة تدقيق	11	% 13.75
مدير مكتب /شركة تدقيق	22	% 27.5
رئيس فريق تدقيق	19	% 23.75
مدقق رئيسى	20	% 25
مدقق مساعد	8	% 10
المجموع	80	% 100

4. التخصص العلمي

يوضح الجدول (7-3) أدناه أن أكثر المشاركين في العينة المبحوثة متخصصون علمياً بالمحاسبة وبنسبة (75%)، ويفترض أنهم على قدر مناسب من التعليم وينسجم مع موضوع الدراسة.

الجدول رقم (7-3) توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	التكرار النسبي
محاسبة	**60**	**%75**
علوم مالية ومصرفية	**7**	**% 8.75**
إقتصاد	**7**	**% 8.75**
إدارة أعمال	**6**	**% 7.5**
المجموع	**80**	**% 100**

5. سنوات الخبرة

يوضح الجدول (8-3) أدناه أن أعلى نسبة للمشاركين في العينة المبحوثة كانت من نصيب أصحاب الخبرة التى تزيد عن 15 سنة بنسبة (41.25%) ثم يليها أصحاب الخبرة من 11-15 سنة بنسبة (36.25%) مما يعني أن النسبة الإجمالية للفئتين تبلغ (77.5%)، وهذا مؤشر ذو دلالة إيجابية كبيرة حيث أن الغالبية الأكبر للمشاركين تعتبر من فئة الخبراء في التدقيق.

الجدول رقم (8-3) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	التكرار النسبي
5 سنوات فأقل	**9**	**% 11.25**
من6-10 سنوات	**9**	**% 11.25**
من11- 15 سنة	**29**	**% 36.25**
أكثر من 15 سنة	**33**	**% 41.25**
المجموع	**80**	**% 100**

6. الشهادات المهنية

يبين الجدول (9-3) أدناه أن المشاركين في العينة المبحوثة من أصحاب الشهادة المهنية حيث أن نسبة الذين يحملون شهادة المحاسب القانوني الأردني JCPA (50%) من المشاركين والذين يحملون شهادة المحاسب القانوني الأمريكي CPA (37.5%) من المشاركين، والذين يحملون شهادة المحاسب القانوني العربي ACPA (22.5%) من المشاركين، والذين يحملون شهادة مدقق داخلي أمريكي معتمد CIA(1.25%) من المشاركين وهذا إيجابي حيث أن جميع المشاركين يحملون شهادات مهنية في التدقيق.

الجدول رقم (9-3) توزيع المشاركين حسب الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرار	التكرار النسبي
شهادة المحاسب القانوني الأردني JCPA	40	50 % من العينة
شهادة المحاسب القانوني الأمريكي CPA	30	37.5 % من العينة
شهادة المحاسب القانوني العربي ACPA	18	22.5 % من العينة
شهادة مدقق داخلي أمريكي معتمد CIA	1	1.25% من العينة
لا يوجد	0	% 0
مجموع الشهادات المهنية	89*	% 100

*يوجد عدد من المدققين يحملون أكثر من شهادة مهنية.

7. **الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة.**

يبين الجدول (10-3) أدناه أن المشاركين في العينة المبحوثة يهتمون بالدورات التدريبية التى لها علاقة مباشرة بمجال التدقيق بشكل عام وبموضوع الدراسة الحالية بشكل خاص وأنهم مهتمون بزيادة قدراتهم ومعرفتهم العلمية والمهنية بشكل لافت خلال الثلاث سنوات الأخير من تاريخ توزيع الإستبانة حيث كانت أعلى نسبة للدورات المتخصصة بالتحليل المالي بنسبة (70%) ومن ثم الدورات المتخصصة بالإجراءات التحليلية بنسبة (55%) ويليها الدورات المتخصصة بأساليب المحاسبة الإبداعية بنسبة (52.5%) وأخرى تتعلق بالتدقيق بنسبة (10%)، وهذا مؤشر إيجابي يحسب لصالح الدراسة.

الجدول رقم (10-3) توزيع المشاركين حسب الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة

الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة	التكرار	التكرار النسبي
دورات متخصصة بأساليب المحاسبة الإبداعية	42	52.5 % من العينة
دورات متخصصة بالتحليل المالي	56	70 % من العينة
دورات متخصصة بالإجراءات التحليلية	44	55 % من العينة
أخرى تتعلق بالتدقيق	8	10% من العينة
مجموع الدورات التدريبية	150 *	100 %

* يوجد عدد من المدققين تلقوا أكثر من دورة تدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة

تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة.

تم إختبار الفرضية الرئيسية من خلال إختبار الفرضيات الفرعية الأربعة المتفرعة عنها ومن خلال محاور الدراسة التى تمثلها، وموضوعها:

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية."

كما تم إختبار الفرضية الفرعية الخامسة من خلال تحليل متوسطات إجابات المدققين الخارجيين على أسئلة المحاور الاربعة لبيان تأثير المتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين على رأيهم وكما هو مبين لاحقاً وموضوعها:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على القوائم المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بإختلاف المتغيرات الديموغرافية (الشخصية) للمدققين الخارجيين".

أولاً: أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

$H0_1$: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تم إختبار هذه الفرضية بالإعتماد على أسئلة القسم الثاني من الإستبانة من السؤال رقم (1) الى السؤال رقم (16)، لتحليل آراء المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والتى يمكن تلخيصها في الجدول رقم(1-4) أدناه والذي يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مرتبة حسب الوسط الحسابي، وأهم ما يشير له هذا الجدول مايلي:

1. سجلت أعلى نسبة تأثير بين الإجابات للسؤال رقم(8) حيث أنه يؤثر بدرجة عالية جداً بنسبة أهمية وصلت إلى(80%) ومتوسط حسابي(4.00) ضمن الفئة من(80%-100%) وبإنحراف معياري(0.83%).
2. سجلت أدنى نسبة تأثير بين الإجابات للسؤال رقم(13) حيث أنه يؤثر بدرجة عالية بنسبة أهمية وصلت إلى(71%) ومتوسط حسابي(3.55) ضمن الفئة من (60%-80%) وبإنحراف معياري(1.08%).

3. بقية الأسئلة سجلت نسبة تأثير عالية تراوحت بين نسبة أهميتها بين(72.8%) و(78.8%) حيث بلغت نسبة الأهمية للسؤال رقم (2) (72.8%) وبمتوسط حسابي(3.64) ضمن فئة(60%-80%) وبإنحراف معياري(1.06%)، ونسبة أهمية(78.8%) للسؤال رقم(5) وبمتوسط حسابي(3.94) ضمن فئة(60%-80%) وبإنحراف معياري(0.66%).

4. نستنتج مما سبق أن أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي له تأثير عالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المدققين الخارجيين في عينة البحث، حيث تراوح الوسط الحسابي لجميع الإجابات(3.64-4.00) وهي تزيد عن المقياس المعتمد في هذه الدراسة حسب مقياس ليكرت للمقاييس الفئوية وهو(3)، وكان مستوي التأثير أكبر من(60%)، وبلغت نسبة أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية الإجمالية 75.6% حسب أجابات المدققين الخارجيين في عينة البحث.

5. وللتأكد مما سبق تم إستخدام إختبار(One –Sample T-test) للتأكد من صحة هذه النتيجة كما هو مبين بالجدول رقم(2-4).
6. تبين من إختبار(One-SampleT-test) أن متوسط الإجابات(Mean) للمدققين الخارجين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية قد بلغ(3.7750) وبإنحراف معياري قدره(0.63835)، كما بلغت قيمة(T) (t=10.859) عند(79) درجة حرية(df=79) تحت مستوي معنوية(sig.=0.000)، وبما أن(0.000 أصغر من 0.05%)، فإن الفرق الذي

ظهر معنوي ضمن المستوى الذي نختبره ونرغب به وهو($P\leq0.05$)، لذا فهي داله إحصائياً عند مستوى معنوية ($P\leq0.01$).

7. القرار: بناءاً على ما سبق تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة:

H_1: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($P\leq0.01$) لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي ، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية".

8. ولإختبار الفرضية العدمية الخامسة ($H0_5$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على القوائم المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بإختلاف المتغيرات الديموغرافية (الشخصية) للمدققين الخارجيين) ولبيان تأثير هذه المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالمدققين حول رأيهم بأثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تم صياغة وإشتقاق الفرضية العدمية التالية:

$H0_{5a}$: "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. بإختلاف المتغيرات الديموغرافية للمدققين والمتمثلة (بالعمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة).

9. ولإختبار الفرضية أعلاه تم إستخدام إختبار (ANOVA) لمعرفة الفرق بين متوسطات إجابات المجموعات على أسئلة محور الدراسة الأول المتمثل بالأسئلة من (1) الى (16) من الجزء الثاني من الإستبانة بناءاً على المتغيرات الديموغرافية السبعة للمدققين الخارجيين في الجزء الأول من الإستبانة والتى تميزها كمجموعات وكمتغيرات مستقلة على مقياس إسمي ومحور الدراسة الأول كمتغير تابع على مقياس فئوي.

بالإضافة لإستخدام أختبار المقارنات البعدية(ScheffeTest) للتعرف على المجموعات التى يوجد بها تباين لإكتشاف موقع فروق المتوسط الحسابي لها إن وجدت.

10. وقد تبين من إختبار(ANOVA) و(Scheffe Test) وكما هو موضح بالجدول رقم(**3-4**) أدناه التباين بين المجموعات والذي تشرحة العوامل المستقلة والمتمثلة (بالعمر، المؤهل العلمي، المسمي الوظيفي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة) ضمن(3) و(4) درجة حرية(df=3) لجميع العوامل المستقلة بإستثناء عامل المسمي الوظيفي حيث كانت(df=4)، كما تبين أن قيمة(F) غير معنوية عند مستوى دلالة (**Sig.≥0.05%**) ولجميع العوامل المستقلة وكما هو مبين تفصيلاً بالجدول(**3-4**).

11. تبين من نتائج إختبار شافيه أن متوسط أجابات المبحوثين تجاوز الوسط الحسابي لمقياس لكرت وهو(3) ويمثل نسبة إجابة أكبر من 60%، وهو المتوسط المعتمد في هذه الدراسة مع ملاحظة وجود فروق بين متوسط الإجابات للمتغيرات التالية:

أ- المسمى الوظيفي: كان متوسط الإجابات (4.4 لمساعد مدقق، 3.78 لمدير مكتب/ شركة تدقيق، 3.75 لمدقق رئيسي، 3.7 لرئيس فريق تدقيق، 3.5 لصاحب/ شريك شركة تدقيق)، ويلاحظ أن الفارق بين أعلى أجابة وأقل أجابة وصل إلى 0.9.

ب-سنوات الخبرة: كان متوسط الإجابات (4.08 للخبرة من 6-10 سنوات، و3.96 للخبرة 5 سنوات فأقل، و3.96 للخبرة من 11-15 سنه، و3.5 للخبرة 15 سنه فأكثر)، ويلاحظ أن الفارق بين أعلى أجابة وأقل أجابة وصل إلى 0.508 تقريباً.

ويرى الباحث أنه قد يكون سبب ذلك إلى أن أصحاب شركات التدقيق وأصحاب الخبرات يؤيدون إستخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ولكنهم أكثر تحفظاً في أستخدامها والإعتماد عليها وقد يميلون إلى إستخدام الإجراءات التفصيلية في التدقيق على عكس المدقق المساعد وأصحاب الخبرات القليلة والذين يسعون لتخفيض الوقت والجهد في إنجاز مهام التدقيق.

12. وبناءً على ما سبق نقبل الفرضية العدمية H05a الواردة في البند (8) أعلاه وهي:

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. بإختلاف المتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين والمتمثلة (بالعمر، المؤهل العلمي، المسمي الوظيفي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة).

الجدول رقم (1-4)

الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مرتبة حسب الوسط الحسابي:

السؤال حسب الإستبانة	السؤال	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف أنحراف معياري÷وسط×100%	نسبة الأهمية (التأثير) وسط / اعلى وزن سؤال	وصف الأهمية (التأثير)
8	التلاعب بكشوف جرد المخزون بتضمينها أصناف راكده.	4.00	0.83	0.21	%80	عالي جداً
5	التلاعب بالديون المتعثره لخفض مخصص ديون مشكوك فيها.	3.94	0.66	0.17	%78.8	عالي
6	التلاعب بالذمم المدينة بتضمينها ذمم مدينة لأطراف ذات علاقة.	3.9	0.88	0.23	%78	عالي
15	التلاعب بالحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية لتسديد قروض قصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة والرفع المالي.	3.86	1.04	0.27	%77.2	عالي
1	التلاعب بالنقدية بإخفاء بنود النقدية المقيدة.	3.85	1.07	0.28	%77	عالي
16	التلاعب بالموجودات المحتملة بإثباتها قبل تأكد شروط تحققها كإثبات إيراد متوقع تحصيلة من شركة تأمين قبل تأكيدة.	3.85	0.80	0.21	%77	عالي
7	التلاعب بتقيّم المخزون بتضمينه قيمة التلف الغير طبيعي.	3.84	0.95	0.24	%76.8	عالي

12	التلاعب بالمطلوبات المتداولة بإخفاء قيمة الأقساط المستحقة للعام الحالي عن القروض طويلة الآجل.	3.79	0.99	0.26	%75.8	عالي جداً
14	التلاعب بعدم إثبات المبالغ المدفوعة مقدماً من العملاء لتحسين نسب السيولة.	3.74	0.94	0.25	%74.8	عالي
10	التلاعب بتقيّم الممتلكات والمصانع والمعّدات ومعدل إهتلاكها.	3.71	1.01	0.27	%74.2	عالي
11	التلاعب بنتائج إختبار قيمة الأصول غير الملموسة.	3.71	0.97	0.26	%74.2	عالي
9	التلاعب بإخفاء نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة.	3.7	0.99	0.27	%74	عالي
3	التلاعب بأسس تقيّيم محفظة الأوراق المالية.	3.68	0.92	0.25	%73.6	عالي
4	التلاعب بتصنيف الإستثمارات المتداولة إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها السوقية.	3.68	0.91	0.25	%73.6	عالي
2	التلاعب بأسعار صرف ترجمة العملات الأجنبية.	3.64	1.06	0.29	%72.8	عالي
13	التلاعب بالمعادلات الإكتوارية لتحديد مكافأة نهاية الخدمة خاصة ما يخص موظفي الإدارة العليا.	3.55	1.08	0.30	%71	عالي
الأسئلة مجتمعة		3.78			%75.6	عالي

الجدول رقم (2-4)

نتيجة إختبار (One Sample Test) للفرضية الأولى

(T)	درجات الحرية df	الوسط الحسابي Mean	الإنحراف المعياري	Sig.2-tailed	نتيجة الفرضية العدمية
10.859	79	3.7750	0.58165	0.000	الرفض

الجدول رقم (3-4)

إختبار (ANOVA) / (Scheffe Test) للفرضية العدمية للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية (df)	المتوسط الحسابي للمربعات	(F)	sig.	نتيجة H0 للمتغيرات الديموغرافية
العمر	التباين بين المجموعات	0.548	3	0.183	0.439	0.726	قبول
	التباين داخل المجموعات	31.644	76	0.416			
	المجموع	32.192	79				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	2.867	3	0.956	2.477	0.068	قبول
	داخل المجموعات	29.325	76	0.386			
	المجموع	32.192	79				

المسمى الوظيفي	بين المجموعات	4.144	4	1.036	2.77	0.033	قبول
	داخل المجموعات	28.049	75	0.374			
	المجموع	32.192	79				
التخصص العلمي	بين المجموعات	2.771	3	0.924	2.386	0.076	قبول
	داخل المجموعات	29.421	76	0.387			
	المجموع	32.192	79				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	5.197	3	1.732	4.877	0.004	قبول
	داخل المجموعات	26.996	76	0.355			
	المجموع	32.192	79				
الشهادات المهنية	بين المجموعات	2.562	3	1.281	3.329	0.041	قبول
	داخل المجموعات	29.630	76	0.385			
	المجموع	32.192	79				
الدورات التدريبية	بين المجموعات	1.941	3	0.647	1.625	0.191	قبول
	داخل المجموعات	30.251	76	0.398			
	المجموع	32.192	79				

ثانياً: أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

$H0_2$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

1. تم إختبار هذه الفرضية بالإعتماد على أسئلة القسم الثاني من الإستبانة من السؤال رقم (17) الى السؤال رقم (27)، لتحليل آراء المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والتى يمكن تلخيصها في الجدول رقم(4-4) أدناه والذي يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مرتبة حسب الوسط الحسابي، وأهم ما يشير له هذا الجدول مايلي:

- سجلت أعلى نسبة تأثير بين الإجابات للسؤال رقم(17) حيث أنه يؤثر بدرجة عالية جداً بنسبة أهمية وصلت إلى(82.8%) ومتوسط حسابي(4.14) ضمن الفئة من(80%-100%) وبإنحراف معياري(0.78%)، يليه السؤال رقم(18) حيث أنه يؤثر بدرجة عالية جداً بنسبة أهمية وصلت إلى(80.6%) ومتوسط حسابي(4.03) ضمن الفئة من (80%-100%) وبإنحراف معياري(0.93%).
- سُجلت أدنى نسبة تأثير بين الإجابات للسؤال رقم(25) حيث أنه يؤثر بدرجة عالية بنسبة أهمية وصلت إلى(72.6%) ومتوسط حسابي(3.63) ضمن الفئة من(60%-80%) وبإنحراف معياري(0.91%).

- بقية الأسئلة سجلت نسبة تأثير عالية تراوحت بين نسبة أهميتها بين(74%) و(79.6%) حيث بلغت نسبة الأهمية للسؤال رقم(27) (74%) وبمتوسط حسابي (3.7) ضمن فئة(60%-80%) وبإنحراف معياري(1.19%)، ونسبة أهمية (79.6%) للسؤال رقم(20) وبمتوسط حسابي(3.98) ضمن فئة(60%-80%) وبإنحراف معياري(0.69%).
- نستنتج مما سبق أن أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل له تأثير عالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المدققين الخارجيين في عينة البحث، حيث تراوح الوسط الحسابي لجميع الإجابات(3.63-4.14) وهي تزيد عن المقياس المعتمد في هذه الدراسة حسب مقياس ليكرت للمقاييس الفئوية وهو (3)، وكان مستوي التأثير أكبر من(60%)، وبلغت نسبة أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية إجمالاً 77.6% حسب أجابات المدققين الخارجيين في عينة البحث.

2. وللتأكد من صحة هذه النتيجة تم إستخدام إختبار(One –Sample T-test) و كما هو مبين بالجدول رقم(5-4).
3. تبين من إختبار (One –Sample T-test) أن متوسط الإجابات (Mean) للمدققين الخارجين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية قد بلغ(3.8818) وبإنحراف معياري قدرة(0.51230) كما بلغت قيمة(T) (t=15.396) عند(79) درجة حرية(df=79) تحت مستوي معنوية (sig.=0.000)، وبما

أن(0.000 أصغر من 0.05%)، فإن الفرق الذي ظهر معنوي ضمن المستوى الذي نختبره ونرغب به وهو ($P\leq0.05$)، لذا فهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية($P\leq0.01$).

4. القرار: بناءاً على ما سبق تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة:

H_2: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.01$) لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية".

5. ولإختبار الفرضية العدمية الخامسة ($H0_5$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على القوائم المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بإختلاف المتغيرات الديموغرافية (الشخصية) للمدققين الخارجيين) ولبيان تأثير هذه المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالمدققين حول رأيهم بأثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية تم إشتقاق وصياغة الفرضية العدمية التالية:

$H0_{5b}$: "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.بإختلاف المتغيرات الديموغرافية للمدققين والمتمثلة (بالعمر،المؤهل العلمي،المسمي الوظيفي،التخصص العلمي،سنوات الخبرة،الشهادات المهنية،الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة).

6. ولإختبار هذه الفرضية تم إستخدام إختبار (ANOVA) لمعرفة الفرق بين متوسطات إجابات المجموعات على أسئلة محور الدراسة الأول المتمثل بالأسئلة من(17) إلى(27) من الجزء الثاني

من الإستبانة بناءاً على المتغيرات الديموغرافية السبعة للمدققين الخارجيين في الجزء الأول من الإستبانة والتى تميزها كمجموعات وكمتغيرات مستقلة على مقياس إسمي، ومحور الدراسة الثاني كمتغير تابع على مقياس فئوي، بالإضافة لإستخدام أختبار المقارنات البعدية (Scheffe Test) للتعرف على المجموعات التى يوجد بها تباين لإكتشاف موقع فروق المتوسط الحسابي لها إن وجدت.

7. وقد تبين من إختبار (ANOVA) و(Scheffe Test) وكما هو موضح بالجدول رقم (**6-4**) أدناه التباين بين المجموعات والذي تشرحة العوامل المستقلة والمتمثلة (بالعمر ،المؤهل العلمي،المسمي الوظيفي،التخصص العلمي،سنوات الخبرة،الشهادات المهنية،الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة) ضمن(3) و(4) درجة حرية(df=3) لجميع العوامل المستقلة بإستثناء عامل المسمي الوظيفي حيث كانت (df=4)، كما تبين أن قيمة (F) غير معنوية لجميع العوامل المستقلة عند مستوى (**Sig.≥0.05%**) لجميع العوامل المستقلة، وكما هو مبين تفصيلاً بالجدول (**6-4**).
8. تبين من نتائج إختبار شافيه أن متوسط أجابات المبحوثين تجاوز الوسط الحسابي لمقياس لكرت وهو(3) ويمثل نسبة إجابة أكبر من 60%، وهو المتوسط المعتمد في هذه الدراسة مع ملاحظة وجود فروق بين متوسط الإجابات للمتغيرات التالية:

ت-المسمى الوظيفي: كان متوسط الإجابات (4.49 لمساعد مدقق، 3.85 لمدير مكتب/ شركة تدقيق، 3.82 لرئيس فريق تدقيق، 3.8 لمدقق رئيسي، 3.74 لصاحب/ شريك شركة تدقيق)، ويلاحظ أن الفارق بين أعلى أجابة وأقل أجابة وصل إلى 0.75.

ث-التخصص العلمي: كان متوسط الإجابات (4.47 لإدارة الأعمال، 4.38 للإقتصاد، 3.79 للمالية والمصرفية، 3.78 للمحاسبة)، ويلاحظ أن الفارق بين أعلى أجابة وأقل أجابة وصل إلى 0.69 تقريباً.

ويرى الباحث أنه قد يكون سبب ذلك إلى أن أصحاب شركات التدقيق والمتخصصين في المحاسبة يؤيدون إستخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ولكنهم أكثر تحفظاً في أستخدامها والإعتماد عليها وقد يميلون إلى إستخدام الإجراءات التفصيلية في التدقيق على عكس المدقق المساعد وغير المتخصصين بالمحاسبة والذين يسعون لتخفيض الوقت والجهد في إنجاز مهام التدقيق، إضافة الى ذلك أن المحاسبين هم أصحاب الأغلبية في عينة البحث حيث تصل نسبتهم إلى 75%من المبحوثين.

9. وبناءً على ما سبق نقبل الفرضية العدمية الواردة في البند (8) أعلاه هي:

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بإختلاف المتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين والمتمثلة (بالعمر،المؤهل العلمي،المسمي الوظيفي،سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة).

الجدول رقم (4-4)

الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مرتبة حسب الوسط الحسابي:

السؤال حسب الإستبانة	السؤال	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف أنحراف معياري÷وسط×100%	نسبة الأهمية (التأثير) وسط / اعلى وزن سؤال	وصف الأهمية (التأثير)
17	إجراء صفقات بيع صورية نهاية العام وإلغاءها لاحقاً.	4.14	0.78	0.19	%82.8	عالي جداً
18	إجراء صفقات بيع بشروط سهلة من خلال إرتفاع حجم ونسبة الخصم على المبيعات.	4.03	0.93	0.23	%80.6	عالي جداً
20	تحريف تكلفة البضاعة المباعة بالتلاعب بتقييم المخزون	3.98	0.69	0.17	%79.6	عالي
21	تحريف تكلفة البضاعة المباعة بتضمين كشوف جرد المخزون أصناف راكده.	3.94	0.80	0.20	%78.8	عالي
26	تحريف ربح التشغيل بتضمينه لمكاسب إستثنائية غير عادية.	3.9	0.82	0.21	%78	عالي
22	تحريف تكلفة البضاعة المباعة من خلال تأجيل إثبات فواتير مشتريات نهاية العام الحالي إلى بداية العام اللاحق.	3.89	0.71	0.18	%77.8	عالي
23	تحريف مصاريف التشغيل /تخفيضها برسملة المصاريف الإيرادية.	3.89	0.66	0.17	%77.8	عالي
19	تسجيل بضائع الأمانة لدى الوكلاء كمبيعات.	3.88	0.88	0.23	%77.6	عالي جداً
24	تحريف مصاريف التشغيل/ تخفيضها بالتغيير غير المبرر لطرق الإهتلاك والإطفاء .	3.75	0.82	0.22	%75	عالي
27	معالجة مكاسب / خسائر تقلب أسعار الصرف المتعلقة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل.	3.7	1.19	0.32	%74	عالي
25	تحريف مصاريف التشغيل/ تخفيضها بإستخدام نسب إهتلاك ومعدلات إطفاء لا تنسجم مع لمتعارف عليها في قطاع عمل المنشأة.	3.63	0.91	0.25	%72.6	عالي
	الأسئلة مجتمعة	**3.88**			**%77.6**	**عالي**

الجدول رقم (5-4)

نتيجة إختبار (One Sample Test) للفرضية الثانية

(T)	درجات الحرية df	الوسط الحسابي Mean	الإنحراف المعياري	Sig.2-tailed	نتيجة الفرضية العدمية
15.396	79	3.8818	0.51230	0.000	الرفض

الجدول رقم (6-4)

إختبار (ANOVA) / (Scheffe Test) للفرضية العدمية للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية(df)	متوسط المربعات	(F)	Sig.	نتيجة H0
العمر	بين المجموعات	2.150	3	0.717	2.930	0.039	قبول
	داخل المجموعات	18.584	76	0.245			
	المجموع	20.734	79				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.572	3	0.191	0.719	0.544	قبول
	داخل المجموعات	20.162	76	0.265			
	المجموع	20.734	79				

المسمى الوظيفي	بين المجموعات	3.370	4	0.843	3.640	0.009	قبول
	داخل المجموعات	17.363	75	0.232			
	المجموع	20.734	79				
التخصص العلمي	بين المجموعات	4.519	3	1.506	7.059	0.000	قبول
	داخل المجموعات	16.215	76	0.213			
	المجموع	20.734	79				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	1.470	3	0.490	1.933	0.131	قبول
	داخل المجموعات	19.264	76	0.253			
	المجموع	20.734	79				
الشهادات المهنية	بين المجموعات	0.400	3	0.200	0.757	0.473	قبول
	داخل المجموعات	20.334	76	0.264			
	المجموع	20.734	79				
الدورات التدريبية	بين المجموعات	0.619	3	0.206	0.779	0.509	قبول
	داخل المجموعات	20.115	76	0.265			
	المجموع	20.734	79				

ثالثاً: أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

$H0_3$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تم إختبار هذه الفرضية بالإعتماد على أسئلة القسم الثاني من الإستبانة من السؤال رقم(28) إلى السؤال رقم(36) لتحليل آراء المدققين وحول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والتى يمكن تلخيصها في الجدول رقم(7-4) أدناه الذي يحلل آراء المدققين حول تسعة عوامل أدرجت في الإستبانة تتعلق بأثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية مرتبة حسب الوسط الحسابي، وأهم ما تشير له هذه الجداول مايلي:

1. سجلت أعلى نسبة تأثير بين الإجابات للسؤال رقم (30) حيث أنه يؤثر بدرجة عالية جداً بنسبة أهمية وصلت الى (84%) ومتوسط حسابي (4.2) ضمن الفئة من(80%-100%) وبإنحراف معياري (0.85%)، ومن ثم الإجابات للسؤال رقم (34) حيث أنه يؤثر بدرجة عالية جداً بنسبة أهمية وصلت الى (80.6%) ومتوسط حسابي (4.03) ضمن الفئة من(80%-100%) وبإنحراف معياري (0.75%).

2. سجلت أدنى نسبة تأثير بين الإجابات للسؤال رقم(33) حيث أنه يؤثر بدرجة عالية بنسبة أهمية وصلت الى(71.6%) ومتوسط حسابي(3.58) ضمن الفئة من(60%-80%) وبإنحراف معياري (0.85%).
3. بقية الأسئلة سجلت نسبة تأثير عالية تراوحت بين نسبة أهميتها بين (73%) و(79.8%) حيث بلغت نسبة الأهمية للسؤال رقم (32) (73%) وبمتوسط حسابي (3.65) ضمن فئة (60%-80%) وبإنحراف معياري (1.04%) ، ونسبة أهمية (79.8%) للسؤال رقم (36) وبمتوسط حسابي (3.99) ضمن فئة (60%-80%) وبإنحراف معياري (0.86%).
4. نستنتج مما سبق أن أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية له تأثير عالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وجهة نظر المدققين الخارجيين في عينة البحث، حيث تراوح الوسط الحسابي لجميع الإجابات (3.58-4.2) وهي تزيد عن المقياس المعتمد في هذه الدراسة حسب مقياس ليكرت للمقاييس الفئوية وهو (3)، وكان مستوي التأثير أكبر من (60%)، وبلغت نسبة أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية أجمالاً 77.8% حسب أجابات المدققين الخارجيين في عينة البحث.
5. وللتأكد مما سبق تم إستخدام إختبار(One –Sample T-test) لإثبات صحة هذه النتيجة كما هو مبين بالجدول رقم (8-4).
6. وقد تبين من إختبار(One –Sample T-test) أن متوسط الإجابات(Mean) للمدققين الخارجين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية

فـي الحـد مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة قـد بلـغ(3.8931) وبـإنحراف معيـاري قـدرة (0.64920)، كمـا بلغـت قيمـة(T) (t=12.304) عنـد(79) درجـة حريـة(df=79) تحـت مستوي معنويـة(sig.=0.000)، وبمـا أن(0.000 أصـغر مـن 0.05%)، فـإن الفرق الـذي ظهـر معنـوي ضـمن المسـتوى الـذي نختبـره ونرغـب بـه وهـو (P≤0.05)، لـذا فهـي دالـة إحصائياً عند مستوى معنوية (P≤0.01).

القرار: بناءاً على ما سبق تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة:

H_3: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P≤0.01) لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية".

7. ولإختبار الفرضية العدمية الخامسة ($H0_5$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنويـة (P≤0.05) بـين إجابـات المـدققين الخـارجيين حـول أثـر إلتـزام المـدقق الخـارجي بالإجراءات التحليلية على القوائم المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بإختلاف المتغيـرات الديموغرافيـة (الشخصـية) للمـدققين الخـارجيين) ولبيـان تـأثير هـذه المتغيـرات الديموغرافية المتعلقة بالمدققين حول رأيهم بأثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تم صياغة وإشتقاق الفرضية العدمية التالية:

$H0_{5c}$: "لا يوجد فـرق ذو دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى معنويـة (P≤0.05) بـين متوسـط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.بإختلاف المتغيرات الديموغرافية

للمـدققين والمتمثلــة (بالعمر ،المؤهـل العلمي،المسـمي الوظيفي،التخصـص العلمي،سـنوات الخبرة،الشهادات المهنية،الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة).

8. و بإستخدام إختبار (ANOVA) لمعرفة الفرق بين متوسطات إجابات المجموعات على أسئلة محور الدراسة الأول المتمثل بالأسئلة من(28) إلى(36) من الجزء الثاني من الإستبانة و بناءاً على المتغيرات الديموغرافية السبعة للمدققين الخارجيين في الجزء الأول من الإستبانة والتى تميزها كمجموعات وكمتغيرات مستقلة على مقياس إسمي، ومحور الدراسة الثالث كمتغير تابع على مقياس فئوي.

بالإضافة لإستخدام أختبار المقارنات البعدية(ScheffeTest) للتعرف على المجموعات التى يوجد بها تباين لإكتشاف موقع فروق المتوسط الحسابي لها إن وجدت.

9. وقد تبين من إختبار (ANOVA) و(Scheffe Test) وكما هو موضح بالجدول رقم **(4-9)** أدناه، أن التباين بين المجموعات والذي تشرحة العوامل المستقلة والمتمثلة (بالعمر ،المؤهل العلمي،المسمي الوظيفي،التخصص العلمي،سنوات الخبرة،الشهادات المهنية،الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة) ضمن(3) و(4) درجة حرية(df=3) لجميع العوامل المستقلة بإستثناء عامل المسمي الوظيفي حيث كانت (df=4)، كما تبين أن قيمة(F) غير معنوية عند مستوى (**Sig.≥0.05%**) لجميع العوامل المستقلة وكما هو مبين تفصيلاً بالجدول(**4-9**).

10. وبناءً على ما سبق نقبل الفرضية العدمية الواردة في البند (8) أعلاه وهي:

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.بإختلاف المتغيرات الديموغرافية

للمـــدققين الخـــارجيين والمتمثلـــة (بالعمر،المؤهـــل العلمي،المســـمي الوظيفي،التخصـــص العلمي،سنوات الخبرة،الشهادات المهنية،الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة).

الجدول رقم (7-4)

الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مرتبة حسب الوسط الحسابي:

السؤال حسب الإستبانة	السؤال	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	أنحراف معياري÷وسط×100	نسبة الأهمية (التأثير) وسط / اعلى وزن سؤال	وصف الأهمية (التأثير)
30	التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الداخله من الذم المدينة من خلال مواعيد إستحقاقها بإضافة التى لم تسدد فعلياً.	4.2	0.85	0.20	%84	عالي جداً
34	التلاعب بقيم البنود الإستثمارية من خلال أسس إحتساب الأصول غير الملموسة الناتجة عنها.	4.03	0.75	0.19	%80.6	عالي جداً
36	التلاعب بقيم البنود التمويلية من خلال تصنيف الأسهم المعاد شراؤها والمصدرة من الشركة أصلاً ضمن الأنشطة التمويلية.	3.99	0.86	0.22	%79.8	عالي
35	التلاعب بقيم بنود التدفق الإستثماري بالزيادة الوهمية للأصول الثابتة.	3.94	0.80	0.20	%78.8	عالي
31	التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الخارجة بموجب أوراق دفع مؤجلة.	3.94	0.85	0.22	%78.8	عالي
29	التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الداخله بتأجيل دفع ضرائب مستحقة.	3.9	0.86	0.22	%78	عالي
28	التلاعب بتصنيف بنود التدفقات الداخله والخارجة بالتلاعب بمصادرها.	3.81	0.95	0.25	%76.2	عالي
32	التلاعب بمصادر وإستخدامات النقد الحقيقية.	3.65	1.04	0.28	%73	عالي
33	التلاعب بتسجيل مبالغ تطوير الأصول بأنها تدفقات إستثمارية خارجة.	3.58	0.85	0.24	%71.6	عالي
	الأسئلة مجتمعة	3.89			77.8 %	عالي

\الجدول رقم (8-4)

نتيجة إختبار (One Sample Test) للفرضية الثالثة

(T)	درجات الحرية df	الوسط الحسابي Mean	الإنحراف المعياري	Sig.2-tailed	نتيجة الفرضية العدمية
12.304	79	3.8931	0.64920	0.000	الرفض

الجدول رقم (9-4)

إختبار (ANOVA) / (Scheffe Test) للفرضية العدمية للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	(F)	مستوى الدلالة Sig.	نتيجة H0
العمر	بين المجموعات	0.921	3	0.307	0.721	0.543	قبول
	داخل المجموعات	32.374	76	0.426			
	المجموع	33.295	79				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.613	3	0.204	0.475	0.701	قبول
	داخل المجموعات	32.682	76	0.430			

	المجموع	33.295	79				
المسمى الوظيفي	بين المجموعات	4.225	4	1.056	2.725	0.035	قبول
	داخل المجموعات	29.070	75	0.388			
	المجموع		79				
التخصص العلمي	بين المجموعات	3.026	3	1.009	2.532	0.063	قبول
	داخل المجموعات	30.269	76	0.398			
	المجموع	33.295	79				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	1.025	3	0.342	0.805	0.495	قبول
	داخل المجموعات	32.270	76	0.425			
	المجموع	33.295	79				
الشهادات المهنية	بين المجموعات	0.893	3	0.446	1.061	0.351	قبول
	داخل المجموعات	32.402	76	0.421			
	المجموع	33.295	79				
الدورات التدريبية	بين المجموعات	3.620	3	1.207	3.090	0.032	قبول
	داخل المجموعات	29.675	76	0.390			
	المجموع	33.295	79				

رابعاً: أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

$H0_4$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تم إختبار هذه الفرضية بالإعتماد على أسئلة القسم الثاني من الإستبانة من السؤال رقم(37) إلى السؤال رقم(40) لتحليل آراء المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والتى يمكن تلخيصها في الجدول رقم (10-4) أدناه والذي يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مرتبة حسب الوسط الحسابي، وأهم ما تشير له هذه الجداول مايلي:

1. سجلت أعلى نسبة تأثير بين الإجابات للسؤال رقم(40) حيث أنه يؤثر بدرجة عالية بنسبة أهمية وصلت إلى(79.6%) ومتوسط حسابي(3.98) ضمن الفئة من(80%-100%) وبإنحراف معياري (0.85%).
2. سجلت أدنى نسبة تأثير بين الإجابات للسؤال رقم(38) حيث أنه يؤثر بدرجة عالية بنسبة أهمية وصلت إلى(72%) ومتوسط حسابي(3.6) ضمن الفئة من(60%-80%) وبإنحراف معياري(0.99%).

3. بقية الأسئلة سجلت نسبة تأثير عالية تراوحت بين نسبة أهميتها بين(76.6%) و(77.8%) حيث بلغت نسبة الأهمية للسؤال رقم (37) (76.6%) وبمتوسط حسابي(3.83) ضمن فئة (60%–80%) وبإنحراف معياري(0.90%)، ونسبة أهمية(77.8%) للسؤال رقم(39) وبمتوسط حسابي (3.89) ضمن فئة (60%–80%) وبإنحراف معياري(0.81%).
4. نستنتج مما سبق أن أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية له تأثير عالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وجهة نظر المدققين الخارجيين في عينة البحث، حيث تراوح الوسط الحسابي لجميع الإجابات (3.6–3.98) وهي تزيد عن المقياس المعتمد في هذه الدراسة حسب مقياس ليكرت للمقاييس الفئوية وهو (3)، وكان مستوي التأثير أكبر من(60%)، وبلغت نسبة أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية الإجمالية 76.6% حسب أجابات المدققين الخارجيين في عينة البحث.
5. وللتأكد مما سبق تم إستخدام إختبار(One –Sample T–test) للتثبت من صحة هذه النتيجة وكما هو مبين بالجدول رقم(11–4).
6. تبين من إختبار(One–Sample T–test) أن متوسط الإجابات(Mean) للمدققين الخارجين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية قد بلغ(3.8250) وبإنحراف معياري قدرة (0.74460)، كما بلغت قيمة(T) (t=9.910) عند(79) درجة حرية(df=79)، وتحت مستوي معنوية(sig.=0.000)، وبما

أن (0.000 أصغر من 0.05%)، فإن الفرق الذي ظهر معنوي ضمن المستوى الذي نختبره ونرغب به وهو ($P\leq0.05$)، لذا فهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية($P\leq0.01$).

7. القرار : بناءاً على ما سبق تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة:

H_4: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.01$) لإلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية".

8. ولإختبار الفرضية العدمية الخامسة ($H0_5$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على القوائم المالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بإختلاف المتغيرات الديموغرافية (الشخصية) للمدققين الخارجيين) ولبيان تأثير هذه المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالمدققين حول رأيهم بأثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تم صياغة وإشتقاق الفرضية العدمية التالية:

$H0_{5d}$: "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. بإختلاف المتغيرات الديموغرافية للمدققين والمتمثلة (بالعمر، المؤهل العلمي، المسمي الوظيفي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة).

9. و بإستخدام إختبار (ANOVA) لمعرفة الفرق بين متوسطات إجابات المجموعات على أسئلة محور الدراسة الأول المتمثل بالأسئلة من(37) إلى(40) من الجزء الثاني من الإستبانة بناءاً على المتغيرات الديموغرافية السبعة للمدققين الخارجيين في الجزء الأول من الإستبانة والتى تميزها كمجموعات وكمتغيرات مستقلة على مقياس إسمي، ومحور الدراسة الرابع كمتغير تابع على مقياس فئوي. بالإضافة لإستخدام أختبار المقارنات البعدية(Scheffe Test) للتعرف على المجموعات التى يوجد بها تباين لإكتشاف موقع فروق المتوسط الحسابي لها إن وجدت.

10. وقد تبين من إختبار (ANOVA) و (ScheffeTest) وكما هو موضح بالجدول رقم(**12-4**) أدناه، أن التباين بين المجموعات والذي تشرحة العوامل المستقلة والمتمثلة (بالعمر، المؤهل العلمي، المسمي الوظيفي، التخصص العلمي،سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة) ضمن(3) و(4) درجة حرية(df=3) لجميع العوامل المستقلة بإستثناء عامل المسمي الوظيفي حيث كانت (df=4)، كما تبين أن قيمة(F) غير معنوية عند مستوى (**Sig.≥0.05%**) لجميع العوامل المستقلة وكما هو مبين تفصيلاً بالجدول(**12-4**).

11. وبناءً على ما سبق نقبل الفرضية العدمية الواردة في البند(8) أعلاه وهي:

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) بين متوسط إجابات المدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. بإختلاف المتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين والمتمثلة (بالعمر، المؤهل العلمي، المسمي الوظيفي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة).

الجدول رقم (4-10)

الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف ونسبة الأهمية (التأثير) لإجابات المدققين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مرتبة حسب الوسط الحسابي:

السؤال حسب الإستبانة	السؤال	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف أنحراف عياري÷وسط×100%	نسبة الأهمية (التأثير) وسط / اعلى وزن سؤال	وصف الأهمية (التأثير)
40	معالجة مكاسب ترجمة بيانات مالية لشركات تابعة معدة بعملات أجنبية في قائمة الدخل بدلاً من معالجتها في حقوق المساهمين.	3.98	0.85	0.21	%79.6	عالي
39	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح للعام الحالي بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة.	3.89	0.81	0.21	%77.8	عالي
37	التلاعب بعدم الإلتزام بتقييم الأصول وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.	3.83	0.90	0.23	%76.6	عالي
38	التلاعب بإتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض في قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق الملكية.	3.6	0.99	0.28	%72	عالي
	الأسئلة مجتمعة	3.83			%76.6	عالي

الجدول رقم (4-11)

نتيجة إختبار (One Sample Test) للفرضية الرابعة

(T)	درجات الحرية df	الوسط الحسابي Mean	الإنحراف المعياري	Sig.2-tailed	نتيجة الفرضية العدمية
9.910	79	3.8250	0.74460	0.000	الرفض

الجدول رقم (12-4)

إختبار (ANOVA) / (Scheffe Test) للفرضية العدمية للمتغيرات الديموغرافية للمدققين الخارجيين حول أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	(F)	Sig.	نتيجة H0
العمر	بين المجموعات	3.238	3	1.079	2.023	0.118	قبول
	داخل المجموعات	40.562	76	0.534			
	المجموع	43.800	79				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	2.453	3	0.818	1.503	0.221	قبول
	داخل المجموعات	41.347	76	0.544			
	المجموع	43.800	79				
المسمى الوظيفي	بين المجموعات	2.168	4	0.542	0.976	0.426	قبول
	داخل المجموعات	41.632	75	0.555			
	المجموع	43.000	79				
التخصص العلمي	بين المجموعات	3.323	3	1.108	2.080	0.110	قبول
	داخل المجموعات	40.477	76	0.533			
	المجموع	43.800	79				
	بين المجموعات	0.443	3	0.148	0.259	0.855	قبول

سنوات الخبرة	داخل المجموعات	43.357	76	0.570			
	المجموع	43.800	79				
الشهادات المهنية	بين المجموعات	2.514	3	1.257	2.345	0.103	قبول
	داخل المجموعات	41.286	76	0.536			
	المجموع	43.800	79				
الدورات التدريبية	بين المجموعات	4.343	3	1.448	2.789	0.46	قبول
	داخل المجموعات	39.457	76	0.519			
	المجموع	43.800	79				

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

1:5 النتائج والإستنتاجات

2:5 التوصيات

1:5 النتائج والإستنتاجات

بعد الحصول على العديد من النتائج فقد توصلت الدراسة إلى عدة إستنتاجات أهمها:

1. تبين أن المدققين الخارجيين يعتبرون أن إلتزامهم بالإجراءات التحليلية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي بدرجة عاليه من خلال الكشف عن التلاعب في بنودها، وتبين أن أهم البنود في قائمة المركز المالي والتى تكشف الإجراءات التحليلية عن التلاعب فيها ما يلي:

أ- التلاعب ببند المخزون بتضمين كشوف الجرد أصناف راكدة.

ب- التلاعب ببند الذمم المدينة من خلال التلاعب بالبنود المتعثرة لتخفيض مخصص الديون المشكوك فيها.

ت-التلاعب ببند الذمم المدينة من خلال التلاعب بتضمينها ذمم لأطراف ذات علاقة.

وعلية نستنتج أن إستخدام الإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي من قبل المدقق الخارجي يعطيها درجة كبيرة من الملاءمة والموثوقية نظراً لإنخفاض ممارسات المحاسبة الإبداعية فيها.

2. أن المدققين الخارجيين يعتبرون أن إلتزامهم بالإجراءات التحليلية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة الدخل وبدرجه عالية من خلال الكشف عن التلاعب في بنودها، وتبين أن أهم البنود في قائمة الدخل والتى تكشف الإجراءات التحليلية التلاعب فيها ما يلي:

أ- التلاعب ببند المبيعات من خلال إجراء صفقات بيع صورية نهاية العام وإلغاءها لاحقاً.

ب- التلاعب ببند المبيعات من خلال إجراء صفقات بيع بشروط سهلة.

ت- التلاعب بتكلفة البضاعة المباعة بالتلاعب بتقييم المخزون.

وعلية نستنتج إن إستخدام الإجراءات التحليلية على قائمة الدخل من قبل المدقق الخارجي يعظم خاصية الملاءمة والموثوقية لها نظراً لإنخفاض ممارسات المحاسبة الإبداعية فيها.

3. أن المدققين الخارجيين يعتبرون أن إلتزامهم بالإجراءات التحليلية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية وبدرجة عالية من خلال الكشف عن التلاعب فيها، وتبين أن أهم التلاعبات في قائمة التدفقات النقدية والتى تكشف الإجراءات التحليلية عنها ما يلي:

أ- التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية الداخله من الذمم المدينة من خلال مواعيد إستحقاقها بإضافة التى لم تسدد فعلاً.

ب-التلاعب بقيم البنقد الإستثمارية من خلال أسس أحتساب الأصول غير الملموسة الناتجة عنها.

ت-التلاعب بقيم البنود التمويلية من خلال تصنيف الأسهم المعاد شرؤها والمصدرة أصلاً من الشركة ضمن الأنشطة التمويلية.

وعليه نستنتج إن إستخدام الإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية من قبل المدقق الخارجي يعظم خاصية الملاءمة والموثوقية لها نظراً لإنخفاض ممارسات المحاسبة الإبداعية فيها.

4. أن المدققين الخارجيين يعتبرون أن إلتزامهم بالإجراءات التحليلية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التغير في حقوق الملكية وبدرجة عالية من خلال الكشف عن التلاعب في بنودها، وتبين أن أهم البنود في قائمة التغير في حقوق الملكية والتى تكشف الإجراءات التحليلية عن التلاعب فيها ما يلي:

أ- التلاعب من خلال معالجة مكاسب ترجمة بيانات مالية لشركات تابعة معدة بعملات أجنبية في قائمة الدخل بدلاً من معالجتها في حقوق المساهمين.

ب- التلاعب بإضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح للعام الحالي، بدلاً من معالجتة ضمن الأرباح المحتجزة.

وعليه نستنتج إن إستخدام الإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية من قبل المدقق الخارجي يعظم خاصية الملاءمة والموثوقية لها نظراً لإنخفاض ممارسات المحاسبة الإبداعية فيها.

5. أن المدققين الإردنيين يدركون وبدرجة عالية أهمية الإجراءات التحليلية ودورها الكبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلى إختلاف متغيراتهم

الشخصية(الديموغرافية)، مما يفيد أن المدقق الخارجي الأردني على مستوى عال من المسؤولية تجاه مستخدمي البيانات المالية.

2:5 التوصيات

بناءً على هذه الإستنتاجات فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

1. التأكيد على الجهات الرسمية والجهات الرقابية والجمعيات والنقابات المهنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق والمهن المالية، بضرورة تكثيف الجهود لتثقيف المجتمع المالي والأستثماري بأهمية الإجراءات التحليلية، وكذلك لفت الأنظار لخطورة ممارسات الحاسبة الإبداعية.
2. التأكيد على جميع الجهات المستخدمة للبيانات المالية بضرورة الإلمام والمعرفة بالإجراءات التحليلية لأهميتها الكبيرة في كشف أساليب المحاسبة الإبداعية، ولما لذلك من فائدة كبيرة تعود عليهم.
3. إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية في نفس الموضوع بعد إدخال متغيرات أخرى خلاف المتغيرات التى بحثت في هذة الدراسة لتحسين القوة التفسيرة لنموذج هذه الدراسة.
4. إجراء دراسات مستقبلية تبحث في أثر الإجراءات التحليلية في ترشيد القرار الإداري .
5. إجراء دراسات مستقبلية تبحث أثر مشكلة الوكالة ودورها في ظهور المحاسبة الإبداعية.
6. إجراء دراسات مستقبلية تبحث في المحاسبة الإبداعية وأثرها على سلوك المستثمر.

المراجع والمصادر الاساسية للدراسة:

اولا: المراجع العربية:-

1. أبو نصار، محمد، 2012، "المحاسبة الإدارية "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الثالثة.
2. أبونصار، محمد، حميدات، جمعة ،2013، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الثانية.
3. أرينز، الفين، لوبك، جيمس، 2002، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي مراجعة حجاج، أحمد حامد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
4. الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC، (2008)، إصدارات معايير التدقيق الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
5. الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC، (2010)، إصدارات معايير التدقيق الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
6. الإتحاد الدولى للمحاسبين القانونين IFAC، (2010)، إصدارات معايير التدقيق الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنين ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،المملكة الأردنية الهاشمية.

7. الأشقر، هاني محمد (2010)، " إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة "، رسالة ماجستير، غيرمنشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

8. الأغا، عماد سليم، 2011، "دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الأبداعية على موثوقية البيانات المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة فلسطين.

9. الحلبي، لندا حسن نمر، 2009، "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

10. الحمود، تركي راجي، (1991)، " المراجعة التحليلية ومدى إستعمالها من قبل مدققي الحسابات في الأردن: دراسة إستقصائية"، المجلة العلمية، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة قطر العدد (2)، ص 257–286، الدوحة، قطر.

11. الذنيبات، علي عبد القادر، 2012، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الرابعة.

12. الربابعه، ميساء قاسم، (2012)، "إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية والتجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، المملكة الأردنية الهاشمية.

13. الربضي، كناري سعيد(2013)، " دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الاردني "، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة جدارا اربد. المملكة الاردنية الهاشمية.

14. الصوري، محمد أحمد عبد الحميد، 2013، " دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

15. القطيش، حسن فليح مفلح، الصوفي، فارس جميل حسين،2011، "أساليب إستخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون ص 355– 388، بغداد، العراق.

16. المبيضين، طارق حماد، عبد المنعم، أسامة، 2010، "دور المحاسبة الإبداعية في نشؤ الأزمة المالية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية(من وجهة نظر مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين)"، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الثامن، ديسمبر 2010، بسكرة، الجزائر.

17. المخادمة، احمد عبدالرحمن، والرشيد، حاكم (2007)، "أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق "، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال. المجلد 3، العدد 4، الجامعة الاردنية. عمان. المملكة الاردنية الهاشمية.

18. المطيري، محمد عايش عيد(2011)، "مدى إلتزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (520)"، رسالة ماجستير، غيرمنشورة جامعة الشرق الأوسط، عمان. المملكة الاردنية الهاشمية.

19. المومني، محمد(2006) "تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها – دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، رسالة دكتوراة، غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا. عمان. المملكة الاردنية الهاشمية.

20. النجار، فايز جمعة، النجار نبيل جمعة، الزعبي، ماجد راضي، (2013)، "أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الثالثة.

21. النوايسة، محمد ابراهيم (2008)، " مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات – دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن"، دراسات، العلوم الإدارية، المجّلد 35، العدد 1، الجامعة الاردنية. عمان. المملكة الاردنية الهاشمية.

22. توماس، وليم، هنكي، أمرسون، 2003، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، تعريب ومراجعة حجاج، أحمد حامد، سعيد، كمال الدين، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

23. جرار، عدي (2006)" تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية" رسالة دكتوراة ، غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية.

24. حداد، فايز سليم، 2010، "الإدارة المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الثالثة.

25. حماده، رشا، 2010، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، ص 87-118، المجلد 26، العدد الثاني، دمشق الجمهورية العربية السورية.

26. عبد الحليم، مريم مصطفى، 2014، " دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السورية وتقييم إجراءات كشفها من قبل المدقق الخارجي، "أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة تشرين، اللاذقية، الجمهورية العربية السورية.

27. عقل، مفلح محمد، 2008، "مقدمة في الإدارة و التحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الأولى.

28. قريط، عصام (2009)، "مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 25 – العدد الأول– 2009، جامعة دمشق. دمشق. الجمهورية العربية السورية.

29. مطر، محمد، 2006، "الإتجاهات الحديثة في التخليل المالي والإئتماني"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الثانية.

30. محمد، منير شاكر، أسماعيل، أسماعيل، نور، عبد الناصر، 2008،" التحليل المالي مدخل صناعة القرارات "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الثالثة.

31. موسى، علي(2013)، "إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع" المجلة الجامعة، المجلد الثاني، العدد15، 309-342، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا.

ثانيا: المراجع الاجنبية :-

1. **American Institue of Certified Public Accountants (AICPA), SAS No.56,"Analytical Procedures".(Newyork:Inc,1988).p 1.**
2. **Essner, Nichlas & Unander-Scharin,Erik. (2013). "Analytical Procedures-A Practice Based Approach". Umea School of Business and Economics.**
3. **Gherai, D &Balaciu, D. (2011). "From Creative Accounting Practices And Enron Phenomenon to Current Financial Crisis", Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, vol.13, no.1.**
4. **Ghosh, S. (2010), "Creative Accounting: A Fraudulent Practice Leading to Corporate Collapses", The Management Accountant, Vol. (44), No.3.**
5. **Iatridis, G., Kadorinis, G. (2009) " Earnings Management and Firm Financial Motives" : A Financial Investigation of UK listed Firms, International Review of Financial Analysis, Vol.18 : 164-173.**
6. **Kieso , donaldo & E , Weygand , Warfield, J: Jerry , terry ,D (2008) , "Intermediate Accounting" , .New York, NY: John Wiley & Sons,Inc.**
7. **Martin, Himmy , W. (2002 Nov). A Case in Earning Quality", Issue in Accounting Education, Vol. 17, No. 4, pp: 336-356.**
8. **Mulford, C, & E, Comiskey. (2002).The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices.New York, NY: John Wiley & Sons,Inc.**

9. **Rabin, CE, (2004). "Determinates of Auditors Attitudes Towards Creative Accounting". University of the Witwaterss, online Available: www.soa.wits.ac.za.**

المواقع الإلكترونية :

الإتحاد الدولي للمحاسبين http://www.ifac.org .

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين(http://www.ascasociety.org).

جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (**http://www.jacpa.org.jo**).

الملاحق

أولاً: قائمة أسماء المحكمين.

ثانياً: الإستبانة (أداة الدراسة).

ثالثاً: قائمة بأسماء شركات ومكاتب التدقيق المشاركة.

رابعاً: معادلة تحديد حجم العينة

أولاً : قائمة أسماء المحكمين

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم	الجامعة
1	أ.د. أحمد العمري	جامعة اليرموك
2	أ.د. تركي الحمود	جامعة اليرموك
3	أ.د. سليمان الدلاهمه	جامعة جرش
4	أ.د.محمود قاقيش	جامعة اليرموك
5	أ.د.ميشيل سويدان	جامعة اليرموك
6	أ.مشارك.د.طلال جريره	جامعة جرش
7	أ.مشارك.د.ظاهر شاهر القشي	جامعة جدارا

الملحق رقم (2)

جامعة جرش / عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ قسم المحاسبة

"إستبانة"

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة لغايات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان:

((أثر إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (520) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية _ دراسة ميدانية على شركات و مكاتب تدقيق الحسابات في الاردن)) .

يتناول معيار التدقيق الدولي (520) في نطاقة إنتفاع المدقق من الإجراءات التحليلية بإعتبارها إجراءات جوهرية . كما يتناول مسئولية المدقق في قيامه بالإجراءات التحليلية قرب نهاية عملية التدقيق والتى تساعده في تكوين إستنتاج كلي حول البيانات المالية.والإنتفاع بالإجراءات التحليلية بإعتبارها إجراءات تقييم المخاطر.

وحيث أن هذه الدراسة تستهدفكم بصفتكم أحد خبراء التدقيق على المستوى المحلي والإقليمي وتحملون رخصة مزاولة المهنة قانوناً، فأن رجائي لكم التلطف بإجابة أسئلة الإستبانة بدقة وموضوعية نظراً للأهمية البالغة في تحقيق أهداف هذة الدراسة مع الإعتذار الشديد عن كبر حجم الإستبانة الذي فرضتة طبيعة الدراسة،مع التأكيد أن إجابتكم سوف تعامل بسرية تامة، وأنها سوف تستخدم لغايات البحث العلمي فقط .

الشكر الجزيل لحسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

المشرف	**الباحث**
الدكتور عاطف البواب	**علاء نفاع**

القسم الأول // البيانات الشخصية (الديموغرافية)

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة :

1- العمر:

☐ **أقل من 30 سنة** ☐ **من 30 – 40 سنة** ☐ **من 41 – 49 سنة** ☐ **50 سنة فأكثر**

2- المؤهل العلمي:

☐ **أقل من بكالوريوس** ☐ **بكالوريوس** ☐ **ماجستير** ☐ **دكتوراه**

3- المسمى الوظيفي:

☐ **صاحب /شريك شركة تدقيق** ☐ **مدير مكتب /شركة تدقيق** ☐ **رئيس فريق تدقيق**

☐ **مدقق رئيسى** ☐ **مدقق مساعد** ☐ **أخرى يرجى ذكرها.....**

4- التخصص العلمي:

☐ **محاسبة** ☐ **علوم مالية ومصرفية** ☐ **إقتصاد** ☐ **إدارة أعمال** ☐ **أخرى يرجى ذكرها.....**

5- سنوات الخبرة:

☐ **5 سنوات فأقل** ☐ **من6-10 سنوات** ☐ **من11- 15 سنة** ☐ **أكثر من 15 سنة.**

6- الشهادات المهنية (إمكانية إختيار أكثر من بديل)؟

☐ **شهادة المحاسب القانوني الأردني JCPA** ☐ **شهادة المحاسب القانوني الأمريكي CPA**

☐ **شهادة المحاسب القانوني العربي ACPA** ☐ **أخرى يرجى ذكرها.....** ☐ **لا يوجد.**

7- الدورات التدريبية خلال الثلاث سنوات الأخيرة:

☐ **دورات متخصصة بأساليب المحاسبة الإبداعية.** ☐ **دورات متخصصة بالتحليل المالي .**

☐ **دورات متخصصة بالإجراءات التحليلية .** ☐ **أخرى يرجى ذكرها.....**

القسم الثاني// بيانات متغيرات الدراسة

يرجى وضع إشارة (✓) عند الإجابة التى تُعبّر عن رأيكم لطفاً.

المحور الأول : إن إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة المركز المالي يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال الكشف عن :

الرقم	الفقـــــرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التلاعب بالنقدية بإخفاء بنود النقدية المقيدة.					
2	التلاعب بأسعار صرف ترجمة العملات الأجنبية.					
3	التلاعب بأسس تقيِّيم محفظة الأوراق المالية.					
4	التلاعب بتصنيف الإستثمارات المتداولة إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها السوقية.					
5	التلاعب بالديون المتعثره لخفض مخصص ديون مشكوك فيها.					
6	التلاعب بالذمم المدينة بتضمينها ذمم مدينة لأطراف ذات علاقة.					
7	التلاعب بتقيّم المخزون بتضمينه قيمة التلف الغير طبيعي.					
8	التلاعب بكشوف جرد المخزون بتضمينها أصناف راكده.					
9	التلاعب بإخفاء نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة.					
10	التلاعب بتقيّم الممتلكات والمصانع والمعّدات ومعدل إهتلاكها.					
11	التلاعب بنتائج إختبار قيمة الأصول غير الملموسة .					
12	التلاعب بالمطلوبات المتداولة بإخفاء قيمة الأقساط المستحقة للعام الحالي عن القروض طويلة الآجل.					
13	التلاعب بالمعادلات الإكتوارية لتحديد مكافأة نهاية الخدمة خاصة ما يخص موظفي الإدارة العليا.					
14	التلاعب بعدم إثبات المبالغ المدفوعة مقدماً من العملاء لتحسين نسب السيولة.					
15	التلاعب بالحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية لتسديد قروض قصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة والرفع المالي.					
16	التلاعب بالموجودات المحتملة بإثباتها قبل تأكد شروط تحققها كإثبات إيراد متوقع تحصيلة من شركة تأمين قبل تأكيدة.					

المحور الثاني: إن إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة الدخل يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال الكشف عن :

الرقم	الفقـــــرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إجراء صفقات بيع صورية نهاية العام وإلغاءها لاحقاً.					
2	إجراء صفقات بيع بشروط سهلة من خلال إرتفاع حجم ونسبة الخصم على المبيعات.					
3	تسجيل بضائع الأمانة لدى الوكلاء كمبيعات.					
4	تحريف تكلفة البضاعة المباعة بالتلاعب بتقييم المخزون .					
5	تحريف تكلفة البضاعة المباعة بتضمين كشوف جرد المخزون أصناف راكده.					
6	تحريف تكلفة البضاعة المباعة من خلال تأجيل إثبات فواتير مشتريات نهاية العام الحالي إلى بداية العام اللاحق.					
7	تحريف مصاريف التشغيل /تخفيضها برسملة المصاريف الإيرادية.					
8	تحريف مصاريف التشغيل/ تخفيضها بالتغيير غير المبرر لطرق الإهتلاك والإطفاء .					
9	تحريف مصاريف التشغيل/ تخفيضها بإستخدام نسب إهتلاك ومعدلات إطفاء لا تنسجم مع لمتعارف عليها في قطاع عمل المنشأة.					
10	تحريف ربح التشغيل بتضمينه لمكاسب إستثنائية غير عادية.					
11	معالجة مكاسب / خسائر تقلب أسعار الصرف المتعلقة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل.					

المحور الثالث: إن إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التدفقات النقدية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال الكشف عن :

الرقم	الفقـــــرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التلاعب بتصنيف بنود التدفقات الداخله والخارجة بالتلاعب بمصادرها.					
2	التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الداخله بتأجيل دفع ضرائب مستحقة.					

3	التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الداخله من الذم المدينة من خلال مواعيد إستحقاقها بإضافة التى لم تسدد فعلياً.					
4	التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الخارجة بموجب أوراق دفع مؤجلة.					
5	التلاعب بمصادر وإستخدامات النقد الحقيقية .					
6	التلاعب بتسجيل مبالغ تطوير الأصول بأنها تدفقات إستثمارية خارجة.					
7	التلاعب بقيم البنود الإستثمارية من خلال أسس إحتساب الأصول غير الملموسة الناتجة عنها.					
8	التلاعب بقيم بنود التدفق الإستثماري بالزيادة الوهمية للأصول الثابتة.					
9	التلاعب بقيم البنود التمويلية من خلال تصنيف الأسهم المعاد شراؤها والمصدرة من الشركة أصلاً ضمن الأنشطة التمويلية.					

المحور الرابع: إن إلتزام المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية على قائمة التغير في حقوق الملكية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال الكشف عن :

الرقم	الفقـــــرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التلاعب بعدم الإلتزام بتقييم الأصول وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.					
2	التلاعب بإتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض في قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق الملكية .					
3	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح للعام الحالي بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة.					
4	معالجة مكاسب ترجمة بيانات مالية لشركات تابعة معدة بعملات أجنبية في قائمة الدخل بدلاً من معالجتها في حقوق المساهمين.					

إنتهت الإستبانة مع الشكر الجزيل لحسن تعاونكم ،،،

الباحث/علاء نفاع

ملحق رقم (3)

قائمة بأسماء شركات ومكاتب التدقيق المشاركة

الرقم	أسم الشركة / المكتب	المقر الرئيسي
1	أحمد الرشدان لتدقيق الحسابات	أربد
2	مجموعة العباسي الدولية /ابراهيم عباسي وشركاه/محاسبون قانونيون	عمان
3	شركة المهنيون العرب	عمان
4	KPMG / فرع الاردن	عمان
5	المكتب الوطني للمحاسبة والتدقيق	عمان
6	المكتب العلمي للتدقيق والمحاسبة والإستشارات	عمان
7	شركة سابا وشركاه ذ.م.م	عمان
8	طعمة أبو الشعر لتدقيق الحسابات	أربد
9	خالد غرايبة لتدقيق الحسابات	أربد
10	سميح أبو رحمون لتدقيق الحسابات	أربد
11	عبدالله أبو الهيجاء لتدقيق الحسابات	أربد
12	عارف المريخي لتدقيق الحسابات	أربد
13	دار التدقيق	عمان
14	مكتب ماهر الظواهرة للإستشارات المحاسبية والضريبية	أربد

15	عدد من السادة المدققين من شركات ومكاتب تدقيق متعدده تم لقائهم في مقر جمعية المحاسبين القانونين / خلال مشاركتهم بدورة تدريبية يوم الإثنين ،تاريخ 2015/6/15	عمان

ملحق رقم (4)

معادلة تحديد حجم العينة

للتأكد من أن عينة البحث مناسبة وممثلة للمجتمع الذي أخذت منه، فقد تم إستخدام معادلة التالية حسب Sekaran (النوايسة، 2008) :

$$no = Z^2 \times P(1-P) \div p^2$$

$$n = (no \times N) \div [no + (N-1)]$$

حيث أن :

N : حجم المجتمع.

no : حجم العينة المأخوذة من المجتمع قبل التصحيح.

Z : الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (95%) وتساوي (1.96).

P : نسبة توفر الخاصية والمحايدة و تساوي (50%).

P : نسبة حجم العينة لتحقيق درجة مناسبة من الدقة لعينة عشوائية بسيطة من مجتمع متجانس = 10%.

n : حجم العينة.

$$no = Z^2 \times P(1-P) \div p^2$$

$$= 1.96^2 \times 0.50(1-0.50) \div 0.10^2$$

$$= 3.8416 \times 0.25 \div 0.01$$

$$= 96.04$$

Then

$$n = (no \times N) \div [no + (N-1)]$$

$$= (96.04 \times 381) \div [96.04 + (381-1)]$$

$$= 79$$

❁ وعليه فإن حجم العينه ≤ 79 يمثل مجتمع الدراسة بشكل مناسب .